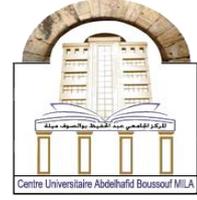




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل
- دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة -ميلة- -

الأستاذ المشرف	إعداد الطلبة	
حريز هشام	بن جدور ميسة	1
	بوحلوفة أمنية	2

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	بوبر ياسين
مشرفا ومقرا	حريز هشام
ممتحنا	سنوساوي صالح

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

A decorative floral element with several small flowers and leaves, positioned to the left of the calligraphic text.

شكرو تقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

الحمد والشكر لله عز وجل على كثير فضله وجميل عطائه

وجوده

نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور المشرف "حريز هشام" الذي لم

يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة في إعداد هذا العمل.

إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إلى كل من أعاننا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل ولو

بكلمة طيبة.

الإهداء

﴿ وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾

من قال أنا لها " نالها "

الحمد لله الذي بلغني شرف هذا العلم وأعانني على إكماله

بعد تعب ومشقة دامت خمس سنوات في سبيل الحلم والعلم، حملت في طياتها أمنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قررة، ها أنا أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفققتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي...

بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي..

لوالدي ووالدتي حفظهما الله، لسندي، عضدي ومشاطري أفرحي وأحزاني إخوتي محمد اسلام، عبد الرحيم وحنين.

إلى من تقاسمت معها عملي المتواضع، صديقتي ورفيقة دربي أمنية.

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية أهديكم هذا العمل المتواضع وثمره جهدي راجية من الله أن يبقى مرجعا نافعا للجميع ويجعله خالصا لوجهه.

رميسة.

الإهداء

﴿ فرحين بما آتاهم الله من فضله ﴾

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام، لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفاً
بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات.
أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً، ابتمدت بطموح وانتهت بنجاح، ثم إلى كل من سعى معي
لإتمام مسيرتي الجامعية.

إلى داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي أبي.
إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سرقوتي ونجاحي أمي.
إلى من قاسموني حلو العيش ومره اخوتي.
إلى زميلتي في العمل ورفيقة دربي صديقتي رميسة.

وأخيرا من قال أنا لها "نالها" وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله،
فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا أغرقني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

أمنية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ.....مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للوساطة المالية

2.....تمهيد

3.....المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الوساطة المالية

3.....المطلب الأول: ماهية الوساطة المالية

6.....المطلب الثاني: أهمية وأهداف الوساطة المالية

10.....المطلب الثالث: أسباب الوساطة المالية

13.....المبحث الثاني: أساسيات الوساطة المالية

13.....المطلب الأول: وظائف الوساطة المالية

14.....المطلب الثاني: آليات الوساطة المالية

14.....المطلب الثالث: خدمات الوساطة المالية

17.....المبحث الثالث: أنواع ومخاطر الوساطة المالية وكيفية التقليل منها

17	المطلب الأول: أنواع الوساطة المالية
18	المطلب الثاني: مخاطر الوساطة المالية
21	المطلب الثالث: كيفية التقليل من المخاطر التي تتعرض لها الوساطة المالية
24	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دور المؤسسات المالية الوداعية وغير الوداعية في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل
26	تمهيد
27	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول التمويل
27	المطلب الأول: ماهية التمويل
29	المطلب الثاني: مصادر وطرق التمويل
34	المطلب الثالث: مخاطر التمويل
36	المبحث الثاني: مصادر الأموال طويلة الأجل
36	المطلب الأول: أموال الملكية
41	المطلب الثاني: الأموال المقترضة
45	المطلب الثالث: تكلفة مصادر الأموال طويلة الأجل
48	المبحث الثالث: المؤسسات المالية الوسيطة
48	المطلب الأول: المؤسسات المالية الوداعية
52	المطلب الثاني: المؤسسات المالية غير الوداعية

58	المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للمؤسسات المالية الوداعية وغير الوداعية
60	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية بالقرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلا-
62	تمهيد
63	المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلا-
63	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري
67	المطلب الثاني: مدخل عام حول بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلا-
70	المبحث الثاني: مجتمع وأداة الدراسة
70	المطلب الأول: منهج، مجتمع الدراسة وعينتها
71	المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة
73	المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة
75	المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
75	المطلب الأول: تحليل خصائص العينة
79	المطلب الثاني: تحليل عبارات محاور الدراسة
88	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
94	خلاصة الفصل
96	خاتمة

98..... قائمة المراجع والمصادر

قائمة الملاحق

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
15	أهم الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الوساطة المالية	01
40	المقارنة ما بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة	02
64	تطور رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري	03
71	الاستبيان الموزعة والمسترجعة	04
72	مقياس ليكارت الخماسي	05
73	ميزان تقديري وفق مقياس ليكارت الخماسي	06
74	نتائج معامل الثبات والصدق	07
75	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	08
76	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	09
77	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	10
78	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	11
79	تحليل فقرات البعد الأول المؤسسات المالية الوداعية	12
82	تحليل فقرات البعد الثاني المؤسسات المالية غير الوداعية	13
86	تحليل فقرات محور المتغير التابع مصادر الأموال طويلة الأجل	14
89	معامل الارتباط بين دور البنوك التجارية ومصادر الأموال طويلة الأجل	15
89	معامل الارتباط بين دور مؤسسات الادخار والإقراض ومصادر الأموال	16

	طويلة الأجل	
90	معامل الارتباط بين دور بنوك الادخار ومصادر الأموال طويلة الأجل	17
91	معامل الارتباط بين دور شركات التأمين ومصادر الأموال طويلة الأجل	18
92	معامل الارتباط بين شركات الاستثمار ومصادر الأموال طويلة الأجل	19
93	معامل الارتباط بين دور شركات التمويل ومصادر الأموال طويلة الأجل	20

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	العلاقة المالية المباشرة	01
12	العلاقة المالية غير المباشرة	02
18	وساطة الميزانية والوساطة السوقية	03
66	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	04
69	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة	05
76	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	06
77	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	07
78	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	08
79	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	09

مقدمة

مقدمة

تعد مسألة التمويل من الاهتمامات المشتركة بين معظم المؤسسات المالية، والتي تواجهها بدرجات متفاوتة بسبب تعدد المصادر التمويلية المتاحة من ناحية، والتفاوت في مدى ندرتها أو وفرتها من ناحية أخرى. وفي الوقت الذي تلجأ فيه المؤسسات لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية قصيرة الأجل من المصادر القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل نجد أن هذه المصادر لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل عمليات التوسع والتحسينات التي تنوي الشركة القيام بها والمتمثلة بشراء الآلات والمعدات والمباني والأصول المختلفة، وعليه تظهر الحاجة إلى الحصول على الموارد الطويلة لمعالجة العمليات الحالية ولأغراض التوسع ويعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل من مؤسسات مالية مثل البنوك وشركات التأمين.

كما يعتبر الدور الذي تلعبه وتقوم به مؤسسات الوساطة المالية دورا هاما ومحوريا في النشاط الاقتصادي المعاصر، حيث لا يقوم نشاط الوساطة المالية ولا يؤدي الدور المرجو منه بدون قيام مؤسسات مختصة في هذا المجال. حيث تعددت أشكال وأنواع هذه المؤسسات في هذا المجال، إذ يمكن أن نميز بين مؤسسات مالية ودائعية ومؤسسات مالية غير ودائعية.

إن المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بدور رئيسي في توجيه وتمويل مصادر الأموال طويلة الأجل، فهي تعمل كوسيط بين الشركات والمؤسسات وبين مصادر الأموال طويلة الأجل، حيث تقدم الخدمات والاستشارات اللازمة لتسهيل عملية الحصول على التمويل وفقا لاحتياجات العميل وظروف السوق المالية، كما تساهم في تعزيز نمو الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

ونظرا لضعف السوق المالي في الجزائر كان لا بد من البحث عن سياسات لتسهيل عملية التمويل ليقع الاختيار على بنك القرض الشعبي الجزائري حيث أصبح بعد ذلك الممول الأساسي للعمليات الاستثمارية من خلال توفير القروض طويلة الأجل.

1 الإشكالية

على ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح إشكالية بحثنا المتمثلة في السؤال التالي:
ما هو دور المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة ؟

وللإجابة عن الإشكالية يمكننا تحليل جوانب الموضوع من خلال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم الوساطة المالية، وما هي المؤسسات التي تندرج تحت مفهومها؟
- ✓ هل يوجد دور للبنوك التجارية في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل؟
- ✓ هل يوجد دور لمؤسسات الادخار والإقراض في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل؟
- ✓ هل يوجد دور لبنوك الادخار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل؟
- ✓ هل يوجد دور لشركات التأمين في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل؟
- ✓ هل يوجد دور لشركات الاستثمار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل؟
- ✓ هل يوجد دور لشركات التمويل في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل؟
- ✓ فيما تتمثل مصادر التمويل طويلة الأجل في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة؟

2 الفرضيات

إن صياغة الفرضيات الآتية منبعا استفسارات أثارها مشكلة البحث وتمثلت في الفرضية الرئيسية:

- هناك دور للمؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- والهدف من عرضها أن تطرح للمناقشة، ويمكن تلخيصها إلى فرضيات فرعية فيما يلي:
- هناك دور للبنوك التجارية في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لمؤسسات الادخار والإقراض في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لبنوك الادخار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لشركات التأمين في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لشركات الاستثمار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لشركات التمويل في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

3 أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- ✓ تعتبر الوساطة المالية من أهم الدعائم الرئيسية لاقتصاد البلاد.

- ✓ المكانة التي تحتلها المؤسسات المالية الوسيطة في الاقتصاد باعتبارها الشريان الرئيسي في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- ✓ محاولة معالجة إشكالية تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل في النظام المالي، وتعزيز بذلك تنمية الاقتصاد الجزائري.

4 أهداف البحث

- تسعى هذه الدراسة للوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:
- ✓ التعريف بالوساطة المالية ومؤسساتها وأنواعها.
- ✓ معرفة دور المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- ✓ التعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة ومهامه.
- ✓ التحقق من الفرضيات المطروحة.

5 أسباب اختيار الموضوع

- هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:
- ✓ الميول والرغبة الشخصية لاختيار هذا الموضوع.
- ✓ إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- ✓ يعتبر الموضوع من أهم دعائم وركائز كل دولة تطمح للتقدم والرقى.

6 حدود البحث

- من أجل معالجة إشكالية البحث، اقتصرت حدود البحث فيما يلي:
- الجانب المكاني: اقتصرت الدراسة على عينة من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.
- الجانب الزمني: يمتد المجال الزمني لهذا البحث خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2024/2023.

7 المنهج المتبع في البحث

إن نوعية البحث أوجبت الاعتماد على المنهج المتنوع حتى نتمكن من جعله متوافقا مع محاور البحث المختلفة، ولهذا اعتمدنا على المنهجين التاليين:

➤ **المنهج الوصفي:** والذي استعمل في الجزء النظري من البحث، وذلك بتقديم التعاريف وضبط المصطلحات والمفاهيم وباقي الإطار النظري للبحث.

➤ **المنهج التحليلي:** والذي من خلاله تم جمع البيانات الأولية للبحث، من خلال توزيع استبيان على أفراد العينة المدروسة والتي شملت موظفي بنك القرص الشعبي الجزائري وكالة ميلة والبالغ عددهم (40).

8 الدراسات السابقة

من أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:

❖ **العربي نعيمة،** دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمات المالية مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور وأهمية الوساطة المالية في النظام المالي وحجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أثناء القيام بوظيفتها والتي من شأنها أن تتسبب في تأزمها وإمكانية انعكاس ذلك على النظام المالي خاصة في ظل العولمة المالية. وقد توصل هذا البحث للعديد من النتائج أهمها: أن مؤسسات الوساطة المالية أصبحت متداخلة بشكل كبير من حيث الأدوار والوظائف، كما برزت اتجاهات حديثة لتلك المؤسسات في السوق المالية كالاتجاه نحو الاندماج والذي يعتبر أحد نواتج العولمة المالية.

❖ **مفلاح حسيبة،** أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر، دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2020: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مستوى أداء الوساطة المالية في الجزائر، ومدى قدرتها على تعبئة الادخار بالمقارنة مع بعض الدول العربية.

وقد توصل هذا البحث للعديد من النتائج أهمها: عدم قدرة الوساطة المالية المصرفية على تعبئة الادخار المتطلب منها لأسباب عديدة أهمها عدم قدرة المصارف على تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي، وذلك بسبب ضعف الوعي المصرفي وضعف المنافسة في الجهاز المصرفي وهيمنة المصارف العمومية. ومن بين النتائج أيضا أن الوساطة المالية غير المصرفية تم حصرها في

مؤسسات التأمين باعتبارها من أهم الآليات لتعبئة المدخرات الاجتماعية، حيث أدائها كان لا يرقى إلى المستوى المطلوب، فمعدل النفاذ ومعدل الكثافة التأمينية خلال فترة الدراسة يؤشران على محدودية هذا القطاع مقارنة بالدول المجاورة (تونس والمغرب).

❖ **عمار بن حميدة**، تأثير قرار التمويل على اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، جوان 2022، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على اختيار مزيج تمويلي أمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة والرفع من معدل النمو وبالتالي قيمة المؤسسة بشكل عام.

9 تقسيم البحث

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وثبات الفرضيات أو نفيها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، مقدمة وخاتمة، وقد احتوت هذه العناصر على ما يلي:

➤ **المقدمة:** اشتملت على إشكالية الدراسة وكذا الفرضيات الخاصة بالدراسة، حدودها، أهميتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى أسباب اختيار الموضوع، المنهج المتبع في البحث، إلى جانب الدراسات السابقة والصعوبات التي واجهتنا في البحث.

➤ **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للوساطة المالية، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مدخل مفاهيمي حول الوساطة المالية، أما المبحث الثاني فقد تناول أساسيات الوساطة المالية، في حين أشرنا في المبحث الثالث إلى أنواع ومخاطر الوساطة المالية وكيفية التقليل منها.

➤ **الفصل الثاني:** تناولنا فيه دور المؤسسات المالية الوداعية وغير الوداعية في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء بعنوان مدخل مفاهيمي حول التمويل، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مصادر الأموال طويلة الأجل، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى المؤسسات المالية الوسيطة.

➤ **الفصل الثالث:** تضمن هذا الفصل الإطار الميداني للدراسة، تحت عنوان دراسة ميدانية بينك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميله، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث خصصنا

المبحث الأول للتعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة، والمبحث الثاني فخصصناه للتعرف على مجتمع وأداة الدراسة، أما المبحث الثالث فخصص لتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

➤ **الخاتمة:** أجملنا فيها أهم النتائج المتوصل لها في البحث، ثم قدمنا توصيات مع اقتراح آفاق للبحث التي يمكن أن تدفع الباحثين إلى مواصلة إجراء المزيد من البحوث العلمية.

10 صعوبات البحث

- من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة التي قمنا به ما يلي:
- قلة المراجع والمصادر التي تتناول موضوع المؤسسات المالية الوسيطة وتمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
 - عدم تلقينا المعلومات الكافية من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.

الفصل الأول

تمهيد

لقد تطور النشاط الاقتصادي واتسعت آفاقه وتشبعت قنواته وتعقد أداءه، فلم يعد التبادل يتم بين طرفين مباشرة، وإنما أصبحت الحاجة إلى ظهور أطراف جديدة وهي ما يسمى بالوساطة المالية التي جاءت كحلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي للاستثمار بينهم وتسهيل المعاملات المالية وبالتالي تحقيق التطور الاقتصادي واستمرار توسعه.

هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- **المبحث الأول:** مدخل مفاهيمي حول الوساطة المالية.
- **المبحث الثاني:** أساسيات الوساطة المالية.
- **المبحث الثالث:** أنواع ومخاطر الوساطة المالية وكيفية التقليل منها.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الوساطة المالية

يعتبر وجود الوساطة المالية جد ضروري في الاقتصاديات الحالية، وذلك لكي تتمكن المعاملات والمبادلات المالية أن تتماشى وفقا للتطورات السريعة التي تشهدها جميع المجالات، حيث أصبح من غير المتوقع أن نجد اقتصاد دون وساطة مالية، فكبر حجم المبادلات ونقص المعرفة والمعلوماتية، كلها شكلت عائقا أمام عملية التبادل والتوظيف المالي، فكان من الضروري تواجد مجموعة من المتعاملين ذوي الخبرة والكفاءة العالية والتي من شأنها أن توفق بين رغبات أطراف التعامل من عارضي وطالبي رؤوس الأموال، وهي بذلك تمثل حلقة وصل بينهم بالإضافة إلى المكانة الكبيرة التي تحتلها الوساطة المالية ضمن النظام المالي بفضل ما تقدمه من خدمات وما تقوم به من أدوار تساعد على تنشيطه.

المطلب الأول: ماهية الوساطة المالية

إلى جانب الأسواق المالية التي تعتبر في حد ذاتها وسيطا ماليا بين المدخرين والمستثمرين، تعتبر الوساطة المالية أحد أهم القنوات المالية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي توجه الأفراد ومدخراتهم نحو التوظيف الأمثل، وكذلك أصحاب العجز لسد احتياجاتهم، لذلك فهي أفضل وجهة يمكن للمستثمر أو طالب التمويل أن يقصدها.

سنتعرف في هذا المطلب على نشأة الوساطة المالية ومختلف التعاريف المتعلقة بها، طبيعتها وكذلك الخصائص التي تتميز بها.

1 نشأة الوساطة المالية

ظهرت الوساطة المالية شكل تحول نوعيا هائلا في التنظيم النقدي للمجتمعات البشرية، وأدى إلى إحداث دفعة كبيرة للنشاط الاقتصادي على اعتبار أن مجيء الوساطة المالية قد أدى إلى إلغاء العوائق المرتبطة بالعلاقات المالية المباشرة بين الأعوان الاقتصاديين في غياب سوق منظمة، كما ساعدت الوساطة المالية النشاط الاقتصادي في المجتمع توزيع مداخل يقوم أصحابها لاحقا بإنفاقها لشراء السلع والخدمات، وعند مقابلة مداخل مختلف الأعوان مع النفقات التي يقومون بها تبرز إلى الوجود أوضاع مالية تمثل فائض لبعض هؤلاء الأعوان وعجز للبعض الآخر، ويؤدي هذا الأمر في نهاية المطاف إلى ظهور ما يسمى بالقدرة على التمويل والحاجة إلى التمويل.¹

¹ بن سعدة عبد الحليم، كبير مولود، قياس أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا، دراسة قياسية باعتماد- Dynamic Panel Analysis - للفترة 2008/1995، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2021، ص 312.

2 تعريف الوساطة المالية

هناك العديد من التعاريف التي تناولت موضوع الوساطة المالية، نذكر منها:

❖ بداية نشير إلى أن الوساطة بوجهها العام هي التقريب بين شخصين يريدان التعاقد نظير أجر، يسمى العمولة، ويكون عادة نسبة مئوية من قيمة الصفقة المراد إبرامها، وهي حرفة مباحة، ولكن هذه الإباحة لا تتنافى بطبيعة الحال مع تنظيم الوساطة في فروع معينة من النشاط على نحو يوفر الضمانات للمشتغلين بها كما هو الحال في وسطاء البورصة¹.

❖ تشمل الوساطة المالية جميع المؤسسات المالية الأخرى غير البنوك التي تقبل الودائع وتمنح القروض، ومن أمثلتها مؤسسات الادخار والإقراض التي تقتصر على قبول ودائع التوفير، واتحادات منح الائتمان التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الائتمانية لقطاع معين من الجمهور².

❖ الوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي. تقوم هذه الهيئات بتعبئة الإدخارات الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح قروض إلى أطراف أخرى. وبهذه الطريقة فهي تصل إلى طرفين متناقضين في أوضاعهما الحالية وأهدافهما المستقبلية. فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل، والذين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل، والوساطة المالية هي الهيئات التي تربط بينهما. فهي تجمع فوائض التمويل من جهة وتقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي³.

❖ إن الوساطة المالية التي تتمثل في النظام البنكي، تتشكل من مجموع الهيئات والمؤسسات التي يسمح إدخالها بتحويل العلاقة المالية المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة. وعلى هذا الأساس فهي تقع في الوسط، بحيث تقوم باستلام الأموال من الأعوان الاقتصاديين ذوي القدرة على التمويل (في شكل ودائع أو لنقل ادخار) مقابل سندات ثانوية (أو غير مباشرة) وتعيد إقراضها لاحقا إلى الأعوان ذوي الحاجة إلى التمويل مقابل السندات الأولية (أو المباشرة) التي يقوم هؤلاء بإصدارها⁴.

¹ روشو عبد القادر، الوساطة المالية ودورها في إنشاء سوق تمويلية للاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001/2018، مجلة شعاع

للدراستات الاقتصادية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمبيلت، المجلد 3، العدد 1، مارس 2019، ص 153.

² سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 17.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 7، ديوان المطبوعات الجامعية، بنعكنون، الجزائر، 2010، ص 7.

⁴ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 38.

❖ الوساطة المالية هي إدارة أموال ذوي الفائض من الثروة التي يحتاج إليها ذوي العجز من الأفراد أو المؤسسات لما فيه مصلحة الجميع¹.

❖ ويعرف الوسيط المالي بأنه شخص أو مؤسسة تربط بين المدخرين والمقترضين كالبنوك وجمعيات الادخار والتسليف والشركات المالية وشركات التأمين والتي تعمل على تنمية أموال المدخرين من خلال عمليات الإقراض المالي².

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن: الوساطة المالية هي مجموع العمليات التي تقوم بها أجهزة الوساطة المالية سواء تعلق الأمر بالمؤسسات المالية البنكية أو غير البنكية، وتشمل هذه العمليات الجمع بين المقرضين والمقترضين وتسمى هذه المؤسسات بالوسطاء الماليين.

3 خصائص الوساطة المالية

تتمتع مؤسسات الوساطة المالية بخاصية هامة تتمثل أساسا في الثقة الكبيرة التي تمنحها إياها فئات المدخرين والمقترضين على حد سواء، فهذه الفئات تلجأ دائما إلى المؤسسات المالية من أجل تحقيق رغباتها، لكون المؤسسات المالية تمثل حلقة وصل بين فئات المدخرين الذين ليس لهم فرصة لاستثمار أموالهم وبين الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي التي تحتاج إلى أموال وليس لديهم فكرة كافية عن فئات المدخرين في النشاط الاقتصادي.

وفيما يلي نذكر أهم الخصائص العامة للوساطة المالية:³

✓ الوسطاء الماليين لديهم القدرة العالية في تعبئة الإدخارات المتناثرة وتوفير فرص ادخار لصغار المدخرين بأية مبالغ يشاءون ادخارها بدون التقيد بحد أدنى للاستثمار في الأوراق المالية المطروحة من قبل المقترضين.

✓ تستطيع مؤسسات الوساطة المالية تسويق الأصول المالية المباشرة المختلفة لوحدات العجز المالي، كما أنها تطرح أدوات مالية تتمتع بسيولة أكبر أي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبأقل خسارة محتملة للمدخرين.

✓ تتمتع الوساطة المالية بوجود مؤسسات مختصة مما توفر تكلفة منخفضة للمعلومات وتحويل الإدخارات إلى استثمارات بأقل تكلفة تبادلية.

¹ حمدي عبد الحميد عبد القادر، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، الطبعة 1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016، ص 18.

² المرجع السابق، ص 16.

³ مفلح حسيبة، خالفي وهيب، تحليل وتقييم لواقع نشاط الوساطة المالية في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008/2017، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 22، العدد 1، جويلية 2019، ص- ص 123-124.

- ✓ مؤسسات الوساطة المالية كالبنوك تتمتع بضمانات قانونية تساعد على حماية المدخرين من مخاطر عدم الدفع التي يتعرضون لها بتعاملهم مباشرة مع المقترضين.
- ✓ مؤسسات الوساطة المالية تقدم خدمات أفضل للمقترضين، حيث تغطي احتياجاتهم لمبالغ كبيرة وبتكلفة أقل، مقارنة بتجميع هذه المبالغ من المدخرين مباشرة التي قد يتطلب تجميعها التعامل مع آلاف المدخرين وإقناعهم بشراء الأسهم والسندات المطروحة من قبل المستثمر أو المقترض.

4 طبيعة الوساطة المالية

تستجيب الوساطة المالية للحاجات الجديدة لأطراف العلاقة المالية، ويقتضي الأمر من أجل فهم طبيعة هذه العلاقة الإشارة إلى أهم أطرافها.

يبرز وجود الوساطة المالية طرفان أساسيان:¹

❖ **أصحاب الفائض المالي:** وهؤلاء هم أولئك الذين تفوق مداخيلهم مجموع النفقات التي يقومون بها، وتبعاً لذلك، فهم يمثلون الطرف الذي له القدرة على التمويل، والأهداف التي تحركهم هي محاولة البحث عن أفضل التوظيفات لهذه الفوائض.

❖ **أصحاب العجز المالي:** وهؤلاء على عكس الطرف الأول، يفوق فيض نفقاتهم في العادة مجموع المداخيل التي يحصلون عليها، وبالتالي يجدون أنفسهم في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية عجزهم، ولذلك فهم يمثلون الطرف الذي له حاجة إلى التمويل.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الوساطة المالية

للساطة المالية أهداف عديدة تسعى إلى تحقيقها، كما تحظى بأهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي عامة وفي النظام المالي خاصة، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على أهمية وأهداف الوساطة المالية.

1 أهمية الوساطة المالية

تتمثل أهمية الوساطة المالية فيما يلي:

1.1 بالنسبة لأصحاب الفائض المالي

بالنسبة لهذه الفئة من الأفراد، سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة، نذكر أهمها فيما يلي:²

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص- ص 6-7.

² المرجع السابق، ص 8.

- ✓ مصداقية الوسيط المالي مضمونة، وليس السبب في ذلك هو حجم السيولة التي يسيرها فحسب، ولكن بصفة رئيسية نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين، فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ وهو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشرة.
- ✓ يتيح وجود الوساطة المالية لأصحاب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.
- ✓ يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، ولما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ به في حوزتها.
- ✓ يعني وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم، فالوساطة المالية بحكم طبيعة نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

2.1 بالنسبة لأصحاب العجز المالي

- غير أن الوساطة المالية لا توفر مثل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي فقط، بل تسدي خدمات أخرى إلى أصحاب العجز المالي، وليس مبالغة إذا قلنا أن هؤلاء هم المبرر الأول لوجود الوساطة المالية، ولا معنى في الواقع لهذه الوساطة المالية إذا لم يكن هناك من يطلب خدماتها. ويستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب التالية:¹
- ✓ توفر الوساطة المالية الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وهي تحقق هذه العملية نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة. وبما أن هناك تيارات من الودائع، فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب.
 - ✓ يجنب وجود الوساطة المالية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، على افتراض أن المصاعب الأخرى غير موجودة، فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 9.

✓ وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبياً، وهذا أمر مهم جداً، فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقرضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية وبمدة تجميد الأموال. ولكن نظراً للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية، والاستفادة من طفرة الحجم من جهة أخرى، ورمزية الفوائد المدفوعة على الموارد المستعملة من جهة ثالثة، تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة بالشكل الموجود في علاقة التمويل المباشرة.

3.1 بالنسبة للوساطة المالية ذاتها

إذا كانت الوساطة المالية تؤدي كل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، ماذا تستفيد من وراء ذلك؟ في الواقع لا تقوم الوساطة المالية بذلك من دون مقابل، وإنما تستفيد من الكثير من المكاسب، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:¹

✓ تستفيد أولاً من الفائدة على القروض، وتعتبر هذه الفائدة من المداخل التي تعظم عائداتها، بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه أو الذي تقوم عليه نشاطاتها.

✓ استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية، ويجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيء حيث أن معظم الأنظمة النقدية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع.

✓ يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع، ويعني هذا أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه حقيقة من الودائع، وهو بطبيعة الحال أمر يزيد من إمكانيتها في زيادة الأرباح.

4.1 بالنسبة للاقتصاد ككل

إذا كانت الوساطة المالية قد سمحت لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي بتفادي الكثير من المصاعب المرتبطة بعلاقة التمويل المباشرة، والاستفادة من العديد من المزايا المترتبة عن الانتقال إلى علاقة التمويل غير المباشرة، فإن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب:²

✓ تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، إن وجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص- ص 9-10.

² المرجع السابق، ص 10.

سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الإختلالات في الأداء الاقتصادي، والوساطة المالية وحدها، لقدرتها على إلغاء هذا التناقض، بإمكانها أن تسمح بتفادي كل هذه المشكلات.

✓ يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.

✓ وجود الوساطة المالية يمكن من تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة، ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.

2 أهداف الوساطة المالية

يكن هدف الوساطة المالية في تحقيق الربحية وتعظيم ثروة الملاك، والذي يعود بالنفع على المؤسسة المالية واقتصاد الدولة التي تنتمي إليها، وهذا من خلال حصولها على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة واستخدامها سواء في حالة القروض أم الاستثمار بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن، وكذلك اكتساب عدد من الزبائن باختلاف أنواعهم (مؤسسات، أفراد... إلخ)، من أجل الحصول على عمولات أكبر مرتبطة بالخدمات المصرفية المقدمة. أما المنفعة العامة التي تعود على الاقتصاد بصفة عامة، فهي تحريك الادخار العمومي وعدم تركه جامدا دون استغلال، وتوجيهه مرة ثانية نحو حاجيات الاقتصاد.

وبهذه الطريقة تكون المؤسسات المصرفية قد جنبت الدولة ظاهرة التضخم، عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة. ومنه نستخلص أهداف الوساطة المالية فيما يلي:¹

1.2 على مستوى الاقتصاد الجزئي

- ✓ تعظيم الربح بين تكلفة الودائع و تكلفة القروض.
- ✓ تعظيم ثروة المالكين كالمستثمرين في مجال الوساطة المالية.
- ✓ إدارة الموارد المالية و استعمالها بطريقة عقلانية في الاقتصاد.

2.2 على مستوى الاقتصاد الكلي

- ✓ جلب وتفعيل الادخار العمومي، وإعادة استغلاله مرة ثانية.
- ✓ تمويل الاقتصاد بالسيولة النقدية الحقيقية.

¹ مفلح حسيبة، أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر، دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2020، ص- ص 7-8.

✓ تحقيق توازن اقتصادي ونقدي، قصد تفادي ارتفاع معدلات التضخم عن طريق الإصدارات الجديدة.

المطلب الثالث: أسباب الوساطة المالية

الوساطة المالية هي تحويل علاقة التمويل من علاقة تمويل مباشرة إلى علاقة تمويل غير مباشرة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

لذا يجب التطرق أولاً إلى علاقة التمويل المباشرة ومن ثم الأسباب التي أدت إلى ظهور الوساطة المالية والتي يطلق عليها علاقة التمويل غير مباشرة.

1 قدرة التمويل والحاجة إليه وقيام علاقة التمويل المباشرة

في ظل هذه الأوضاع، يمكن القول أن الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم فائض مالي هم أولئك الذين يحققون مداخيل تفوق النفقات الجارية التي يقومون بها، بحيث يشكل الفارق ما يسمى بالادخار الإجمالي لهؤلاء الأعوان.

وهذا الادخار يستعمل في تمويل نوع آخر من النفقات والاستثمارات التي يقومون بها. عندما يكون الادخار الإجمالي أكبر من نفقات الاستثمار نقول بأن هؤلاء الأعوان لديهم القدرة على التمويل.

يمكن أن يكون هناك أعوان اقتصاديون آخرون يحققون ادخارا إجماليا (مداخيلهم تفوق نفقاتهم الجارية) ولكن هذا الادخار لا يكفي لتمويل عمليات الاستثمار التي يرغبون القيام بها. نقول في هذه الحالة أن هؤلاء الأعوان لديهم عجز مالي ويعكس هذا العجز المالي وجود حاجة إلى التمويل لديهم.

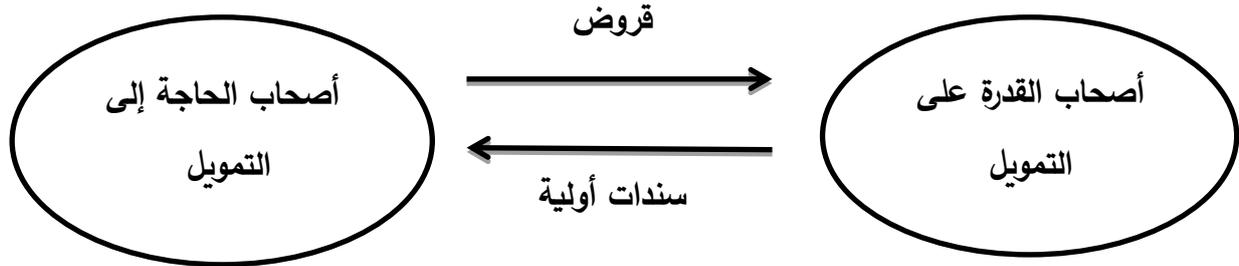
الأعوان الذين لهم القدرة على التمويل يقومون بالبحث عن الفرص التي تسمح لهم بتوظيف هذا الفائض، كما يضطر أصحاب الحاجة إلى التمويل إلى البحث عن المصادر التي تسمح لهم بتمويل العجز الذي يعانون منه، وتؤدي عملية البحث المتبادلة إلى التقاء الطرفين فتقوم بينهما مفاوضة على شروط إتمام عملية التمويل هذه (مبلغ القرض، مدته، تكلفته...).

عند التفاهم، يقوم أصحاب الحاجة إلى التمويل بإصدار سندات أولية بمقدار حاجتهم (حسب الاتفاق الذي حصل بينهما) ولمدة يجري الاتفاق بشأنها أيضا، ويقوم أصحاب الفائض بشراء هذه السندات مقابل الأموال التي يحولون أمر استعمالها إلى فئة أصحاب العجز، وتؤدي هذه العملية إلى تغيير تركيب المحفظة المالية لكل طرف، حيث تصبح محفظة أصحاب فائض التمويل تتشكل من سندات (بعدما كانت تتشكل من

نقود) بينما تصبح محفظة أصحاب العجز تتكون من أصول نقدية يتم الحصول عليها لدى الطرف الأول مقابل إنشائها لدين (إصدار سندات).¹

إن علاقة التمويل التي تنشأ بين الطرفين بهذه الكيفية تسمى علاقة التمويل المباشر (أو العلاقة المالية المباشرة)، ويمكن توضيح هذه العلاقة بواسطة الشكل التالي:

الشكل 01: العلاقة المالية المباشرة.



المصدر: الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 37.

الشكل السابق يبين بساطة العلاقة المالية المباشرة من حيث تركيبها العضوي، فهو يصور علاقة بسيطة بين الأعوان الذين لهم قدرة على التمويل والأعوان الذين لهم حاجة إلى التمويل، حيث تقوم الفئة الأولى من الأعوان بإقراض الفئة الثانية بطريقة مباشرة. ولكن هذا الشكل لا يبين في واقع الأمر حقيقة التعقيدات العملية. إذ أن أصحاب القدرة على التمويل، عندما يريدون القيام بعملية الإقراض المباشر فإنهم يقومون بعملية بحث شاقة، ويتحملون تكاليف مقابل عملية البحث، وعندما يستطيعون التعرف على أولئك الذين يحتاجون إلى التمويل ويقبلون تمويلهم فإنهم سوف يواجهون مشكلة عويصة يجب عليهم أن يجدوا حلا لها وهي مواجهتهم لمخاطر عديدة مرتبطة بهذه العملية مثل خطر عدم القدرة على استرداد هذا الدين، وقد تكون إحدى هذه الحلول هو قيام أصحاب الفائض بطلب علاوة خطر عالية. ولكن كما سوف يتضح لاحقا فإن فرض مثل هذه العلاوة العالية ليس حلا مجديا وهو ينطوي على نقائص تجعل فعاليته محدودة. وتتضافر هذه العوامل فيما بينها لتجعل التكلفة النهائية للمقرض جد عالية، بحيث ترفع من تكلفة الاقتراض بالنسبة للمقترضين وتخفض من العائد الصافي الذي يحصل عليه المقرضون فعليا.

2 أسباب ظهور الوساطة المالية وقيام علاقة التمويل الغير مباشرة

إن العلاقة المالية المباشرة تنطوي على مصاعب جمة مثل صعوبات التعارف والنقاء الطرفين، وصعوبات ترتبط بتوافق إرادتهما فيما يتعلق بمبلغ العملية المالية، وتوقيتها والمكان الذي تتم فيه، وصعوبات ترتبط بعدم قابلية الأموال المقترضة للتجزئة، وأخيرا صعوبات يواجهها الأعوان ذوي القدرة على التمويل فيما

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص - ص 35-36.

يتعلق بمواجهة المخاطر المحتملة، بما في ذلك مخاطر تجميد الأموال المقرضة وعدم قدرة المقرض على الوفاء بها في التاريخ المحدد، وتقييم هذه المخاطر وتقديرها. وتدفع هذه الصعوبات جميعها نحو إعادة تكييف العلاقة المالية المباشرة للتخلص من هذه الصعوبات أو التخفيف من حدها. وقد تمت إعادة تكييف هذه العلاقة المالية في مرحلة معينة من التاريخ وذلك بإدماج أعوان متخصصين متجمعين فيما نسميه اليوم "الوساطة المالية".

إن الوساطة المالية، التي تتمثل في النظام البنكي، تتشكل من مجموع الهيئات والمؤسسات التي يسمح إدخالها بتحويل العلاقة المالية المباشرة بين المقرضين والمقرضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة. وعلى هذا الأساس، فهي تقع في الوسط، بحيث تقوم باستلام الأموال من الأعوان الاقتصاديين ذوي القدرة على التمويل (في شكل ودائع أو لنقل ادخار) مقابل سندات ثانوية (أو غير مباشرة) وتعيد إقراضها لاحقا إلى الأعوان ذوي الحاجة إلى التمويل مقابل السندات الأولية (أو المباشرة) التي يقوم هؤلاء بإصدارها.¹

يمكن عرض العلاقة المالية الجديدة على النحو التالي:

الشكل 02: العلاقة المالية غير مباشرة.



المصدر: الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 39.

يتبين من هذا الشكل أن علاقة التمويل أصبحت أكثر تعقيدا من حيث تركيبها العضوي مقارنة بالعلاقة المالية المباشرة، ولكن هذا التعقيد الظاهري نتج عنه في الواقع تسهيل للعمليات المالية لمختلف الأطراف (وليس تبسيط لها)، إذ لم يعد صاحب القدرة على التمويل بحاجة إلى القيام بعملية بحث عن صاحب الحاجة إلى التمويل، كما لم يعد مضطرا لتحمل جملة المخاطر المترتبة عن العملية المالية (عملية القرض)، إذ يقوم بتحويل هذه المخاطر إلى الوساطة المالية التي تتولى تسييرها، وربما يعتبر ذلك من أهم ما نتج عن إدماج الوساطة المالية التي تعتبر المكان المفضل لتسيير المخاطر. ويمكن القول بالإضافة إلى ذلك، أنه يتم في ظل تواجد الوساطة المالية تجاوز عدم قابلية العمليات المالية للتجزئة والتقسيم، وبالتالي تكون قد أسهمت مساهمة فعالة في تطوير عملية التمويل.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص - ص 38-39.

المبحث الثاني: أساسيات الوساطة المالية

تحتل الوساطة المالية مكانة هامة وكبيرة في النظم الاقتصادية، بفضل ما تقوم به من آليات ووظائف هامة والتي لولاها لكان من الصعب أن يقوم الأفراد بها بمفردهم. إضافة إلى الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليين وذلك من خلال قيامهم بمهامهم، إذ أنهم يوفرّون العديد من الخدمات المالية للمتعاملين في الأسواق المالية سواء كانوا مدخرين أو مستثمرين.

المطلب الأول: وظائف الوساطة المالية

للساطة المالية مكانة بارزة في النظام المالي حيث أصبحت تشكل لوحدها السوق المالية، كنتيجة طبيعية للدور البالغ الأهمية الذي تقوم به أيضا وبفضل الوظائف الهامة التي تميزها والتي يصعب على الأفراد والمؤسسات القيام بها بمفردهم، فإلى جانب الوظيفة الأساسية التي تقوم بها المؤسسات المالية والمتمثلة في عملية تحويل الأموال من بين وحدات المجتمع ذات الفائض المالي ووحدات المجتمع ذات العجز المالي، ومساهمتها في زيادة الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد، تتضمن الوساطة لتحويل تلك الأصول مجموعة الوظائف التالية:¹

- يقوم الوسطاء الماليون بتعبئة المدخرات من أصحاب الفائض المالي ويعملون على إتمام عملية تدفق تلك المدخرات وتوصيلها لأصحاب العجز المالي، فمن خلال ذلك يمكنهم توفير قدر من السيولة لأنفسهم ولحائزي أصولهم المالية غير المباشرة وذلك بتكلفة أقل بكثير مما يستطيع تحقيقه المدخرون النهائيون.
- الوساطة المالية تسهل عملية الائتمان المباشر وتقديمه إلى رغبه بالإضافة إلى توفير كميات إضافية عن طريق إصدار الأصول والأوراق المالية غير المباشرة.
- تسعى مؤسسات الوساطة المالية إلى تخفيض تكاليف المعاملات في الأصول المالية المختلفة وتخفيض المشاكل المتعلقة بعدم التأكد.
- تساعد الوساطة المالية على تقديم المعلومات وتحليلها لمتخذ القرار وصياغة قرار الشراء أو البيع لأصل مالي معين للمستثمر من خلال جمعها وتحليلها للبيانات واستخدامها لخبراء ماليين.
- تسمح الوساطة المالية لصغار المدخرين تحقيق عائدا أعلى مما لو استثمر كل واحد منهم على حدا.
- تؤثر مؤسسات الوساطة المالية كالمصارف في السياسة النقدية باعتبار ودائعها مكون هام للمعروض النقدي والذي يؤثر على معدلات التضخم.

¹ مفلح حسبية، أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر، دراسة تحليلية إستشرافية، مرجع سابق، ص - ص 6-7.

- تساهم الوساطة المالية في تخفيض المخاطر وتوزيعها من خلال التنوع في الأصول المالية وتحويل الأصول المالية الخطرة إلى أصول مالية أقل خطورة.

المطلب الثاني: آليات الوساطة المالية

تتمثل الوساطة المالية من خلال العديد من الآليات نذكر من بينها ما يلي:¹

1 الحسابات

يمكن تعريف الحسابات من الناحية المجردة أنها عبارة عن رمز (رقم) تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك، إما من الناحية العملية والقانونية عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحها لشخص الذي يفتح له وتمثل العمليات التي يمكن لصاحب الحساب إجراؤها في:

- ❖ **عملية الإيداع:** تغذية الحساب بأموال توضع في البنك لتزيد في رصيد حساب الزبون.
- ❖ **عملية السحب:** عبارة عن جمع الاقتطاعات التي يقوم بها الشخص من حسابه أو لفائدة شخص آخر، وتنقص هذه العملية من رصيد الحساب.
- ❖ **عملية التحويل:** تتمثل هذه العملية في نقل الأموال من حساب إلى آخر داخل نفس البنك أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين، وتتجسد هذه العملية باقتطاع مبلغ معين من حساب المدين وإضافته إلى حساب الدائن، وتتم هذه العملية بما يسمى الشيك مسطر أو ما يسمى بأمر التحويل.

2 الودائع البنكية

يمكن تعريف الوديعة على أنها تمثل كل ما يقوم الأفراد والهيئات بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف، تتجسد هذه في غالب الأحيان على شكل نقود قانونية، والبعد الزمني بين لحظة الإيداع ولحظة السحب فهو يسمح بتحديد مردودية الوديعة بالنسبة إلى المودع، وبالنسبة للبنك يمكن تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال، أنواعها:

ودائع جارية التصرف المطلق لصاحبها، وتوجد فوائد، ودائع الأجل، التوظيفات.

المطلب الثالث: خدمات الوساطة المالية

تعتبر عملية الوساطة المالية استثناء عن مبدأ الحرية في إبرام العقود والصفقات المالية، وهذا راجع إلى إلزام القوانين والهيئات المتخصصة فيها المتعاملين داخل السوق المالي بضرورة الاعتماد على الوسطاء

¹ حريز هشام، ندوة في المالية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص علوم التسيير، 2023، ص - ص 8-9.

المالين للقيام بأي عملية شراء أو بيع للأوراق المالية، ومن خلال قيام هؤلاء الوسطاء بمهامهم فهم يوفرّون العديد من الخدمات المالية للمتعاملين في الأسواق المالية سواء كانوا مدخرين أو مستثمرين.

والجدول التالي يلخص أهم الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات:¹

الجدول 01: أهم الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الوساطة المالية.

الخدمة	نوعها
الودائع	ودائع جارية، وودائع لأجل، وودائع التوفير.
التداول	السوق المالية، النقد الأجنبي.
بيع الأوراق البنكية	شهادات الإيداع، الأسهم والسندات.
الائتمان	الائتمان الاستهلاكي، الائتمان للمؤسسات، الائتمان للبنوك المحلية والدولية.
السمسة	في سوق المال والعملات والذهب، الأراضي والعقارات.
الاكتتاب في الأوراق المالية	أذونات الخزينة، سندات الدولة، أسهم و سندات الشركات.
خدمات الاستشارة	استشارة إدارة السيولة، الإدارة المالية والتخطيط المالي، الاستثمار العقاري، التجارة الخارجية، الاستثمارات القانونية والضريبة.
خدمات المستهلك	بطاقات الائتمان، الشيكات السياحية، إدارة أصول الأفراد، الخزائن والأمان، صناديق الاستثمار، نظم المعاشات.
حركة الأموال	التمويل المحلي والدولي.
خدمات الضمان	خطابات الضمان، الإعتمادات والتحصيلات المستندية، خدمات القبول، ترويج المشروعات الجديدة.
خدمات التأمين	تأمين الصادرات، تأمين المخاطر، تأمين الأفراد والممتلكات.
التمويل المتخصص	تمويل شراء الأصول، التأجير التمويلي، تمويل مشروعات المشاركة، التمويل العقاري.

المصدر: بريشن عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 171.

¹ بريشن عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 171.

التعليق: يمثل الجدول أعلاه أهم الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الوساطة المالية، فمن خلال قيام هؤلاء الوسطاء بمهامهم فهم يوفرون العديد من الخدمات المالية للمتعاملين في الأسواق المالية، ومن بين هذه الخدمات ما يلي: الودائع، التداول، بيع الأوراق البنكية، الائتمان، السمسرة، الاكتتاب في الأوراق المالية، خدمات الاستشارة، خدمات المستهلك، حركة الأموال، خدمات الضمان، خدمات التأمين، التمويل المتخصص.

المبحث الثالث: أنواع ومخاطر الوساطة المالية وكيفية التقليل منها

إن وجود الوساطة المالية بمختلف أنواعها في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم ولكن لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل، هذا وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الوساطة المالية إلا أنه عند القيام بوظيفتها تواجهها العديد من المخاطر، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على أنواع الوساطة المالية والمخاطر التي تتعرض لها إضافة لكيفية مواجهتها.

المطلب الأول: أنواع الوساطة المالية

مما سبق ذكره يمكن اعتبار أن الوساطة المالية تهدف إلى تحريك الأموال ممن لديهم فائض (المدخرين) إلى من هم بحاجة إلى هذه الأموال، حيث يتم هذا النقل والتحويل للأموال من خلال أسواق رأس المال ويتم في الوقت الحاضر تبادل الأموال بين المقرض والمقترض من خلال نوعين من الوساطة المالية. تتمثل أنواع الوساطة المالية فيما يلي:¹

1 وساطة الميزانية

من خلال ميزانية المؤسسات المالية الوسيطة وتضم الخصوم أو موارد التمويل وأغلبها من المدخرين، وجانب الأصول أو استخدامات الأموال وفي مجملها تمويل الاستثمارات المختلفة حيث يكون انفصال علاقة المدخر بالمستثمر أو نتائجها.

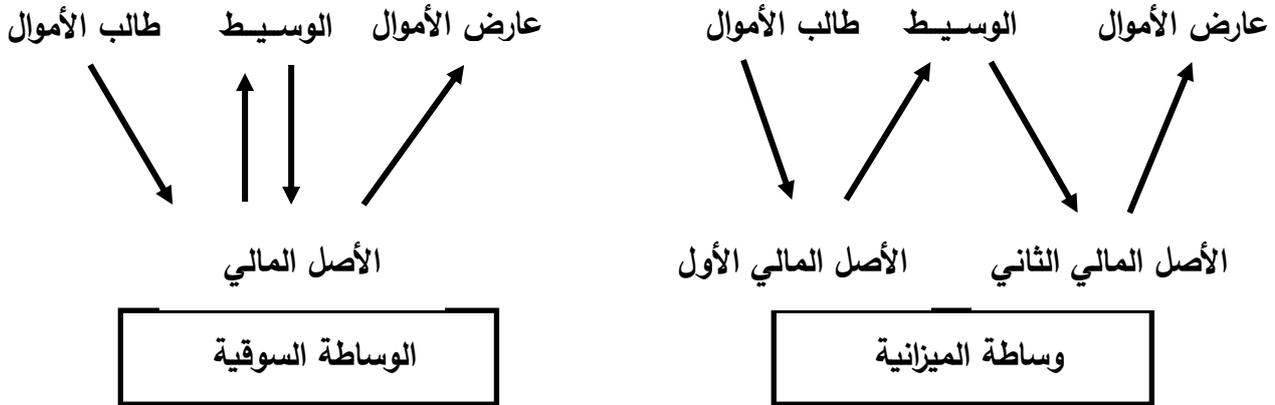
2 وساطة سوقية

في إطار التمويل المباشر في السوق المالي يمكن أن يتدخل الوسيط لإتمام صفقات شراء وبيع الأوراق المالية، حيث تبقى العلاقة مباشرة بين المدخر والمستثمر، ووظيفة الوسيط تقريب فرص إجراء الصفقات و تسهيلها.

ويختلف تدخل الوسيط في كل منهما كما يوضحه الشكل التالي:

¹ رفيق غدار، الوساطة المالية ودعم النمو الاقتصادي أهميتها وآلياتها بين المدخلين التقليدي والإسلامي، دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، جوان 2021، ص 299.

الشكل 03: وساطة الميزانية والوساطة السوقية.



المصدر: بن عزوز عبد الرحمان، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 69.

من خلال الشكل يمكن شرح وساطة الميزانية والوساطة السوقية كما يلي:

وساطة الميزانية يعمل فيها الوسيط على تحويل مميزات الأصل المالي، فالوسيط يقوم بشراء أوراق مالية أولية ويحتفظ بها في جانب الأصول من ميزانيته، وفي المقابل يقوم بإصدارات مختلفة تسجل في جانب الخصوم.

أما الوساطة السوقية يتدخل فيها الوسيط في سوق الأصول المالية كما يلي:

- بتقريب كل من المشتري و البائع في حالة السمسرة مقابل عمولته.
- عند إجرائه الإصدار لصالح الزبون.
- الشراء لحسابه الخاص لإعادة البيع مقابل الحصول على هامش.

ويلاحظ في كل هذه الحالات أن إسهام الوسيط يتركز على مستوى تداول الأصول ورفع السيولة.

المطلب الثاني: مخاطر الوساطة المالية

تتعرض الوساطة المالية أثناء وظيفتها إلى الكثير من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها وعلى مكانتها، حيث من شأن تلك المخاطر أن تتسبب في بعض الإختلالات المالية والتي بإمكانها أن تتحول إلى أزمات إن لم يتم مواجهتها والسيطرة عليها.

ومن أبرز هذه المخاطر نجد:

1 مخاطر السوق

تحدث هذه المخاطرة عندما تكون قيمة الأصل متغيرة بالارتباط مع عوامل نظامية (المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) والتي تعتبر في أغلب الأحيان من مصادر هذه المخاطرة غير القابلة للتنوع ولا يمكن تجنبها. فالمؤسسات المالية تأخذ على عاتقها هذا النوع من المخاطرة كلما كانت الأصول المملوكة أو الحقوق المصدرة قابلة للتغير في القيمة كنتيجة للشروط الاقتصادية الواسعة.

والمخاطر المنتظمة تأتي في عدة أشكال مختلفة مثل:¹

❖ **تغير نسب الفائدة:** وتعرف مخاطر نسبة الفائدة على أنها مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغير المعاكس لنسب الفائدة، لذا نسبة فائدة مصدر المال يجب أن تكون أقل من نسبة الاقتراض من أجل السماح للمؤسسة المالية بالحصول على عوائد.

❖ **مخاطر السيولة:** التي تعرف على أنها مخاطر في فترة معطاة، عند عدم القدرة على مواجهة الخصم المستحق بالأصل الممكن تحقيقه أو الجاهز، و من أجل تعويض التوظيف يجب امتلاك ليس فقط رؤوس أموال كافية إنما يجب أن تكون هذه الأموال جاهزة، بمعنى آخر الأصول المتوفرة القابلة للتحويل إلى سيولة، لا تبدو كافية لمواجهة الاحتياجات غير المنتظرة، و من ثم فالسيولة تعتبر مقدار أمان لكسب الوقت في وجود أي صعوبات، لذا يمكن القول بأن السيولة هي قدرة المؤسسة على توفير الأموال في حالة وجود أي عسر أو صعوبات مالية غير متوقعة في الوقت المناسب.

كما تنتج مخاطر السوق عن المخاطر التي ترجع إلى الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر صرف العملات، سواء المكونة لأصول المؤسسات المالية أو التي تم بواسطتها التعامل، كما يمكن أن تنتج هذه المخاطر عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية كإجراء تخفيض في قيمة العملة.

2 مخاطر قانونية

تعتبر من الأمراض المستوطنة في التعاقد المالي، وهي مفرزة من تشبعت مخاطر القرض، والتعامل، والتشغيل. فالتشريعات والقوانين الجديدة تستطيع أن تضع و تحدد مسبقا أثر وشروط الصفقات على أسس جيدة داخل التنافس الذي يسمح به القانون، أين تكون كل الأطراف قد عملت مسبقا على نحو ملائم، وقادرة تماما للعمل بتلك القوانين في المستقبل، فمثلا: بعض القوانين قد تؤثر على قيم الوضعية الحقيقية

¹ مفلح حسبية، أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر، مرجع سابق، ص- ص12-13.

للمؤسسات ككل مثل: القوانين البيئية، وبعض القوانين المحددة لحجم الاستثمارات و ميادينها لبعض المؤسسات.

وقد تتزايد المخاطر القانونية من نشاطات إدارة المؤسسة أو العاملين، كالاختيال وانتهاكات القوانين، وأعمال أخرى قد تؤدي لخسارة كارثية كالجرائم الإدارية مثل الرشوة والاختلاس... الخ

ويمكن القول أن المخاطر القانونية التي تواجهها مؤسسات الوساطة المالية هي ناتجة عن عدم كفاية المستندات القانونية أو مثلا الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات¹.

3 مخاطر ائتمانية

تعرف هذه المخاطر على أنها احتمال إخفاق المقترض بالوفاء بالتزاماته طبقا للشروط المتفق عليها، ويكون ذلك نتيجة لبعض العوامل سواء كانت داخلية مثل ضعف تسيير الائتمان أو الاستثمار في المؤسسات المالية سواء لعدم الخبرة أو التدريب الكافي، أو بسبب ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليه، أو خارجية مثل: تغيرات الأوضاع الاقتصادية نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في الأسواق... الخ².

4 مخاطر تشغيلية

هي احتمال خسارة ناجم عن عمليات داخلية فاشلة، أو غير مناسبة من طرف الأفراد والأنظمة، من أحداث خارجية مثل: الكوارث الطبيعية التي تحطم الأصول المادية، والخسائر المادية التي تعطل العمل. وهي من المخاطر السهلة التحديد نسبيا، من الخسائر الناجمة عن مشاكل داخلية مثل تجاوزات الموظفين، واختلالات (أخطاء أو عيوب) الأداء، لأن المخاطر الناجمة عن مشاكل داخلية تصبح إلى حد بعيد متعلقة بمنتجات وخدمات و خطوط عمل محددة، لذا ينبغي أن تكون محددة أكثر من المخاطر العائدة إلى أحداث خارجية. زيادة على ذلك بعض مشاكل التشغيل الفردي التي هي حوادث ذات احتمال صغير بالنسبة للتسيير الجيد للمؤسسات، لكنها تكشف للشركة النتائج التي قد تكون مكلفة فعلا، لأن المخاطر التشغيلية مرتبطة بصفة عامة بشكل دقيق بمشاكل عملية³.

¹ مفلح حسبية، مرجع سابق، ص 14.

² العربي نعيمة، دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمات المالية مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 105.

³ عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 21/20 أكتوبر 2009، ص 8.

المطلب الثالث: كيفية التقليل من المخاطر التي تتعرض لها الوساطة المالية

تخضع الأسواق المالية بصفة عامة إلى ضوابط معينة من أجل حماية مختلف فئات المتعاملين في السوق، وعلى وجه خاص مؤسسات الوساطة المالية باعتبارها المحرك الرئيسي للأسواق المالية وجوهر النظام المالي، فتلك المؤسسات عادة ما تتعرض إلى بعض المخاطر أثناء القيام بأدوارها ووظائفها، وما قد ينجم من جراء ذلك من اختلالات قد تؤثر على نشاطها ومكانتها.

وعليه، يتطلب من مختلف المؤسسات المالية الوسيطة احترام وتطبيق المبادئ والمعايير التي تنظم نشاطها، واتخاذ الإجراءات المناسبة إذا ما واجهتها بعض التهديدات أثناء القيام بعملها، بالإضافة إلى ضرورة التحلي ببعض السلوكيات التي من شأنها أن تحقق نوعاً من التوازن على مستوى الأسواق المالية.

1 التقليل من مخاطر معدلات الفائدة

إذا توقعت المؤسسات المالية انخفاض أسعار الفائدة في المستقبل، فستقوم بتخصيص وتوزيع الموارد المالية على الأموال الأقل حساسية لتقلبات أسعار الفائدة مثل القروض طويلة و متوسطة الأجل بأسعار فائدة ثابتة، وعندما تنخفض أسعار الفائدة سوف تنخفض معها تكلفة أموال المؤسسات المالية (مع زيادة العوائد المالية الكلية).

ومن أجل ذلك تسعى مختلف المؤسسات المالية إلى تخفيض المخاطر الناتجة عن معدلات الفائدة، وذلك بأحد الطرق التالية:¹

➤ توقيت استحقاق الودائع بتاريخ الاستحقاق للتوظيف في الإقراض والاستثمار، بمعنى أن يتم منح قرض أو القيام باستثمار له نفس فترة استحقاق الوديعة التي استلمها من العملاء.

➤ استخدام قروض ذات معدل الفائدة المتغير، وذلك من أجل دعم الأصول المالية الطويلة الأجل بدون التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، لكن لا يمنع ذلك المخاطر بالكامل، وفي حالة تغيير العائد على أموال المؤسسات المالية بدرجة أكبر من العائد على الأصول، سوف يتأثر هامش الفائدة بتقلبات سعر الفائدة، ويعني ذلك فرص تخفيض تعرض البنك لمخاطر معدل الفائدة بإحلال الأوراق المالية طويلة الأجل بالقروض التجارية ذات الفائدة المتغيرة يعرض المؤسسات المالية لمخاطر.

➤ استخدام العقود المالية الآجلة عن طريق تحديد توقيت شرائها وبيعها، كأن تقوم المؤسسات المالية بتحديد العائد على الودائع بغض النظر عن تقلبات أسعار الفائدة في المستقبل.

¹ العربي نعيمة، مرجع سابق، ص 111.

➤ استخدام التسويات المالية لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية الادخارية التي تعتبر خصومها أكثر حساسية من أصولها، ويكمن الهدف من ذلك في تحقيق أعلى عائد على الأصول وأقل مخاطر متوقعة.

2 التقليل من مخاطر السيولة

تستطيع المؤسسات المالية حل مشكلة نقص السيولة من خلال خلق خصوم جديدة أو بيع بعض الأصول، وذلك إما عن طريق مختلف قنوات الاقتراض سواء من طرف البنك المركزي أو من مؤسسات التمويل والبنوك الأخرى عن طريق ما يسمى بالسوق ما بين البنوك، أو من خلال الحفاظ على بعض الأصول وبيعها في السوق الثانوية أي في البورصة.

غير أنه قد يختلف أسلوب الحصول على الأموال في بعض المؤسسات المالية نتيجة الظروف الاقتصادية المحيطة بها، وعمّا إذا كانت الحاجة للأموال مؤقتة أو لفترات طويلة، فمثلاً تتميز أصول البنوك بأنها أكثر سرعة في التسويق عن غيرها مما يحتاج الأمر إلى بناء محفظة للأصول من أجل توفير السيولة اللازمة، كما تستخدم البنوك أساليب تحويل الأصول إلى سيولة من أجل تحسين مراكز سيولتهم مثل تسهيل القروض الممنوحة، وقد يأخذ ذلك أسلوب بيع بعض الأصول لأحد الشركات مقابل إصدار أوراق مالية بضمان تلك الأصول، وهو ما يعرف بعملية التوريق الذي يعمل على تحويل الأموال الآجلة إلى أموال آنية سريعة¹.

3 التقليل من مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر وأهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مؤسسات الوساطة المالية، حيث تأتي معظم خسائر تلك المؤسسات نتيجة مخاطر الائتمان بالدرجة الأولى، و على هذا تهدف أسس إدارة مخاطر الائتمان بصفة أساسية إلى تحقيق الحد الأقصى من العائد مقابل المخاطر التي تتحملها بعض المؤسسات المالية، وذلك من خلال الإبقاء على المخاطر الائتمانية في حدود المعايير المقبولة، فقد اهتم بنك التسويات الدولية بأبعاد هذه الظاهرة، لذا أوضح في تقريره الصادر في أكتوبر 2000 الأسس السليمة لمنح وإدارة مخاطر الائتمان والتي حددها كما يلي:²

- أن تكون إستراتيجية الائتمان جيدة وواضحة وأن تتحدد فيها الاختصاصات بوضوح تام.

¹ العربي نعيمة، مرجع سابق، ص 112.

² العربي نعيمة، مرجع سابق، ص 112.

- وضوح مكونات سياسة الائتمان وتفصيلاتها وكيفية تنفيذها، وإتباع الأسس السليمة عند منح الائتمان ومتابعة ما بعد المنح حتى السداد.
- وجود إدارة ائتمان جيدة وذات كفاءة، وأن يكون لدى المصرف نظام لإدارة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها محافظ الائتمان.
- التأكد من وجود رقابة داخلية فعالة على مخاطر الائتمان.
- تفعيل دور المراقبين من التأكد من وجود نظام جيد لإدارة الائتمان وتنفيذه بدقة.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالوساطة المالية، حيث تبيّن لنا أنها عملية يقوم بها الوسطاء الماليون بغرض جمع الأموال من أصحاب الفائض المالي وإقراضها إلى من هم في حاجة إليها، كما توصلنا إلى أن الوساطة المالية تعمل على تقليل المخاطر وتحقيق الوفرة الاقتصادية، كما أن لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الأطراف وبالنسبة للاقتصاد ككل.

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه سابقاً في مباحث الفصل الأول فإن عملية الوساطة المالية تتم عن طريق مجموعة من المؤسسات المالية هذا ما سنفصل فيه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تمهيد

إن حاجة الإنسان إلى أماكن آمنة لحفظ ممتلكاته الثمينة، ولدت لديه رغبة قوية ودفعت به إلى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية، وهكذا ظهرت المؤسسات المالية. غير أن هذه الأخيرة ومع مرور الزمن والحاجة، أدت إلى تطور وتنوع وظائفها لتصبح مؤسسات مالية وسيطة تقوم بعملية الوساطة المالية بين أفراد مالكين لرؤوس الأموال الفائضة عن حاجاتهم، وآخرين محتاجين لها لتمويل مشاريعهم الاستثمارية والاقتصادية.

على غير ذلك تعد مسألة التمويل من الاهتمامات المشتركة بين معظم المؤسسات الصغيرة والكبيرة، والتي تواجهها بدرجات متفاوتة بسبب تعدد المصادر التمويلية المتاحة من ناحية والتفاوت في مدى ندرتها أو وفرتها من ناحية أخرى، فضلا عن تكلفة الحصول على كل منها.

إن الهدف المتوخى من هذا الفصل هو التفصيل في مصادر الأموال طويلة الأجل والمتمثلة في مجموع أموال الملكية بالإضافة للأموال المقترضة والتي تشكل ما يصطلح على تسميته بهيكل رأس المال، إضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل هذا النوع من المصادر.

هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي كالاتي:

- **المبحث الأول:** مدخل مفاهيمي حول التمويل.
- **المبحث الثاني:** مصادر الأموال طويلة الأجل.
- **المبحث الثالث:** المؤسسات المالية الوسيطة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول التمويل

يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية لنشاط المؤسسة وضمان استمراريتها، وذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة، إذ يعتبر المحرك الأساسي لنشاطها والداعم والمنتفس الأساسي الذي تحاول من خلاله المؤسسة مواجهة مشاكلها، فالمؤسسة تسعى للحصول على الأموال اللازمة لإنشائها والتوسع في نشاطها، لذلك على المؤسسة إدارة هذه الأموال بطريقة عقلانية ضمن مقاربة ربحية تضمن عملية إدارة مواردها المالية.

المطلب الأول: ماهية التمويل

يعتبر التمويل الدعامة الأساسية التي تلجأ لها المؤسسة لتوفير مستلزماتها الإنتاجية وتسييد جميع مستحققاتها ونفقاتها، وتختلف وجهة نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، لهذا سنتعرض إلى بعض التعاريف ونبرز أهم خصائصه، أهدافه و أهميته بالنسبة للمؤسسة.

1 تعريف التمويل

هناك العديد من التعريفات للتمويل تتباين من تعريف لآخر نذكر منها:

- ❖ يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.¹
- ❖ التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام.²
- ❖ التمويل هو إيجاد المال من أنسب المصادر المتوفرة وأفضلها.³
- ❖ هو عملية تجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة.⁴
- ❖ يعرف أيضا بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.⁵

¹ زهواني رضا، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية: قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 242.

² أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، الطبعة 01، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

³ أسماعيل بولرياح، تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)، دراسة حالة برنامج إحداث الشبكة اللوجستكية وشبكة التبريد العمومية (2021/2010)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2023، ص 128.

⁴ لمياء دالي، مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 22/21 نوفمبر 2006، ص 6.

⁵ ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، الطبعة 01، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 23.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التمويل في المؤسسات هو تدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي في المؤسسة.

2 خصائص التمويل

تتميز الوظيفة التمويلية بخصائص عديدة منها ما يلي:¹

1.2 الاستحقاق

وهو يعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه، حيث يتم الاتفاق دائما على هذا الموعد مسبقا بين الدائن والمدين.

2.2 الحق على الدخل

ويقصد به أن الأموال التي تم الحصول عليها ترتب على أساس الأولوية في الحصول على الفوائد والعوائد قبل توزيع المؤسسة لأرباحها.

3.2 الحق على الأصول

إذا عجزت المؤسسة عن التسديد فإن مصادر التمويل يكون لها حق الأول في وضع اليد على أصول المؤسسة.

4.2 الملائمة

تعني أن تعدد مصادر التمويل يمنح المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو بما يتناسب مع التوقيت، الكمية، الشروط والامتيازات.

3 أهمية التمويل

يمكن تلخيص أهمية التمويل فيما يلي:²

✓ تحرير الأموال والموارد المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

¹مواقي بحرية، تمويل المؤسسة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، 2023، ص- ص 18-19.
²عمار بن حميدة، تأثير قرار التمويل على اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، جوان 2022، ص 5.

- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

4 أهداف التمويل

يمكن تلخيص أهم أهداف التمويل فيما يلي:¹

- ✓ تحديد الهيكل المالي بالمؤسسة من خلال خطة قصيرة وطويلة الأجل.
- ✓ ضمان توافر الأموال اللازمة لتمويل نمو المؤسسة وتطويرها.
- ✓ تخفيض تكلفة رؤوس الأموال.
- ✓ تحديد حجم القروض ومصادرها ومواعيد استحقاقها، والعملية التي سيتم بها الحصول على تلك القروض.
- ✓ ضمان توافر الأموال التي تمكن من الوفاء بالتزامات الدين، وكذا ضمان إعادة التمويل وقت الحاجة لذلك.
- ✓ مراقبة احتمالات المخاطرة على معدلات الفائدة إن أمكن، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية المخاطرة.
- ✓ توفير المصادر المالية للمؤسسة لضمان استمرار نشاطها التجاري في حالة حدوث كساد أو تراجع اقتصادي في واحدة أو أكثر من أسواق العمل التي تتعامل بها تلك المؤسسة.

المطلب الثاني: مصادر وطرق التمويل

يمكن النظر إلى مصادر وطرق التمويل من عدة جوانب أهمها: المدة التي يستغرقها، مصدر الحصول عليه، الغرض الذي يستخدم لأجله، حسب القطاعات الاقتصادية وحسب طريقة التمويل.

¹مواعي بحرية، مرجع سابق، ص 19.

1 مصادر التمويل

1.1 التمويل من حيث المدة

تنقسم حسب هذا المعيار إلى:¹

1.1.1 تمويل قصير الأجل

يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

2.1.1 تمويل متوسط الأجل

يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة و5 سنوات.

3.1.1 تمويل طويل الأجل

في الوقت الذي تلجأ فيه المؤسسات لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية قصيرة الأجل من المصادر قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل نجد أن هذه المصادر لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل عمليات التوسع والتحسينات التي تنوي الشركة القيام بها والمتمثلة بشراء الآلات والمعدات والمباني والأصول المختلفة، وعليه تظهر الحاجة إلى الحصول على الموارد الطويلة لمعالجة العمليات الحالية ولأغراض التوسع ويعتمد هذا النوع من التمويل إما على التمويل من مؤسسات مالية مثل البنوك وشركات التأمين ... إلخ أو التمويل عن طريق سوق الأوراق المالية.

2.1 التمويل من حيث المصدر

تنقسم حسب هذا المعيار إلى:²

¹ طوبال لطيفة، أسواق الأوراق المالية كأداة لتمويل الاقتصاد دراسة تجربة البورصات العربية في ظل العراقيل القانونية والتحديات الهيكلية، أطروحة

دكتوراه، تخصص أسواق مالية وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص 47.

² طوبال لطيفة، مرجع سابق، ص 48.

1.2.1 تمويل ذاتي

ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم لتراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المؤسسة في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاتها الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

2.2.1 تمويل خارجي

ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

3.1 التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله

تنقسم حسب هذا المعيار إلى:¹

1.3.1 تمويل الاستغلال

يتمثل في قدر من الموارد المالية التي يتم استعمالها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وينصرف تمويل الاستغلال لتلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المداخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

2.3.1 تمويل الاستثمار

هي تلك الأموال التي يكون الغرض من استخدامها الإنتاج، أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كسواء مواد خام أو شراء آلات وذلك لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

¹ هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004/2014، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص - ص 71-72.

4.1 التمويل حسب القطاعات الاقتصادية

تتقسم حسب هذا المعيار إلى:¹

1.4.1 التمويل العقاري

تقدم قروض عقارية للأفراد والمشروعات و ذلك بغية شراء أراضي أو مباني، وتكون مدة هذا النوع من القروض في العادة طويلة الأجل قد تصل في بعض الأحيان إلى 15 سنة، وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو بناءه.

2.4.1 التمويل التجاري

يكون على شكل قروض قصيرة الأجل أي لمدة أقل من سنة، ويكون استخدامها في مجال تمويل التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية، فالكثير من تجار التجزئة وتجار الجملة وغيرهم من الوسطاء والتجار قد يقترضوا لزيادة مخزونهم أو لسداد التزاماتهم، وهي تمثل نسبة لا بأس بها من أنشطة البنك الإقراضية.

3.4.1 التمويل الصناعي

تقدم قروض للحرفيين والصناعيين، وتكون هذه القروض في العادة متوسطة و طويلة الأجل وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقترضة، وهي تمثل نسبة ضئيلة من مجموع أصول البنوك التجارية.

4.4.1 التمويل الزراعي

وهو ذو أهمية كبيرة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة، حيث تقدم قروض زراعية للمزارعين، وتمنح لآجال قصيرة الأجل أي لأقل من سنة حسب الموسم.

محددات الاختيار بين مصادر التمويل

إذا ما أردنا أن نحدد أي مصدر من هذه المصادر التمويلية هو الأفضل، فلا نستطيع بالشكل النظري المطلق، إذ لكل مصدر ظروفه إضافة إلى مزاياه وعيوبه. والجواب يعتمد إذن على العلاقة التفضيلية ما بين المخاطر والمردود، فالاختيار إذن يعتمد على تقدير الشخص المسؤول.

¹ هالم سليمة، مرجع سابق، ص 72.

وبشكل عام فإنه يوجد محددات للاختيار ما بين المصادر التمويلية وهي:¹

- حجم الأموال المطلوبة والفترة الزمنية اللازمة.
- مواءمة مصادر التمويل لأبواب الاستثمار.
- تكلفة التمويل الفعلية مقارنة مع العائد المتوقع على الاستثمار.
- مدى تزامن مواعيد التسديد مع مواعيد التدفقات النقدية الداخلة.
- القيود المفروضة من مصادر التمويل.

2 طرق التمويل

يتم تمويل المشروعات بطريقتين، تتمثلان في:²

1.2 التمويل المباشر

هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

2.2 التمويل غير المباشر

يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توافق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات.

¹ فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية: إطار نظري ومحتوى علمي التمويل - الاستثمار - التخطيط - التحليل المالي، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 79.

² مأمون علي الناصر، التمويل الدولي، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص - ص 37-38.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز، وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى مخاطر مادية، فنية، ومخاطر اقتصادية.

1 المخاطر المادية

هي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مولناه، فنحن في هذه الحالة لا نستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضناها (مولنا أنفسنا بها) مما يلحق بنا خسائر، أي تكاليف إضافية.

والأمثلة على هذا النوع من المخاطر كثيرة، ومنها تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات أو الحيوانات، أو تلف المنزل بسبب حريق أو فيضان، أو تلف السفينة بسبب الأعاصير.. الخ.¹

2 المخاطر الفنية

هي تلك المخاطر التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خطته، ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب، لأنه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الإنتاج، خاصة التعامل مع الآلات الحديثة، أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة، وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن بالحسبان، لذا تركز المصانع على الفنيين المهرة في العملية الإنتاجية حتى ولو كانت تكلفة تشغيلهم عالية.²

3 المخاطر الاقتصادية

وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة، وتنقسم في هذا السياق إلى نوعين:³

- ❖ **خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي مولناه:** مما يعني عدم الحصول على مردود مالي نسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى. والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المنتجة، أو الخدمة كثيرة، منها المنافسة، انخفاض الدخل، نوع السلعة.. الخ.
- ❖ **مخاطر عدم كفاية الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له:** وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه.

¹ طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة 01، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 22.

² المرجع السابق، ص- ص 22-23.

³ المرجع السابق، ص 23.

تفادي المخاطر

لا يستطيع أي شخص أن ينفي وجود المخاطر، لأن حتمية وجودها وارد، كما لا يستطيع أي شخص منتج أن يزيلها كلياً من طريق نشاطه، ولكن نستطيع أن نتفادها ونقل قدر الإمكان من آثارها، وذلك من خلال ما يلي:¹

- ✓ وضع احتياجات ومخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل.
- ✓ فيما يخص سوء التقدير لرغبات ومتطلبات المستهلكين، فإنه بالإمكان مواجهته عن طريق الإنفاق على بحوث ودراسات التسويق.
- ✓ التأمين ضد أخطار السرقة والحريق وغيرها من المخاطر، وذلك لدى مؤسسات التأمين.

¹جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد، موسوعة التمويل القروض المصرفية والتمويل (العولمة المالية- اضطرابات القطاع المالي- أسواق المال)، الطبعة الثانية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 84.

المبحث الثاني: مصادر الأموال طويلة الأجل

نتيجة لكبر حجم المؤسسات وتوسع نشاطاتها وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كل هذا يدفعها إلى زيادة اللجوء إلى مصادر التمويل طويلة الأجل، هذا النوع من التمويل يستحق بعد فترة زمنية تزيد عن السنة، ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المقترضة.

المطلب الأول: أموال الملكية

تنقسم أموال الملكية إلى كل من الأسهم العادية والممتازة ونذكرها فيما يلي:

1 الأسهم العادية

1.1 تعريف الأسهم العادية

هي عبارة عن أوراق مالية تحمل قيمة اسمية، وهي أبدية ليس لها تاريخ استحقاق، ولا تعد بتوزيع نسبة أرباح ثابتة، تصدر عن شركة ما بهدف الحصول على أموال ملكية.¹

ويشير مصطلح السهم العادي إلى معاني مختلفة لدى من يسمعه من الأفراد، إذ أنه يبقى يستخدم للإشارة إلى ذلك السهم الذي لا يمتلك أية تفضيلات أو أسبقيات خاصة، سواء كان ذلك في دفع المقسوم أم في حالة تصفية المنشأة.

وتمثل الأسهم العادية مصلحة المالكين في المنشأة، كما أنها تعد الأساس لهدف المنشأة في تعظيم قيمتها في سوق الأوراق المالية، حيث أن زيادة سعر السهم في السوق يشير إلى تعظيم تلك القيمة والعكس من ذلك في حال انخفاض سعره في السوق.²

2.1 خصائص الأسهم العادية

تتمتع هذه الأسهم بمجموعة من الخصائص من بينها ما يلي:³

✓ الأسهم العادية تعبير عن التمويل الممتلك في أصول المنشأة، وهي تشكل الجزء الأساسي من حساب حقوق الملكية في الميزانية العمومية.

¹ محمد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 361.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،

ص 363.

³ المرجع السابق، ص 364.

- ✓ تعطي الحق في استلام حامله مقسوم أرباح غير ثابت وغير مؤكد كما هو الحال في السندات أو الأسهم الممتازة.
- ✓ تتيح لحاملها الأسبقية في شراء الإصدارات الجديدة من أسهم المنشأة قبل عرضها على الجمهور.
- ✓ تعطي الحق في اختيار أعضاء الفريق الإداري للمنشأة وتغييرهم وإبعادهم.

3.1 مزايا و عيوب الأسهم العادية

للأسهم العادية مزايا و عيوب عديدة نذكر منها:¹

1.3.1 مزايا الأسهم العادية

- تتمثل مزايا الأسهم العادية في:
- ✓ سهولة بيع وشراء الأسهم.
- ✓ لا تشكل الأسهم العادية التزاما ماليا يتوجب عليها تخصيص أقساط إطفاء كما هو الحال بالنسبة للسندات، ولا يوجد لها تاريخ استحقاق.
- ✓ لا تلتزم بتوزيع أرباح سنوية على المساهمين إذا كانت هناك حاجة ضرورية لاحتجازها، أو إذا ما حققت خسارة في ستة سنوات.
- ✓ تستطيع أن تحصل على علاوة إصدار وهي القيمة الزائدة عن القيمة الاسمية إذا أصدرت أسهم جديدة، فلو كانت الشركة الصناعية الوطنية ناجحة تماما فإنه بإمكانها إصدار أسهم جديدة قيمتها الاسمية دينار واحد وبيعها في السوق بدينار ونصف، وهكذا تحقق أرباحا إضافية دون أن تتحمل تكلفة تذكر.

2.3.1 عيوب الأسهم العادية

- تتمثل عيوب الأسهم العادية في:
- ✓ كلفة إصدار الأسهم العادية أعلى من كلفة إصدار السندات.
- ✓ الأرباح الموزعة على المساهمين لا تعتبر نفقة وبالتالي لا يجوز خصمها من الضريبة التي تدفع للحكومة.

¹ علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص- ص 278 - 279.

✓ قد تتعرض لما يسمى بالسيطرة المعادية من شركات أخرى، وذلك بسبب التبادل اليومي والسريع للأسهم، مما يؤدي إلى خضوعها لسيطرة أو ضغوط شركة أخرى، ولكنها الشركات المساهمة عادة ما تتخذ إجراءات وقائية لحماية نفسها من خطر المنافسين والدائنين الذين يعملون ضدها في الظل.

2 الأسهم الممتازة

1.2 تعريف الأسهم الممتازة

تعد الأسهم الممتازة شكل من أشكال التمويل الخارجي طويل الأجل، إذ تمثل ملكية (وإن كانت تختلف عن الملكية التي تنشأ عن السهم العادي)، لها قيمة اسمية، ودفترية وسوقية كما في الأسهم العادية، غير أن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة تتمثل في قيمة هذه الأسهم كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة (لأنه ليس للسهم الممتاز نصيب في الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي تظهر في الميزانية العمومية)¹.

ويعرف أيضا السهم الممتاز بأنه سند ملكية لحامله حيث يتميز السهم الممتاز بصفة مشتركة بين الأسهم والسندات وذلك لأن السهم الممتاز يفرض على المؤسسة توزيع عائد ثابت على حاملي السهم الممتاز، وفي حالة عدم توفر المؤسسة على سيولة من أجل تسديد عوائد على الأسهم الممتازة فإنه سوف تتراكم هذه العوائد ويتم توزيعها عندما تحقق المؤسسة أرباحا كافية².

2.2 خصائص الأسهم الممتازة

من أهم خصائص الأسهم الممتازة ما يلي:³

- ✓ لا يوجد لحملة الأسهم الممتازة حق التصويت.
- ✓ يتم وعد حاملي الأسهم الممتازة من قبل الشركات بتوزيعات أرباح ثابتة.
- ✓ لا يوجد للأسهم الممتازة فترة استحقاق، لكنها غالبا ما يتم استدعائها.

¹ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 709.

² محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 138.

³ فايز محمد حداد، الإدارة المالية، الطلعة الثانية، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص - ص 188-189.

✓ تستطيع إدارة الشركة أن توقف توزيع الأرباح على الأسهم الممتازة، لكن بعد وقف توزيعات الأرباح على الأسهم العادية.

✓ إذا تم وقف توزيعات أرباح الأسهم الممتازة، فعادة ما تصبح جميع هذه التوزيعات ديون متراكمة يجب على الشركة إعادة دفعها قبل أن يتم توزيع أية أرباح على أصحاب الأسهم العادية.

✓ بعض إصدارات الأسهم الممتازة يمكن تحويلها إلى أسهم عادية.

والأسهم الممتازة قد تصدر بقيمة اسمية أو بدون قيمة اسمية، فالسهم الممتاز الذي يصدر بقيمة اسمية له توزيعات أرباح سنوية ثابتة كنسبة من قيمته الاسمية، أما السهم الذي يصدر بدون قيمة اسمية فإن توزيعات أرباحه تحدد بالدينار.

3.2 مزايا وعيوب الأسهم الممتازة

للأسهم الممتازة مزايا وعيوب عديدة نذكر منها:¹

1.3.2 مزايا الأسهم الممتازة

تتمثل مزايا الأسهم الممتازة في:

➤ بالنسبة للشركة المصدرة

✓ لا يوجد التزام بدفع عوائد ثابتة.

✓ تحقيق أرباح أعلى لأصحاب الأسهم العادية من جراء استخدام الأسهم الممتازة في التمويل.

✓ تتجنب الشركة شرط مشاركة أصحاب الأسهم الممتازة مع أصحاب الأسهم العادية في الأرباح بصورة متساوية.

✓ لا تؤثر على مستوى ودرجة الرقابة على أعمال الشركة.

✓ في حالة عدم وجود شرط إنشاء صندوق إطفاء الأسهم الممتازة وعدم وجود تاريخ استحقاق لها، فإن استخدامها يؤمن مرونة أكبر من استخدام الدين للشركة.

➤ بالنسبة للمستثمر

✓ تحقيق دخل ثابت نسبياً.

¹ شقيري نوري موسى، وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص-

✓ تعطيه حق الأولوية على أصحاب الأسهم العادية في حالة التصفية، وحق الأولوية في توزيعات الأرباح.

2.3.2 عيوب الأسهم الممتازة

تتمثل عيوب الأسهم الممتازة في:

➤ بالنسبة للشركة المصدرة

- ✓ تتحمل الشركة عائدا على الأسهم الممتازة أعلى من الفوائد التي تدفعها عادة على الديون.
- ✓ لا تخصم الأرباح الموزعة على أصحاب الأسهم الممتازة من الدخل الخاضع للضريبة، بعكس الفوائد على الديون التي تعتبر تكلفة، وبالتالي فهي تخصم من الدخل الخاضع للضريبة.

➤ بالنسبة للمستثمر

- ✓ تعتبر عوائد الأسهم الممتازة محدودة.
- ✓ تخضع أسعارها للتقلبات بصورة أكبر من التقلبات في أسعار الأسهم العادية.
- ✓ لا يوجد التزام قانوني بحق المستثمر في حصوله على توزيعات الأرباح.
- ✓ نادرا ما تعاد الأرباح المستحقة له عن سنوات سابقة بكاملها.

مقارنة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة

تتشابه الأسهم العادية مع الأسهم الممتازة في بعض الأمور كما تختلف في أمور أخرى، والجدول التالي يبين أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الأسهم العادية والممتازة.

الجدول 02: المقارنة ما بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تكون عسيرة مقارنة بالعادية. ▪ أصحاب هذه الأسهم لهم حق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة. ▪ يصدر عدة مرات خلال فترة حياة المؤسسة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إمكانية بيع الأسهم العادية بسهولة وبسرعة. ▪ لا يتمتع حملة الأسهم بحق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة. ▪ هذا النوع من التمويل يصدر مرة واحدة.

<ul style="list-style-type: none"> ▪ حملة هذا النوع لديهم الحق في التصويت. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ هذا النوع من التمويل يصدر مرة واحدة. ▪ غالبا لا يكون لحملة هذا النوع الحق الدائم.
---	--

المرجع: حريز هشام، استراتيجية التخطيط المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص علوم التسيير، 2023، ص8.

المطلب الثاني: الأموال المقرضة

تتكون الأموال المقرضة من نوعين أساسيين هما السندات والقروض طويلة الأجل نذكرها فيما يلي:

1 السندات

1.1 تعريف السند

هو شهادة دين يتعهد بموجبها المصدر بدفع قيمة القرض كاملة عند الاستحقاق لحامل هذا السند في تاريخ محدد، بالإضافة إلى منحه مبالغ دورية تعبر عن فائدة معينة في فترات محددة، وي طرح السند للاكتتاب بقيمة تسمى القيمة الاسمية ويلتزم مصدر السند بدفعها مع الفائدة (نسبة ثابتة) لحامله في فتراتها المحددة حتى تاريخ الاستحقاق وعادة ما تكون سنوية أو نصف سنوية.¹

2.1 أنواع السندات

تنقسم السندات إلى أنواع متعددة حسب الأساس الذي يتخذ أساسا للتقسيم، وفيما يلي أسس التقسيم:²

1.2.1 من حيث ملكية السند

يمكن تقسيمها إلى:

¹ عبد المعطي رشيد، حسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 206.

² محمد طنبب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص-148-149.

➤ **سندات اسمية:** وهي السندات التي يسجل اسم صاحبها عليها ويتم قيد ذلك في سجلات الشركة ويتم التنازل عن السند كتابة عند بيعه في السوق المالي حيث يتم تفويض الوسيط كتابيا لبيع السند.

➤ **سندات لحاملها:** وهي السندات التي لا تحمل اسم حاملها ويتم نقل ملكيتها من شخص إلى آخر بمجرد التسليم.

2.2.1 من حيث درجة الضمان

يمكن تقسيمها إلى:

➤ **مضمونة برهن أصول معينة:** قد تقدم الشركة بعض أصولها ضمانا لحقوق السندات، وهذه الأصول قد تكون أصول ثابتة غير منقولة كالأراضي والمباني أو أصول ثابتة منقولة كالأوراق المالية (الاستثمارات طويلة الأجل)، وفي هذه الحالة إذا لم تستطع الشركة سداد قيمة السندات أو فوائدها، يمكن لحملة السندات العمل على بيع هذه الأصول للحصول على حقوقهم.

إن الأصول التي تقدم ضمانا للسندات قد تكون خاصة بذلك الإصدار فقط ولا يمكن تقديمها ضمانا لإصدار آخر، وفي هذه الحالة يسمى الضمان بالرهن المغلق، أما إذا يمكن استعمالها ضمانا لإصدار آخر فيسمى الضمان بالرهن المفتوح.

➤ **سندات غير مضمونة:** هذه السندات ضمانها الوحيد هو المركز الائتماني للشركة ومقدرتها على تحقيق الأرباح، لذلك فإن حملة السندات في هذه الحالة يتساوون مع الدائنين العاديين.

➤ **سندات مضمونة من قبل جهة أخرى:** إن هذه الجهة عادة حكومية تضمن السندات من حيث سداد فوائدها الدورية وسداد قيمة هذه السندات في موعد الاستحقاق.

3.2.1 من حيث نوع الدخل الذي تعطيه السندات

يمكن تقسيمها إلى:

➤ **سندات ذات فائدة دورية ثابتة محددة في عقد إصدار السندات**

➤ **سندات ذات فائدة دورية متغيرة:** حيث ينقسم الدخل الذي تعطيه إلى قسمين:

- **قسم ثابت:** ويمثل الفائدة الدورية بمعدل ثابت.
- **قسم متغير:** يتوقف على الأرباح التي تحققها الشركة.

3.1 خصائص السندات

تتمثل خصائص التمويل بالسندات فيما يلي:¹

- ✓ يعد التمويل بالسندات البديل الأمثل للتمويل في حالة كون السوق المالية غير كفؤة كفاءة قوية، لأنه يكون أبعد أشكال التمويل الخارجي تأثيراً بعدم تماثل المعلومات في السوق المالي.
- ✓ استخدام السندات في التمويل تعطي للشركة حرية التصرف دون قيود لأن حامل السند لا يجوز له التصويت أو التدخل في الشؤون العمومية للمنشأة.
- ✓ المرونة في التمويل، حيث تستطيع المنشأة التي أصدرت السندات أن تستغل مصادر التمويل الأخرى مثل القروض المصرفية أو إصدار أسهم إضافية.
- ✓ الكلفة قليلة وثابتة للمنشأة حتى لو حققت المنشأة أرباحاً كبيرة.
- ✓ تستطيع المنشأة خصم الفوائد المدفوعة على السندات من الضرائب التي تدفعها للحكومة باعتبارها من النفقات.

4.1 مزايا وعيوب السندات

يمكن تلخيص مزايا وعيوب السندات من وجهة نظر كل من المنشأة المصدرة والمستثمر على النحو التالي:

1.4.1 مزايا السندات

تتمثل مزايا السندات فيما يلي:²

➤ بالنسبة للمنشأة المصدرة

- ✓ يمكن للمنشأة خصم الفوائد المدفوعة على السندات من الضرائب التي تدفعها للحكومة.
- ✓ لإدارة المنشأة حرية الحركة والتصرف دون قيود.
- ✓ تحقق للمنشأة التكلفة القليلة والثابتة خاصة إذا كانت الأرباح كبيرة.
- ✓ تحقق للمنشأة المرونة من حيث استغلال مصادر التمويل الأخرى.

➤ بالنسبة للمستثمر

¹ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 707.

² فرج خير الله، إدارة الائتمان بالمصارف، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص- ص 120-121.

✓ يعتبر السند من أقل أنواع الاستثمارات مخاطرة فلحامله حق استرجاع أمواله عند تصفية المنشأة المصدرة له.

✓ يحصل حامل السند على دخل ثابت وفي أوقات محددة.

2.4.1 عيوب السندات

تتمثل عيوب السندات فيما يلي:¹

➤ بالنسبة للمنشأة المصدرة

✓ تمثل التزاما ثابتا على المنشأة باعتبارها عبئا يرهق المنشأة إذا لم تحقق أرباحا كبيرة.

✓ محدودية الاستفاداة من السندات في ظل القيود المختلفة للتشريعات القانونية.

✓ تقييد حرية المنشأة في التصرف بالأصول المرهونة.

✓ التأثير على سيولة المنشأة خاصة عند تخصيص مبالغ كبيرة لسداد قيمة السندات.

➤ بالنسبة للمستثمر

✓ ليس لحامل السند حق التصويت أو الاشتراك في الإدارة، إلا في حالة الإفلاس فله حق التدخل في شؤون المنشأة.

✓ قد يتأثر الدخل الثابت الذي يحصل عليه حامل السند بظروف التضخم مما يقلل من القوة الشرائية لهذا الدخل.

2 القروض طويلة الأجل

1.2 تعريف القروض طويلة الأجل

هي قروض موجهة عادة لتمويل الاستثمارات الضخمة، وتفضل المؤسسات هذا النوع من القروض لطول مدتها.²

ويعد الاقتراض طويل الأجل أحد النشاطات الرئيسية للمؤسسات الاستثمارية بشتى أشكالها، بحيث تعتبر المؤسسة المالية الطرف الوسيط بين مدخري الأموال ومستخدميها، من أمثلة المؤسسات المالية البنوك التجارية، بنوك الاستثمار وشركات التأمين، فهذه العروض في حيازة من عقد يتم بين المؤسسة

¹ المرجع السابق، ص - ص 120-121.

² جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 80.

المالية والمؤسسة الطالبة للقرض، ويتم تحديد بنود و شروط العقد على أساس التفاوض بين الطرفين بحيث تشتمل بنود هذا العقد على ما يلي:¹

- قيمة القرض.
- مدة القرض وميعاد استحقاقه.
- معدل الفائدة وكيفية تسجيل الفوائد.
- ضمانات العقد إن وجدت في حالة القرض المكفولة بضمانات.

2.2 أشكال القروض طويلة الأجل

تأخذ القروض طويلة الأجل شكلين رئيسيين هما:²

- قروض محدودة الأجل من البنوك التجارية وشركات التأمين، يكون استحقاقها أكثر من سنة وأقل من خمس عشرة سنة، ويتم تسديدها على دفعات متساوية خلال فترة هذه القروض.
- قروض من خلال إصدار أوراق مالية جديدة وبيعها بشكل مباشر إلى مصادر تمويل خاصة كشرركات التأمين، مؤسسات التقاعد... مدة استحقاقها تفوق خمس عشرة سنة، والفرق بين الإصدار الخاص والقروض محدودة الأجل يكمن في مدة الاستحقاق.

المطلب الثالث: تكلفة مصادر الأموال طويلة الأجل

إن المختصين بالعلوم الاقتصادية والمحاسبية والمالية اختلفت آرائهم حول تحديد مفهوم تكلفة التمويل، فقد استخدم الاقتصاديون تكلفة التمويل في نظرياتهم الاقتصادية كعنصر مهم في تحديد الكثير من المتغيرات الاقتصادية، وقد تمثلت هذه التكلفة من وجهة نظرهم في شكل العائد على الأموال المستخدمة، أما المحاسبين فقد استمروا ولفترة طويلة في تأكيد رأيهم بأنه لا يجري الاعتراف بمقابل استخدام الأموال إلا إذا كان متمثلاً في فائدة فعلية تعاقدية يجري سدادها للغير، فمن وجهة نظرهم أن الأموال المقترضة فقط النوع الوحيد للأموال الذي يحمل المنشأة التكلفة، وهذا يعني أنهم نظروا إلى حقوق الملكية كونها أموال مجانية دون تكلفة، أما في المجال المالي فقد نظروا إلى تكلفة التمويل على أنها حجر الزاوية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية و في تركيب هيكل التمويل ونوع التشكيل المستخدم

¹ زنانرة ريمة، العبد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، دراسة نظرية، مجلة المالية والأسواق، جيجل، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2023، ص 335.

² جمال محمد أحمد، مرجع سابق، ص 80.

في ذلك التركيب. فتكلفة التمويل دخلت في تحديدات مختلفة واجتهدت فيها آراء مختلفة، إلا أنها جميعاً تدور حول مدلول واحد و يمكن تعريفها بأنها الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه على الاستثمارات الجديدة.

1 تكلفة أموال الملكية

تعرف تكلفة التمويل الممتلك بأنها الحد الأدنى من العائد الذي يجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بواسطة الملكية للحفاظ على (قيمة الملكية الحالية) بدون أي تغيير.¹

إن لكل مصدر من مصادر التمويل المملوكة تكلفة خاصة به سنتطرق إلى هذه التكاليف فيما يلي:

1.1 تكلفة الأسهم العادية

هناك عدة نماذج يمكن استخدامها لحساب تكلفة التمويل بالأسهم العادية إلا أن أهمها هو نموذج

جوردن.

تقاس التكلفة وفقاً لنموذج جوردن كما يلي:²

$$Kc = [D_0 \div P_0 (1 - F)] + g$$

حيث:

Kc: مقدار العائد، الذي يساوي التكلفة.

D₀: التوزيعات المتوقعة للسهم.

P₀: القيمة السوقية للسهم.

F: تكلفة الإصدار.

g: معدل النمو المتوقع في التوزيعات.

2.1 تكلفة الأسهم الممتازة

تعرف تكلفة الأسهم الممتازة على أنها معدل العائد الواجب كسبه على الاستثمارات التي تم تمويلها عن طريق أسهم ممتازة وذلك من أجل أن لا تتأثر مكاسب حملة الأسهم العادية، ويتمثل هذا المعدل في

¹ أعمار بن حميدة، مرجع سابق، ص 36.

² عدنان هاشم السامري، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، الطبعة 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 284.

الربح الموزع للسهم الممتاز مقسوما على صافي الدخل الذي ستحققه المنشأة نتيجة بيعها أسهم ممتازة جديدة مع الأخذ في الاعتبار تكاليف الإصدار.¹

ويتم حساب تكلفة هذا المصدر من مصادر التمويل طويلة الأجل بالعلاقة الموالية:²

$$K_p = D \div P_0 - C$$

حيث:

K_p: تكلفة الأسهم الممتازة.

D: قيمة أرباح السهم الممتازة الثابتة.

P₀: القيمة السوقية للأسهم الممتازة.

C: تكاليف الإصدار.

2 تكلفة الأموال المقرضة

يتم التمويل عن طريق الاقتراض إما بواسطة الحصول على قروض من البنوك أو بواسطة إصدار سندات القرض، و يمكن قياس تكلفة التمويل عن طريق الاقتراض كما يلي:³

$$ت ق = ف (1 - ض) 100$$

حيث:

ت ق: تكلفة الاقتراض.

ف: معدل فائدة القرض.

ض: معدل ضريبة الدخل.

¹ بدر الدين قدوج، قياس أثر تكلفة الأموال على القيمة السوقية للمنشأة باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2014/2018، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييخ، الجزائر، المجلد 13، العدد 02، أوت 2020، ص 180.

² غربي حمزة، بدروني عيسى، العوامل المحددة لحساب تكلفة رأس المال في المؤسسة، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، سبتمبر 2019، ص- ص 152-153.

³ عمار بن حميدة، مرجع سابق، ص- ص 38-40.

المبحث الثالث: المؤسسات المالية الوسيطة

تقوم مؤسسات الوساطة المالية مثل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بدور كبير في تحويل الأموال بين المدخرين والمستثمرين، وذلك عن طريق التعامل بمختلف الأصول المالية، وفي هذا المجال يمكن أن نميز بين المؤسسات المالية الوداعية التي تتلقى الودائع والمؤسسات المالية غير الوداعية التي لا تتلقى الودائع. لقد تم وضع هذا التصنيف باعتبار أن المؤسسات الوداعية فريدة من حيث الالتزامات المالية غير المباشرة التي تصدرها على شكل ودائع فهي وسيلة دفع وبالتالي فهي تعتبر نقود، بينما الالتزامات غير المباشرة لجميع الوسطاء الآخرين لا تقبل عموماً كوسائل دفع وبالتالي فإنها ليست نقود.

المطلب الأول: المؤسسات المالية الوداعية

المؤسسة الوداعية هي مؤسسة مالية تصدر مطالبات أو حقوق ذات قيمة ثابتة على نفسها، وهي تشمل الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، وتقوم هذه المؤسسات بدور هام في عملية خلق الودائع، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أهم هذه المؤسسات.

1 البنوك التجارية

1.1 تعريف البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.¹

كذلك يعرف البنك التجاري أنه شركة مساهمة عامة تقوم بقبول الودائع المختلفة من العملاء وتعمل على استثمار هذه الودائع من الموارد الأخرى للبنك في مجالات شتى منها إقراض وتمويل المشروعات التجارية والصناعية والزراعية والإسكان، وخصم الكمبيالات وإصدار الكفالات وتحصيل الشيكات وفتح الإعتمادات المستندية، شراء وبيع العملات الأجنبية.²

¹ سامر جلة، مرجع سابق، ص 14.

² إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 22.

2.1 وظائف البنوك التجارية

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة:¹

1.2.1 وظائف كلاسيكية قديمة

حيث يمكن إجمال الوظائف الكلاسيكية القديمة فيما يلي:

- ✓ قبول الودائع على اختلاف أنواعها.
- ✓ تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيته وأمنها.

2.2.1 وظائف كلاسيكية حديثة

تقوم الوظائف الحديثة على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي:

- ✓ إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي.
- ✓ إيداع المناسبات.
- ✓ سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- ✓ خدمات البطاقة الائتمانية.
- ✓ تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية.
- ✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة 03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص-ص 14-12.

3.1 أشكال البنوك التجارية

هناك شكلين للبنوك التجارية:¹

1.3.1 البنوك التجارية ذات الفرع

حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وقد يحدث اختلاف في الخدمات المصرفية المقدمة من الفروع، وقد تسمى بالبنوك التجارية العامة حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.

2.3.1 البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة (البنوك المحلية)

حيث تتم الخدمات المصرفية من خلال بنك موجود في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائعاً في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.

4.1 مزايا البنوك التجارية

تتمثل مزايا البنوك التجارية فيما يلي:²

1.4.1 الربحية

تتميز أرباح هذه البنوك بحساسية مفرطة لمخاطر التغير في الإيرادات (الرفع المالي) بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، بمعنى أنه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة تزيد الأرباح بنسبة أكبر والعكس إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة تنخفض الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول إلى خسائر.

2.4.1 السيولة

الجزء الرئيسي من موارد البنك يتمثل في الودائع تحت الطلب لذلك يجب على البنك الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة للوفاء بالاحتياجات المتوقعة للمودعين عند الطلب، لأنه في حال تأجيل السداد أو عدم مقدرة البنك على سداد الودائع عند طلبها سوف يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين مما يضطرهم لسحب ودائعهم نهائياً من البنك معرضاً للبنك للإفلاس.

¹ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 58.

² اسماعيل علي عباس، هاني عبد الأمير الفيلي، محاسبة البنوك، الطبعة 03، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2011، ص 23.

3.4.1 الأمان

عادة يتصف رأس مال البنك بالصغر بالمقارنة بإجمالي مصادر الأموال لديه، مما يعني ذلك قلة الأمان بالنسبة للمودعين، فإذا زادت الخسارة عن قيمة رأس المال فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين وفي هذه الحالة تكون النتيجة هي إفلاس البنك.

2 مؤسسات الادخار والإقراض

تمثل هذه المؤسسات ثاني أكبر مؤسسة تعاقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنها تعمل أساسا على تعبئة الموارد المالية عن طريق قبولها لمختلف أنواع الودائع (الودائع الادخارية، الودائع لأجل والودائع الجارية)، ونظرا إلى كون القروض العقارية التي تمنحها طويلة الأجل ذات أجل استحقاق يصل إلى 90 عاما، فإن معظم هذه المؤسسات قد نمت بشكل كبير عندما كان سعر الفائدة منخفضا منذ عقد الخمسينات حتى نهاية الستينات، ولكن بمجرد ارتفاع معدل الفائدة بعد ذلك فقد أدى إلى ارتفاع تكلفة تعبئة الموارد المالية لديها بالمقارنة بالعائد المحقق من وراء القروض التي تقدمها، وعليه فقد تعرض عدد كبير من المؤسسات إلى الإفلاس مما سمح لهذه المؤسسات بإصدار ودائع جارية (ودائع شيكية) وتقديم القروض للمستهلكين. كما سمح لها بالدخول في أنشطة كانت مقصورة على المصارف التجارية، ولهذا أصبحت هذه المؤسسات تخضع حاليا إلى متطلبات الاحتياطي القانوني مقابل الودائع لديها مثلها في ذلك مثل المصارف التجارية، الأمر الذي ترتب عليه تقارب نشاط مؤسسات الادخار والإقراض من نشاط المصارف التجارية حاليا وأصبح هناك تنافس كبير بينهما.¹

3 بنوك الادخار

هي مؤسسات مالية تعتمد على الودائع الادخارية للحصول على الموارد المالية من أجل استخدام هذه الموارد في تقديم قروض عقارية، فهي مؤسسات مالية تتشابه إلى حد كبير مع مصارف الإقراض والادخار، ولكن هيكل هذه المؤسسات يختلف عن هيكل مصارف الادخار والإقراض في أنها تأخذ شكل تعاونيات يمتلكها المودعون، ولقد تعرضت هذه المؤسسات إلى مشاكل مثل مصارف الادخار والإقراض نتيجة لاقتصار نشاطها على تقديم القروض العقارية فقط، ولذا سمح لها القانون بإصدار ودائع شيكية وتقديم قروض إلى المستهلكين بجانب قروض الرهونات العقارية. رغم أن بداياتها كانت بسيطة وذات طابع اجتماعي كونها ملاذ لذوي الدخل المنخفضة والمدخرات البسيطة إلا أنها تطورت مع الوقت

¹ العربي نعيمة، دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمات المالية مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص 85.

وأصبحت توفر مجموعة من المميزات، كما أن امتلاكها لقائمة متنوعة من الأصول جعلت أصولها غير مركزة إلى حد ما في رهونات مثلما هو الحال مع المدخرات والقروض، ولكن الرهونات ما زالت إلى حد بعيد هي الأصل الرئيسي والتزامها الرئيسي هو الودائع المؤقتة¹.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية غير الوداعية

تعتبر المؤسسات غير الوداعية مؤسسات متعددة يجمع بينها عامل مشترك يتمثل في تقديم الخدمات المالية فيما عدا تلقي الودائع، وعدم توفر هذه الخدمة لدى هذه المؤسسات يعتبر هو الفرق الجوهرى بينها وبين المؤسسات الوداعية، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أهم هذه المؤسسات.

1 مؤسسات الحماية ضد المخاطر (شركات التأمين)

1.1 تعريف شركات التأمين

تعد شركات التأمين أحد مكونات النظام المالي وهي من شركات الوساطة المالية، تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم، وتقوم الشركة بإقراض هذه الأموال إلى مؤسسات الأعمال الأخرى، وقد تقوم بإقراض هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة، بمعنى آخر أنها تقوم باستثمارها في سوق رأس المال².

كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة تأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد³.

2.1 أشكال شركات التأمين

يمكن تصنيف شركات التأمين حسب شكلها القانوني وحسب شكلها الفني إلى:

1.2.1 الأشكال القانونية لشركات التأمين

حسب الشكل القانوني يمكن أن نميز بين ثلاث أشكال لشركات التأمين وهي:⁴

¹ حريز هشام، مرجع سابق، ص- ص 10-11.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 34.

³ لونيبي بوعلام، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الإبداع، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، ديسمبر 2019، ص 359.

⁴ المرجع السابق، ص 360.

- ❖ **شركة المساهمة:** هي شركات المساهمة أو شركات الأسهم، تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة، وهي شركة قانونية قائمة بذاتها، يؤلفها عدة أشخاص يكتتبون فيها بأسهم قابلة للتداول ولا يسألون عن ديونها إلا بمقدار أسهمهم فيه، ويقسم رأس المال فيها إلى أسهم تطرح للاكتتاب.
- ❖ **الجمعيات التعاونية:** الجمعيات التي تتألف من تجمع الأعضاء الذين يتعرضون لنفس الخطر أو يلتزمون بتعويض من يلحقه ضرر منهم، وذلك بالاشتراك الذي يؤديه كل عضو، وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص حسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها خلال السنة، وشركات التأمين التعاوني لا تعمل من أجل الربح، لذا فإن زادت قيمة الأقساط المحصلة عن قيمة الخسائر المدفوعة فإنها ترد الفائض إلى أعضائها، وإن حصل العكس يطلب من الأعضاء تكملة الفرق في نهاية السنة.
- ❖ **الحكومة كمؤمن:** حيث أن هناك صناديق حكومية للتأمين تتولى التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين، أو تلك التي ترى الحكومة ضرورة ملازمتها بنفسها، والهدف من وراء تدخلها هو خدمة أفراد المجتمع وحمايتهم و تقديم خدمة التأمين لهم بأقل تكلفة ممكنة، دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الربح.

2.2.1 الأشكال الفنية لشركات التأمين

حسب الشكل الفني يمكن أن نميز بين شكلين لشركات التأمين:

- ❖ **شركات التأمين العام:** يقصد بشركات التأمين العام الشركات التي تقوم بكل أنواع التأمين التي لا ينطبق عليها وصف التأمينات على الحياة، وهكذا نجد أن التأمين العام هو التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وغيرها من أنواع التأمين.¹
- ❖ **شركات التأمين على الحياة:** يقصد بالتأمين على الحياة العمليات التأمينية التي تغطي جميع الأخطار الشخصية التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان خلال حياته، والتي قد تؤدي إلى نقص في قدرته على الحصول على دخل كاف له أو لأفراد أسرته، أو تؤدي إلى القضاء تماما على قدرته الإنتاجية، أو قد تؤدي به إلى الوفاة في سن مبكرة، الأمر الذي قد يعرض عائلته إلى خطر الفاقة والتشرد. كما أن هناك خطر البقاء على قيد الحياة حتى سن الشيخوخة، حيث يقل الدخل الكافي للفرد لمواجهة التزاماته، وكذلك هناك خطر المرض والعجز و البطالة. ويقوم الفرد بتأمين عن كل

¹ لونيبي بوعلام، مرجع سابق، ص 360.

هذه الأخطار، أو بعض منها لدى شركة التأمين بموجب عقد يبرم بين الطرفين، يهدف إلى تعويض الأثار التي تترتب على تحقق الخطر المؤمن ضده.¹

2 شركات الاستثمار

1.2 تعريف شركات الاستثمار

شركات الاستثمار هي تلك الوحدات التي تتلقى الأموال من المستثمرين بمختلف الفئات والقطاعات حتى تقوم باستثمار هذه الأموال في أدوات استثمارية، أغلبها من الأوراق المالية التي تتناسب مع كل فئة من المستثمرين، ويتحدد عادة نصيب كل مستثمر بعدد من الحصص في رأس مال هذه الشركات.²

2.2 أنواع شركات الاستثمار

يمكن تصنيف شركات الاستثمار إلى نوعين كما يلي:

1.2.2 شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة

هذه الشركات تشكل صناديق استثمار يطلق عليها الصناديق ذات النهاية المغلقة، وهي صناديق يخول لها المشرع الحق في إصدار أسهما تباع للجمهور، ولقد جاء مسمى هذا النوع من الصناديق من كون عدد الأسهم المكونة لرأس المال يظل ثابتا لا يتغير إلا في حالات استثنائية، ولا تبدى تلك الصناديق استعدادها لإعادة شراء أسهمها إذا ما رغب حاملها في التخلص منها، فالطريق الوحيد المتاح أمامه هو بيعها في السوق المنظم (البورصة)، أو في السوق غير المنظمة الذي يطلق عليها السوق الموازي وذلك من خلال التجار وبيوت السمسرة العاملون في ذلك السوق، أما البيع و الشراء فيكون حسب سعر السوق أي كان ذلك السعر.

ويمكن لصناديق الاستثمار ذات النهاية المغلقة أن تصدر سندات وأسهم ممتازة إلى جانب الوحدات أو الوثائق التي تباع للمشاركين في الصندوق. إلا أنه على عكس المنشآت الأخرى، يندر أن يخصص جزء من أصول صندوق الاستثمار لضمان مستحقات حملة السندات، كما لا يعطى لحملة تلك السندات الحق في وضع قيود على تصرفات الإدارة، وتعطي هذه السمة مرونة لإدارة الصندوق، التي يمكنها أن تبيع أجزاء من التشكيلة وتشتري غيرها دون قيود.

¹ عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 333.

² دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 31.

وكما يبدو فإن إضافة الأسهم الممتازة والسندات إلى هيكل رأس المال، يمكن أن يؤدي بفعل ما يسمى بالرفع المالي أو المتاجرة بالملكية إلى زيادة العائد المتولد عن استثمارات الصندوق، وهو ما يترك أثره الإيجابي على القيمة السوقية للسهم. غير أنه يؤدي من ناحية أخرى، إلى زيادة المخاطر أي تقلب العائد. حقا ترتفع القيمة السوقية للوثيقة بدرجة أكبر مقارنة بالصناديق المماثلة التي لا تصدر أسهم ممتازة أو سندات، وذلك عندما يكون معدل العائد على الاستثمار الذي يحققه الصندوق يفوق معدل الكوبون على السندات والأسهم الممتازة، إلا أنه إذا ما انخفض معدل العائد على الاستثمار إلى أقل من معدل الكوبون على السندات والأسهم الممتازة فإن انخفاض قيمة الوثيقة يكون بدرجة أكبر مقارنة بالصناديق المماثلة التي لم تصدر أسهم ممتازة أو سندات.

ويمكن النظر إلى ثبات هيكل رأس مال صندوق الاستثمار أي ثبات حجم الأسهم المصدرة، وكذا عدم إبداء الصندوق استعداده لإعادة ما سبق أن أصدره من أسهم، على أنهما سمتين أساسيتين تمثلان قيما على نمو هذا النوع من الصناديق.

هذا ومن السمات الأخرى المميزة لصناديق الاستثمار ذات النهاية المغلقة، أنه لا يوجد تاريخ محدد مسبقا لانقضاء السوق، وأن التوزيعات والفوائد المحصلة إضافة إلى الأرباح الرأسمالية المحققة يتم توزيعها بالكامل على حملة الأسهم، ومع هذا فإن معظم الصناديق تسمح بل وتشجع على إعادة استثمار تلك العوائد، في مقابل حصول المستثمر على أسهم إضافية، يتحدد عددها بناء على قيمة الأصل لكل سهم، وليس على قيمته السوقية.¹

2.2.2 شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة

هذه الشركات تشكل صناديق استثمار تسمى بالصناديق ذات النهاية المفتوحة، ويطلق عليها الصناديق المشتركة، وقد جاءت عبارة النهاية المفتوحة من أن حجم الأموال المستثمر في الصندوق غير محدد، إذ يجوز للصندوق بعد التأسيس إصدار وبيع العديد من الأسهم العادية، وإن كان لا يجوز لها إصدار سندات.

وعلى عكس صناديق الاستثمار ذات النهاية المغلقة، لا تتداول أسهم الصناديق ذات النهاية المفتوحة بين الأفراد، بل يقف الصندوق نفسه على استعداد دائم لاسترداد ما سبق أن أصدر منها. بعبارة أخرى أن عدد وحدات الصندوق بعد تأسيسه قابلة للزيادة بإصدار المزيد منها، وأيضا قابلة للنقصان بسبب الاستيراد، ومن هنا جاء مسمى صندوق ذات نهاية مفتوحة.

¹ منير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار و تحليل الأوراق المالية (الأسهم و السندات)، الطبعة 02، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015، ص- ص17-19.

هذا يعني ضمناً أن أسهم تلك الصناديق التي يطلق عليها وثائق صناديق الاستثمار، لا تتداول في سوق الأوراق المالية ولا يكون لها بالتالي قيمة سوقية. كذلك لا يوجد مجال للمساومة بشأن السعر، فالسعر الذي يباع به السهم أو الوثيقة يساوي قيمة الأصل الصافية مضافاً إليه رسوم الشراء في حالة تلك الصناديق التي تفرض تلك الرسوم، أما سعر الاسترداد لهذه الصناديق فيساوي قيمة الأصل الصافية. وبالنسبة للصناديق التي لا تفرض رسوم شراء يكون سعر العرض مساوياً لقيمة الأصل الصافية، أما سعر الاسترداد فيساوي قيمة الأصل الصافية مطروحاً منها رسوم الاسترداد. وعادة ما يقوم الصندوق بحساب قيمة الأصل الصافية يومياً، أما الاسترداد فقد يكون أسبوعياً أو يومياً أو ربما مرتين في اليوم.¹

3.2 صناديق شركات الاستثمار

حتى تقوم شركات الاستثمار بوظيفة الوساطة المالية تستعمل أداة هامة تعرف بصناديق الاستثمار وقبل أن نتعرض لأنواع هذه الصناديق يجب تعريف صندوق الاستثمار أولاً.

1.3.2 تعريف صناديق الاستثمار

إن صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذي عمر محدد، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك أو شركة استثمار مثلاً) وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، وتحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائداً مجزياً، وضمن مستويات معقولة من المخاطر. كما يعتبر أيضاً أداة مالية، و يمارس عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعاً و شراءً، كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار.

ومن أهم مزايا صناديق الاستثمار هي أنها تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها، بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.²

2.3.2 أنواع صناديق الاستثمار

تتمثل فيما يلي:³

¹ المرجع السابق، ص- ص 19-20.

² متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة 01، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 86.

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص- ص 31-33.

➤ **صناديق الأسهم العادية:** عادة تتكون المحفظة الاستثمارية لهذه الصناديق من الأسهم العادية فقط ولكن تختلف طبيعة هذه الأسهم من حيث الصفات فقد يتم اختيار أسهم الشركات التي تنتم بدرجة عالية من النمو أو أسهم لشركات صناعية في قطاع صناعي معين أو أسهم لشركات في مناطق جغرافية محددة، إن ذلك يفتح المجال للمستثمر في اختيار الأدوات الاستثمارية التي تحقق أهدافه. وهناك نوعين أساسيين من صناديق الأسهم العادية:

❖ **صناديق النمو:** وهي الصناديق التي تتلاءم مع رغبات المستثمر في تحقيق عائد مرتفع ويتم اختيار الأسهم التي تتصف بنموها المستمر، وتبحث هذه الصناديق عن الأسهم التي يتم تداولها في السوق بأسعار عن قيمتها الحقيقية أو الاستثمار في الشركات حديثة التأسيس فتقوم إدارتها ببيع الأوراق المالية التي تملكها وشراء الأسهم التي يكون سعرها أقل من قيمتها الحقيقية.

❖ **صناديق الاستثمار بطيئة الإدارة:** وهي تلك الصناديق التي لا تبذل إدارتها مجهود متميز في البحث عن تغيير مكونات محفظتها الاستثمارية التي تتغير باستمرار، وعادة تبحث هذه الصناديق عن عائد يساوي العائد على محفظة السوق أي مجموعة الأسهم التي يتم تداولها في السوق بحيث لا يؤدي إلى انخفاض العائد الذي تحققه عن هذا المعدل وبالتالي لا تعطي مجال لخروج المستثمرين نحو صناديق أخرى.

➤ **صناديق السندات:** وهو الصندوق الذي تتكون محفظته الاستثمارية من مجموعة من السندات التي تصدر عن الشركات أو الحكومة وعادة تلبى هذه الصناديق رغبة مجموعة من المستثمرين المحافظين، ولكن هذا لا يعني عدم تنوع السندات سواء من حيث العائد أو المخاطر فهناك سندات مرتفعة الجودة من حيث درجة المخاطرة تحقق عوائد منخفضة نسبياً وهناك سندات أخرى أكثر مخاطرة و تحقق عوائد أعلى نسبياً.

➤ **صناديق متوازنة:** وهي تلك الصناديق التي تحتوي محفظتها الاستثمارية على مزيج من الأسهم العادية والأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت (سندات الحكومة، سندات الشركات بأنواعها)، تختلف تشكيلة هذه الصناديق حسب الأهداف المحددة لها والتي تلبى حاجة المستثمر الرشيد الذي يرغب في الحصول على عوائد جارية وفي الوقت نفسه الحصول على عوائد رأسمالية مستقبلية.

➤ **صناديق سوق النقد:** وهي تلك الصناديق التي تتداول في الأوراق المالية قصيرة الأجل كأذونات الخزينة، شهادات الإيداع والكمبيالات المصرفية، والهدف الأساسي من هذه الصناديق هي تلبية احتياجات المستثمر الذي يرغب في السيولة والأمان لاستثماراته، إذ أن قصر فترة الاستثمار التي لا تتجاوز السنة تجعل من هذه الأدوات مناسبة لتحقيق رغبة هؤلاء المستثمرين خاصة وأن أغلب هذه الصناديق تجيز للمستثمر سحب أمواله منها دون تحمل أي رسوم أو غرامات.

3 شركات التمويل

تشمل شركات التمويل كل الشركات التي يكون موضوع نشاطها عمليات الإقراض والتمويل أو الإسهام في مشاريع قائمة أو قيد التأسيس أو استثمار الأموال في قيم منقولة، تقوم هذه الشركات بتجميع الأموال عن طريق إصدار الأوراق المالية وتستخدمها لتقديم قروض لسد احتياجات المستثمرين والمستهلكين، فهي عادة ما تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة التي يصب عليها الاقتراض من البنوك بسبب ضآلة قدراتها المالية وضعف ضماناتها.¹

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للمؤسسات المالية الوداعية وغير الوداعية

بناء على ما سبق، نجد بأن العامل الذي يمكن أن يميز المؤسسات المالية الوداعية عن المؤسسات المالية غير الوداعية يتمثل في إمكانية قبول الودائع من عدمه، فالمؤسسات المالية الوداعية تستهدف من وراء نشاطها الحصول على الربح والذي يتمثل في الفرق بين كلفة الودائع التي تقبلها ومعها المصادر الأخرى للأموال، وبين العوائد الناتجة عن استثمار محافظهم الاستثمارية والتي تتشكل أساساً هذه الأخيرة من القروض وحصص الملكية ومختلف الاستثمارات الأخرى، لكن ونظراً للتطورات التي يشهدها النظام المالي باستمرار، نجد بأنه أصبح هناك تداخل كبير بين مختلف أنواع مؤسسات الوساطة المالية المذكورة سابقاً، وقد برزت اتجاهات حديثة لتلك المؤسسات في السوق المالية وذلك على النحو التالي:

1 تنامي عملية الاندماج المصرفي

تعتبر عملية الاندماج المصرفي أو بالأحرى أحد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة، والتي قد تزيد تأثيرها بقوة مع تزايد الاتجاه نحو عولمة البنوك كجزء من نظرية العولمة المالية، كما تزايد بشكل كبير نتيجة لمتغيرين أساسيين من متغيرات العولمة هما:²

❖ **اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية:** و التي جاءت ضمن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، وقد زاد هذا التحرير من حدة المنافسة في الأسواق العالمية، وأخذ يشكل لنا ما يسمى بالكيانات المصرفية العملاقة التي تكون قادرة على المنافسة في السوق العالمية.

¹ العربي نعيمة، الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 26، العدد 02، 2015، ص- ص 327-328.

² العربي نعيمة، مرجع سابق، ص- ص 88-89.

❖ **معياري كوك:** معيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن 8% من قيمة الالتزامات المصرفية ضمن اتفاقية بازل 1 و2، وهو ما دفع الكثير من البنوك الصغيرة إلى الاندماج المصرفي مع بعضها البعض لزيادة قدرتها على التواجد والاستثمار في السوق المصرفية العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاندماج المصرفي لا تقتصر على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على نطاق الدولة الواحدة فقط حيث تعدت المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وشملت في أحيان كثيرة على حالات اندماج مصرفي بين بنك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة، وكان أهمها ما أعلن عنه في عام 1998 عن اندماج البنك الألماني "دويتش" والبنك الأمريكي "بانكرز تراست" وقد بلغت قيمة الصفقة 9.2 مليار دولار، ومن شأن ذلك الاندماج أن يزيد من حجم المعاملات المالية بينهما، غير أنه في نفس الوقت كثيرا ما قد ينعكس سلبا على نشاطهما خاصة من خلال انتشار المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنكين، وما يؤكد ذلك هو انتقال المخاطر المالية التي تعرضت لها البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية والتي تسببت في إفلاس عدد كبير منها خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى باقي المؤسسات المالية العالمية نتيجة لترابط واندماج البنوك فيما بينهما.

2 الشركات القابضة للمصارف

يمثل ظهور الشركات القابضة للمصارف اتجاها معاصرا في تغيير بنية مؤسسات الوساطة المالية، وتمثل الشركة القابضة للبنك تنظيما إداريا يتم بموجبه الامتلاك أو الهيمنة على رأس مال مصرف أو أكثر، كما يمكن للشركة السيطرة على أسهم مشروعات ووساطة مالية غير مصرفية أيضا.

وتمارس هذه المؤسسات الوسيطة دورا واسعا في أسواق المال العالمية نتيجة إمكاناتها المالية وقدرتها على مواجهة المخاطر المتوقعة وتنوع محفظتها الاستثمارية، وقد ساعد ظهور وتنامي هذه الشركات القابضة للمصارف على الإسراع في الدخول نحو نشاط الوساطة المالية غير المصرفية مثل: شركات التأمين، شركات الاستشارة المالية ... الخ. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا وجد أنه حتى عام 1960 كان هناك 01 شركة قابضة للمصرف تدير 8% من إجمالي الأصول المصرفية، ازدادت لتصبح في بداية عقد التسعينات أكثر من 6000 شركة تدير أكثر من 9% من الأصول المالية المصرفية.¹

¹ العربي نعيمة، مرجع سابق، ص 89.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التعريف بالتمويل باعتباره أحد الركائز الأساسية لنشاط المؤسسة وضمن استمرارها و ذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة.

كما أن للمؤسسات المالية الوسيطة المتمثلة في المؤسسات المالية الوداعية والمؤسسات المالية غير الوداعية مصادر تمويل مختلفة يمكن أن تلجأ إليها، من بين هذه المصادر مصادر الأموال طويلة الأجل المتمثلة في مصادر التمويل المملوكة بنوعيتها العادية والممتازة، و مصادر التمويل المقترضة والتي تشمل أساسا القروض طويلة الأجل والسندات، وذلك لسد احتياجاتها، ويكون على المؤسسات الاختيار بين هذه المصادر.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري المتعلقة بدور المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل، سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية للموضوع، وذلك بهدف إسقاط ما تم تناوله على القرض الشعبي الجزائري بصفة عامة ووكالة ميله بصفة خاصة.

كما سيتم أيضا التطرق إلى وصف أفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك لأداة الدراسة الرئيسية المستخدمة (الاستبيان)، وطرق إعدادها ومحاورها، وفحص مصداقيتها وثباتها، وأخيرا بيان الأساليب الإحصائية المستخدمة التي تم اعتمادها في تحليل و مناقشة بيانات الدراسة وبيان دلالتها الإحصائية واختبار فرضياتها وذلك من خلال المباحث التالية:

➤ **المبحث الأول:** عموميات حول القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميله-

➤ **المبحث الثاني:** مجتمع وأداة الدراسة.

➤ **المبحث الثالث:** تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة-

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري أحد البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي، وعلى ضوء هذا سنحاول في هذا المبحث الإلمام الشامل ببنك القرض الشعبي الجزائري من خلال نشأته، والتعرف على هيكله التنظيمي ومختلف أنشطته ومهامه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك من خلال عرض نشأة البنك وتعريفه، ومن ثم التعرض لهيكله التنظيمي، إضافة إلى مجمل المهام التي يقوم بها البنك.

1 نشأة القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14/05/1967، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.¹

ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:²

- البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968.
- الشركة المرشيلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جوان 1968.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB) سنة 1971.
- البنك المختلط ميسر (MISRBMAM).

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحول إليه 40 وكالة و 550 موظفا و 8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:³

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

² وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

³ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

✓ أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي بـ 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج.

✓ تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

✓ يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.

✓ يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG على رأسها الرئيس المدير العام PDG.

2 تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات رأسمال يقدر بـ: 4800000000 دج، ويعتبر بنك ودائع حيث يقوم بتقديم كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ويعتبر بنكا عاملا وشاملا مع الغير، ويتخذ هذا الأخير من نهج عميروش بالجزائر العاصمة مقرا له، يضم هذا الأخير مجموعة من الفروع والوكالات والمكاتب التي تحقق نشاطاته المختلفة.¹

3 جدول تطور رأس مال البنك

تطور رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري منذ تأسيسه كما يلي:²

الجدول 03: تطور رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري.

السنة	رأس المال
1966	15 مليون دينار جزائري
1983	800 مليون دينار جزائري
1992	5.6 مليار دينار جزائري
1994	9.31 مليار دينار جزائري
1996	13.6 مليار دينار جزائري

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

² وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

2000	21.6 مليار دينار جزائري
2004	25.3 مليار دينار جزائري
2006	29.3 مليار دينار جزائري
2019	48 مليار دينار جزائري

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميله.

التعليق على الجدول

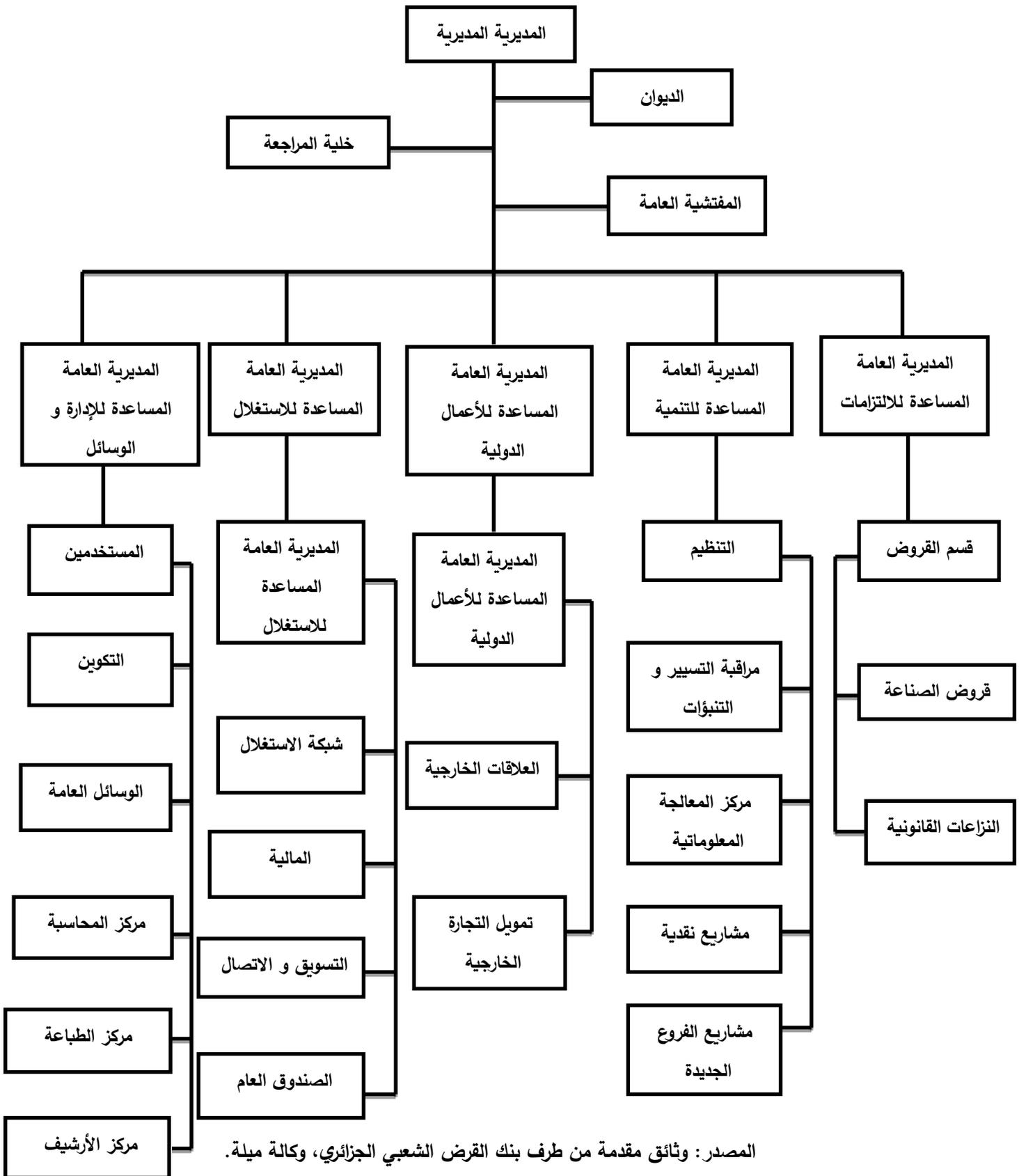
من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري يتزايد مع مرور السنوات، حيث بلغ رأس مال البنك بداية تأسيسه 15 مليون دينار جزائري، في حين أنه بلغ رأس ماله 48 مليار دينار جزائري سنة 2019.

4 الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:¹

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميله.

الشكل 04: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.



5 مهام القرض الشعبي الجزائري

من بين المهام التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري ما يلي:¹

- ✓ القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.
 - ✓ إقراض الحرفيين، الفنادق، القطاعات السياحية، الصيد، التعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري.
 - ✓ تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن، البناء والتشييد.
 - ✓ تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، البناء، الري والصيد البحري.
- وبالإضافة إلى الوظائف المذكورة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور منها:²
- ✓ تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزيائن.
 - ✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.
 - ✓ التوسع ونشر الشبكة واقتراجه من الزيائن.
 - ✓ تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.
 - ✓ التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
 - ✓ تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

المطلب الثاني: مدخل عام حول بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميله-

في هذا المطلب سيتم التعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميله، وذلك من خلال التطرق لنشأته، ومن ثم الأنشطة التي يقوم بها، إضافة إلى هيكله التنظيمي.

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميله.

² وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميله.

1 النشأة والتعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333 في سنة 1984 كواحدة من بين الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال بقسنطينة رقم 834 كوكالة من الرتبة الثانية، حيث تقع بشارع لخضر بن قربة، ولاية ميله، بلغ عدد المستخدمين فيها 26 فردا.

في البداية كان مقرها حي 333 مسكن، ونظرا لتوسع نشاطاتها وزيادة عدد زبائنها، أدى بالوكالة إلى تغيير مقرها سنة 1994 لحي لخضر بن قربة.

وكالة ميله 333 عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات عن طريق دعم الأنشطة النقدية التي أدخلت منذ 1990 أو الانطلاق في أنواع جديدة من التمويل والمؤسسات الصغيرة والقروض العقارية وأخرى موجهة بشكل خاص نحو الزبائن.¹

2 الأنشطة التي يقوم بها بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميله-

تتمثل الأنشطة التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميله- فيما يلي:²

- قبول الودائع: يستقبل القرض الشعبي الجزائري الودائع من المودعين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بالعملة الوطنية كانت أو العملة الأجنبية.
- تقديم القروض: أي أن القرض الشعبي الجزائري يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل للقطاع العام أو الخاص.
- مختلف عمليات التجارة الخارجية: حيث يمول القرض الشعبي الجزائري عمليات التجارة الخارجية من خلال توفيره لوسائل الدفع المختلفة، منها الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل الحر أو المباشر.
- تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الإعلام الآلي.
- مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك بتطوير منتجات مصرفية، والاعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- توفير مختلف بطاقات السحب والدفع للزبائن.

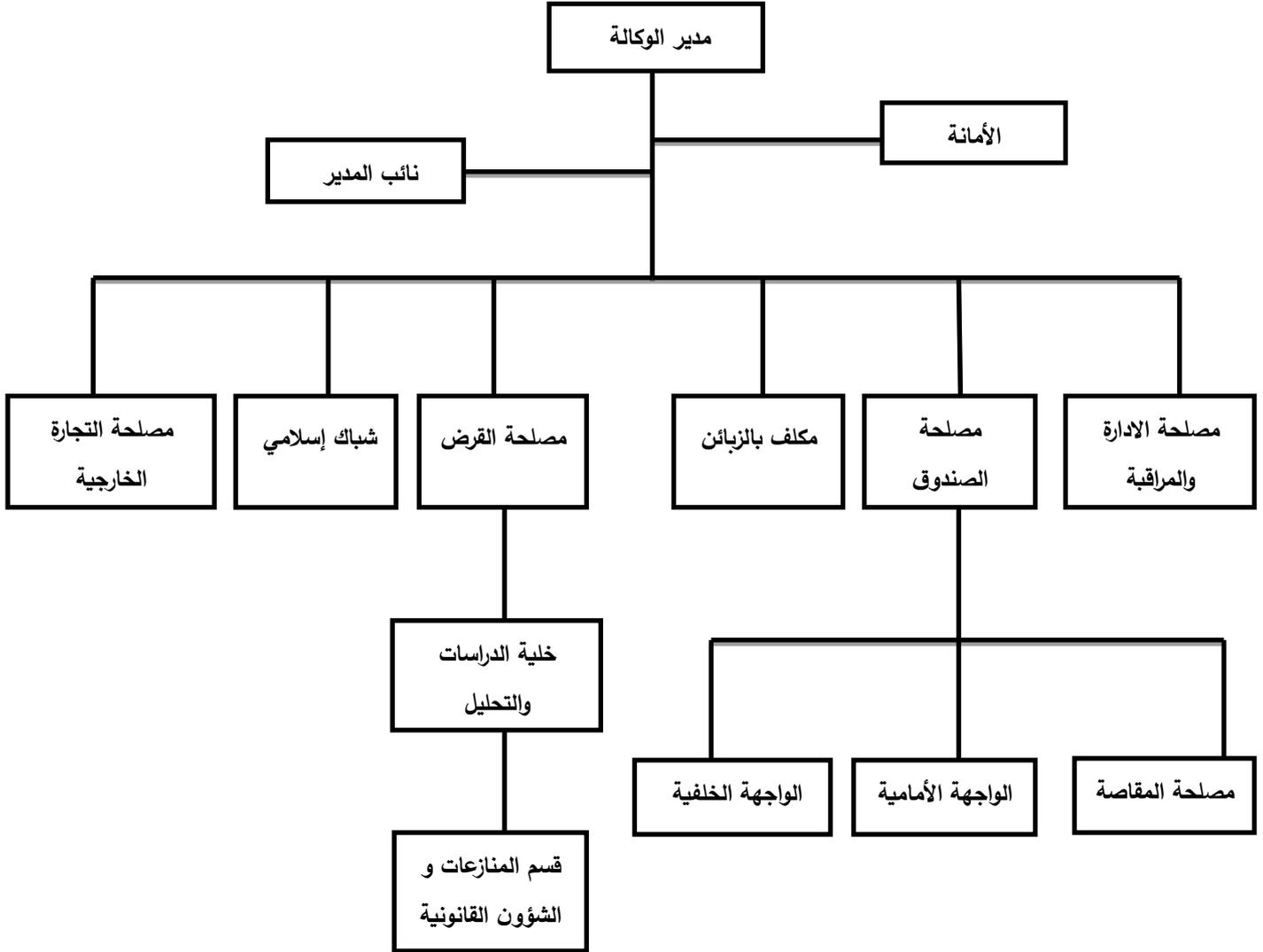
¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميله.

² وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميله.

3 الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة-

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة-

الشكل 05: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

المبحث الثاني: مجتمع وأداة الدراسة

نتناول في هذا المبحث، وفقا لطبيعة موضوع بحثنا إلى اختيار مجتمع وعينة الدراسة وتحديد الأدوات المستعملة، بالإضافة إلى معرفة أداة الدراسة والبرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات.

المطلب الأول: منهج، مجتمع الدراسة وعينتها

نتعرف في هذا المطلب على المنهج المستخدم في هذه الدراسة، بالإضافة إلى مجتمع الدراسة وعينتها ومصادر جمع المعلومات.

1 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك الاستدلال بالمنهج الاستقرائي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها، ويستطيع الطالب أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها بهدف دراسة موضوع محدد في البحث، بغرض التعرف على المؤسسات المالية الوسيطة ودورها في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل في بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميله-.

وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات:

❖ **البيانات الأولية:** تم إعداد استبيان الدراسة وتوزيعه على عينة الدراسة لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث، ومن ثم تفرغها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

❖ **البيانات الثانوية:** حيث تم الاعتماد على الكتب والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بغية توضيح المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة والاطلاع على مختلف الدراسات التي تناولت موضوعا مشابها لهذه الدراسة.

2 مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ونظرا لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع كله فإنه يتم اختيار

مجموعة جزئية منه تسمى العينة، وتتوقف إمكانية تعميم النتائج على مدى التمثيل الجيد للعينة لمجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من الموظفين في بنك القرض الشعبي الجزائري وقد تم اعتماد العينة القصدية أو العمدية في اختيار عينة البحث والتي بلغ حجمها 40 موظف.

الجدول 04: الاستبيان الموزعة والمسترجعة.

المجموع	المسترجعة	الموزعة	الاستبيانات
40	40	40	العدد
%100	%100	%100	النسبة

المصدر: إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

سننظر في هذا المطلب إلى الأدوات التي تم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الخاصة ببحثنا، كما سننظر إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة.

1 أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان وفيما يلي سنتعرف عليه وعلى مراحل تصميمه.

1.1 تعريف الاستبيان

الاستبيان هو مجموعة من الأسئلة والجمل الخبرية يتم صياغتها من قبل الباحث وفقا لمحاور ومؤشرات معينة، تتشكل من تساؤلات وفرضيات البحث ليتم طرحها على المبحوثين، بهدف جمع البيانات اللازمة حول موضوع البحث.

2.1 مراحل تصميم الاستبيان

تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملائمة لجميع البيانات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه الأستاذ المشرف.

• عرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المحكمين من أجل التأكد من سلامة الاستبيان وانتماء الفقرات لمجالاتها وسلامة صياغة الفقرات.

• توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبيان على قسمين كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يضم البيانات الشخصية لأفراد العينة، وعددها أربعة و تتمثل في الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.

❖ **القسم الثاني:** ويضم محورين أساسيين للدراسة من خلال وضع 34 عبارة هما:

➤ **محور المؤسسات المالية الوسيطة:** ويشمل هذا الأخير 24 عبارة تقيس متغير الدراسة المستقل وفق مقياس ليكارت الخماسي، مقسمة على بعدين كالتالي: البعد الأول هو المؤسسات المالية الوداعية ويحتوي على 12 عبارة، البعد الثاني المؤسسات المالية غير الوداعية ويحتوي على 12 عبارة.

➤ **محور مصادر الأموال طويلة الأجل:** ويشمل 10 عبارات تقيس متغير الدراسة التابع وفق مقياس ليكارت الخماسي.

كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة بإعطاء أوزان لقيم استجابات المتغيرات الترتيبية كما يلي:

الجدول 05: مقياس ليكارت الخماسي.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: إعداد الطالبتين.

يتم حساب المتوسط ثم يحدد الاتجاه حسب القيمة، وذلك من خلال حساب المدى عن طريق الفرق بين أكبر وأصغر وزن أي (5-1=4)، ومن ثم يقسم المدى على عدد أوزان المقياس والبالغ عددها 5 وبالتالي نحصل على طول كل وزن والمقدر ب 0.8، يتم إضافة هذا الأخير في كل وزن للمقياس، فنحصل على الحدود الدنيا والعليا لكل وزن، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 06: ميزان تقديري وفق مقياس ليكارت الخماسي.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط	[1-1.79]	[1.80-2.59]	[2.6-3.39]	[3.40-4.19]	[4.20-5]
المستوى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: إعداد الطالبتين.

2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد جمع الاستبيان قمنا بتفريغه وتحليله من خلال البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الذي يستعمل بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها، مما يساعد في فهم وتحليل المعلومات اللازمة لأجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

ويعرف على أنه برنامج يمكن من تحليل البيانات تحليلًا إحصائيًا كاملاً ويمكن استخدام الجداول والرسومات لتساهم في إعطاء نتائج سهلة الفهم ذات قيمة عالية، وهو يستخدم في تطبيقات العلوم المختلفة، وتم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- ✓ النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري: يستخدم بشكل أساسي لمعرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد في وصف عينة الدراسة.
- ✓ اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- ✓ معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

من أجل التأكد من صدق وثبات الاستمارة قمنا بما يلي:

1 الصدق الظاهر بتحكيم واختبار الاستبيان

تم التأكد منه بعرض الأداة في صورتها الأولية على الأستاذ المشرف، ثم قمنا بعرضها على عدد من الأساتذة المحكمين المذكورين في الجدول أدناه، وذلك بهدف التأكد من مناسبة الأداة لما أعدت من أجله، وانتماء الفقرات لمجالاتها وسلامة صياغة الفقرات، وقمنا بإعادة صياغة بعض الفقرات وحذف

بعض الفقرات وفقا لملاحظاتهم، وقد تكونت فقرات الاستبانة بعد إجراء التعديلات من 34 فقرة موزعة على مجالات الدراسة.

2 الصدق البياني

من أجل حساب و تقييم أداة القياس في هذه الدراسة و المتمثلة في الاستبيان، فإنه تم استخدام معامل ألفا كرونباخ والذي نقوم باستخدامه للتعرف على مدى ثبات الاستبيان وفقراته، حيث أن معامل ألفا كرونباخ كلما كان 0.6 فأكثر كلما دل ذلك على الثبات والاتساق الداخلي للفقرات، ومن ثم حساب معامل الصدق، ومنه النتائج كما يلي:

الجدول 07: نتائج معامل الثبات والصدق.

معامل الصدق	معامل الثبات ألفا كرونباخ	المحاور
0.912	0.832	المؤسسات المالية الوسيطة ومصادر الأموال طويلة الأجل

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

التعليق على الجدول

من خلال نتائج الجدول رقم (08) قمنا بحساب الصدق من خلال الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، ونلاحظ أن معامل الصدق الكلي بلغ 0.912، وهو معامل مرتفع ومناسب لأغراض وأهداف هذا البحث، مما يدل أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق.

ومن خلال الجدول يتضح أن معامل الثبات الكلي بلغ 0.832، وهو معامل ثبات مرتفع ومناسب لأغراض البحث، وبهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة البحث، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحياتها لتحليل النتائج.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة) بالإضافة إلى المتغير المستقل (المؤسسات المالية الوسيطة) والمتغير التابع (مصادر الأموال طويلة الأجل) وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن وصف عينة الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تحليل خصائص العينة

سنتطرق في هذا المطلب إلى عينة الدراسة والنتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة كالتالي:

1 خصائص العينة حسب متغير الجنس

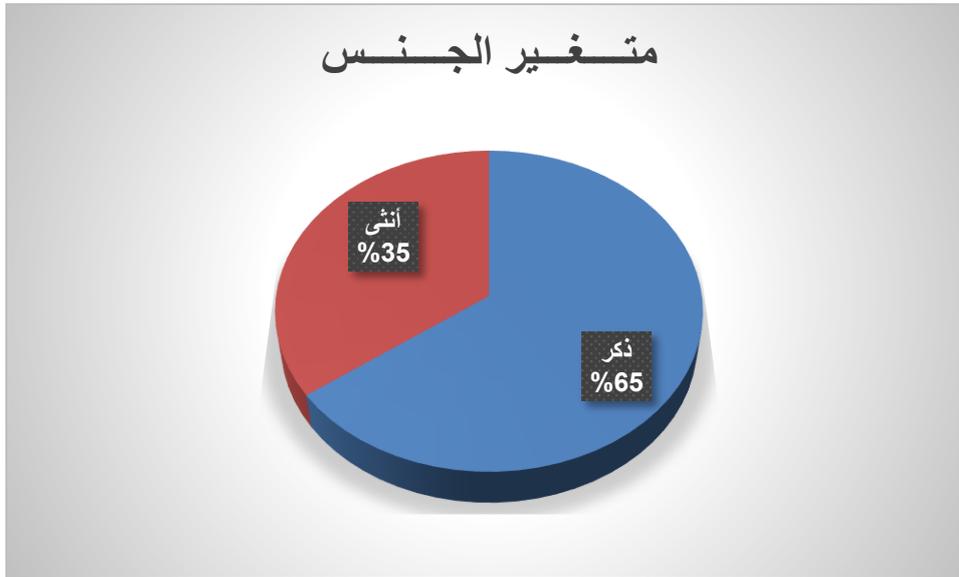
الجدول 08: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة
65%	26	ذكر
35%	14	أنثى
100%	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

والشكل البياني التالي يلخص ما جاء في الجدول:

الشكل 06: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.



المصدر: إعداد الطالبتين من خلال الاستبيان.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه أن غالبية أفراد العينة هم الذكور، حيث بلغت نسبتهم 65% في حين بلغت نسبة الإناث 35% فقط.

2 خصائص العينة حسب متغير العمر

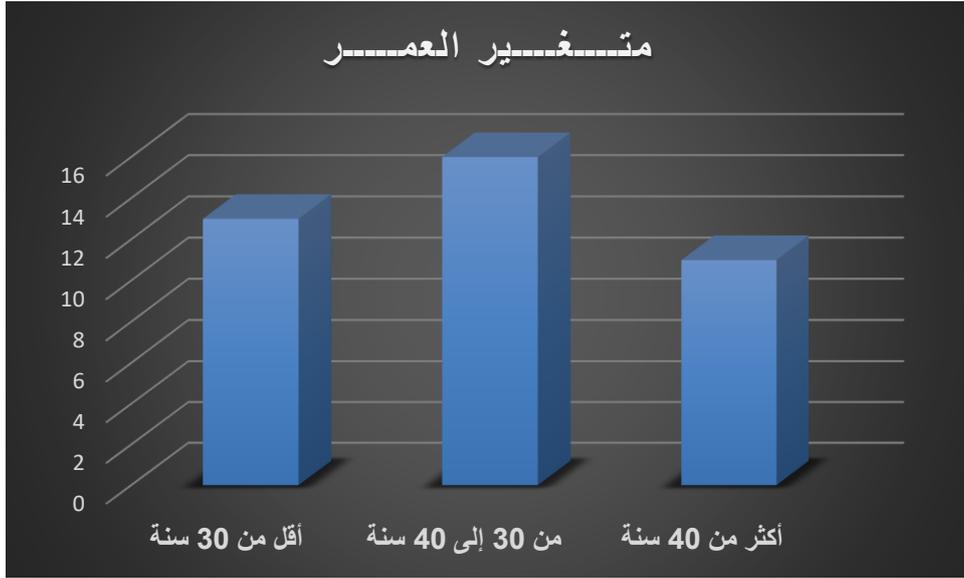
الجدول 09: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة
32.5%	13	أقل من 30 سنة
40%	16	من 30 سنة إلى 40 سنة
27.5%	11	أكثر من 40 سنة
100%	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

والشكل البياني التالي يلخص ما جاء في الجدول:

الشكل 07: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.



المصدر: إعداد الطالبتين من خلال الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه أن الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة هي الأكبر بنسبة 40%، ثم تليها فئة أقل من 30 سنة بنسبة 32.5%، وفي الأخير فئة أكثر من 40 سنة بنسبة 27.5%.

3 خصائص العينة حسب متغير المستوى التعليمي

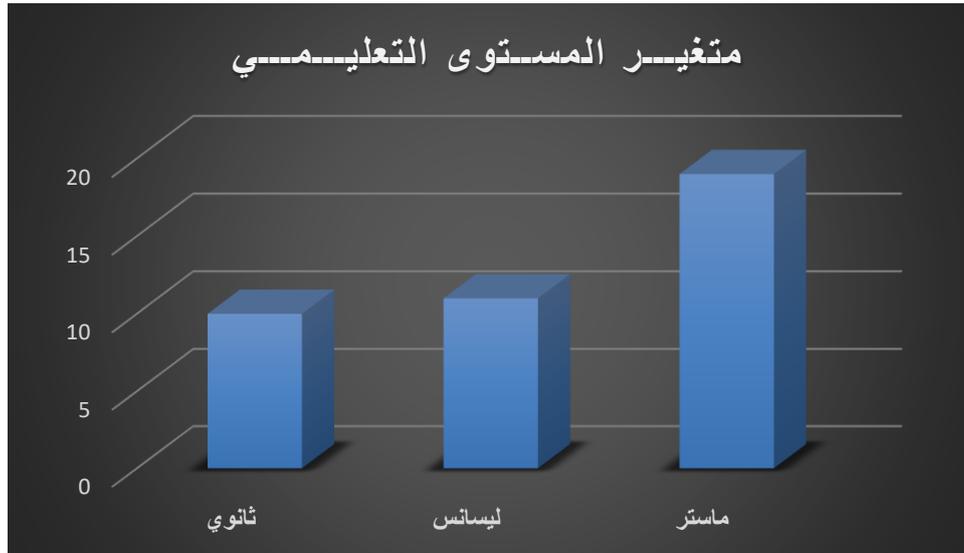
الجدول 10: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة
25%	10	ثانوي
27.5%	11	ليسانس
45.5%	19	ماستر
100%	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

والشكل البياني التالي يلخص ما جاء في الجدول:

الشكل رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.



المصدر: إعداد الطالبتين من خلال الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه أن أغلب عينة الدراسة مستواهم التعليمي ماجستير وذلك بنسبة 45.5%، يليه مستوى ليسانس بنسبة 27.5%، وفي الأخير يأتي مستوى ثانوي بنسبة 25%.

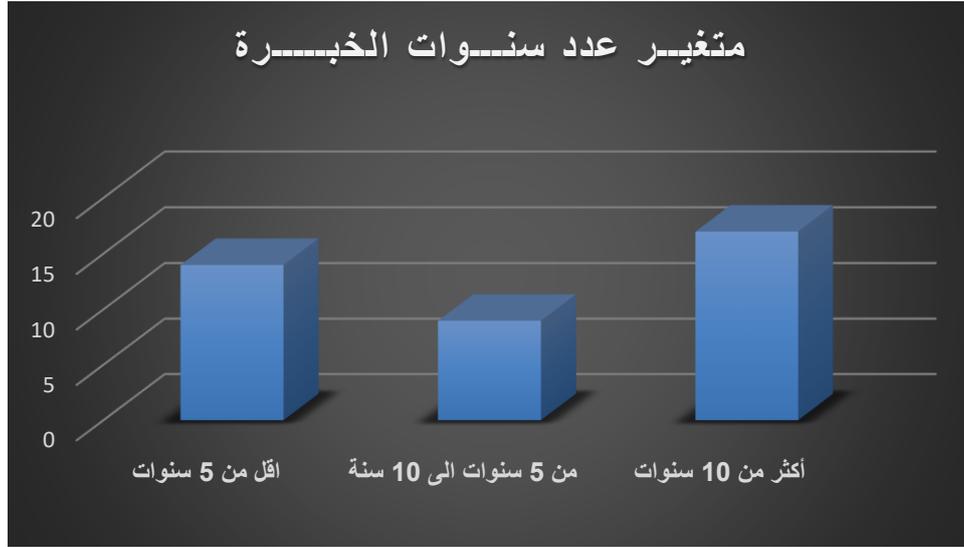
4 خصائص العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة
35%	14	أقل من 5 سنوات
22.5%	9	من 5 سنوات إلى 10 سنوات
42.5%	17	أكثر من 10 سنوات
100%	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

الشكل 09: توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.



المصدر: إعداد الطالبتين من خلال الاستبيان.

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أكبر نسبة لعدد سنوات الخبرة لعينة أفراد الدراسة هي نسبة أكثر من 10 سنوات 42.5% بتكرار 17، ثم تليها مدة أقل من 5 سنوات ذات تكرار 14 بنسبة 35%، وفي الأخير مدة من 5 سنوات إلى 10 سنوات ذات تكرار 9 بنسبة 22.5%.

المطلب الثاني: تحليل عبارات محاور الدراسة

1 تحليل فقرات البعد الأول المؤسسات المالية الوداعية

اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS، فإنه يمكن كتابة نتائج (اتجاهات) أفراد العينة اتجاه بعد المؤسسات المالية الوداعية، كما يلي:

الجدول 12: تحليل فقرات البعد الأول المؤسسات المالية الوداعية.

مستوى القبول	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات		
موافق	11	0.687	3.80	يمكن للبنوك التجارية مرافقة آجال تمويلاتها بأجال مصادر تمويلها.	1	البنوك التجارية
موافق	10	0.501	3.83	تقوم البنوك التجارية بشراء أسهم شركات ضمن محفظتها المالية.	2	

3	تركز البنوك التجارية على تمويل الأموال الخاصة.	3.63	0.586	12	موافق
4	تقدم البنوك التجارية قروض طويلة الأجل.	4.00	0.679	5	موافق
5	تعمل مؤسسات الادخار والإقراض على قبولها لمختلف الودائع.	3.98	0.660	7	موافق
6	تمنح مؤسسات الادخار والإقراض قروض عقارية طويلة الأجل.	4.08	0.526	3	موافق
7	تحفز مؤسسات الادخار والإقراض الأفراد والشركات على توفير واستثمار الأموال على المدى الطويل.	4.15	0.580	1	موافق
8	تستطيع مؤسسات الادخار والإقراض تمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة.	4.00	0.847	6	موافق
9	تقدم بنوك الادخار الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير القروض التجارية طويلة الأجل	3.93	0.764	9	موافق
10	تقدم بنوك الادخار قروض عقارية.	4.08	0.797	4	موافق
11	تقدم بعض بنوك الادخار خدمات الاستثمار والتمويل الشخصي للأفراد	4.13	0.686	2	موافق
12	بنوك الادخار تعزز الادخار عن طريق تقديم حسابات الادخار وصناديق الاستثمار التي تستهدف عائدا على المدى الطويل.	3.93	0.656	8	موافق
المؤسسات المالية الوداعية		3.9583	0.21845	/	موافق

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

التعليق على الجدول

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول السابق حول بعد المؤسسات المالية الوداعية، وبالاستعانة بجدول ليكارت الخماسي تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا البعد تتراوح ما بين (3.63-4.15)، حيث جاءت النتائج مرتبة كالآتي:

احتلت الفقرة (07) المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.15) و الانحراف المعياري (0.580)، ويدل هذا على اهتمام العينة المبحوثة ومؤسسات الادخار والإقراض بتحفيز الأفراد والشركات على توفير واستثمار الأموال على المدى الطويل.

ثم تليها الفقرة (11) التي احتلت المرتبة الثانية حيث بلغ الوسط الحسابي (4.13) والانحراف المعياري (0.686) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة وبنوك الادخار تقدم خدمات الاستثمار والتمويل الشخصي للأفراد.

أما الفقرة (06) فبلغ وسطها الحسابي (4.08) وانحرافها المعياري (0.526) وبهذا فهي احتلت المرتبة الثالثة وهذا يدل على أن أفراد العينة المبحوثة ومؤسسات الادخار والإقراض تمنح قروض عقارية طويلة الأجل.

حصلت الفقرة (10) على المرتبة الرابعة بوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.797) وهذا يدل على أن بنوك الادخار تقدم قروضا عقارية.

أما الفقرة (04) ذات المتوسط الحسابي (4.00) والانحراف المعياري (0.679) فقد احتلت المرتبة الخامسة مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة والبنوك التجارية تقدم قروض طويلة الأجل.

احتلت الفقرة (08) المرتبة السادسة حيث بلغ وسطها الحسابي (4.00) وانحرافها المعياري (0.847) وهذا يدل على اهتمام العينة المبحوثة ومؤسسات الادخار والإقراض بتمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة.

أما الفقرة (05) التي بلغ وسطها الحسابي (3.98) وانحرافها المعياري (0.660) فاحتلت المرتبة السابعة وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة ومؤسسات الادخار والإقراض تعمل على قبولها لمختلف الودائع.

أما بالنسبة للفقرة (12) فقد احتلت المرتبة الثامنة بوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.656) وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة وبنوك الادخار تعزز الادخار عن طريق تقديم حسابات الادخار وصناديق الاستثمار التي تستهدف عائدا على المدى الطويل.

واحتلت الفقرة (09) المرتبة التاسعة بوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.764) مما يدل على اهتمام العينة المبحوثة وبنوك الادخار بتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير قروض تجارية طويلة الأجل.

أما الفقرة (02) فبلغ وسطها الحسابي (3.83) وانحرافها المعياري (0.501) وبهذا فهي احتلت المرتبة العاشرة وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة والبنوك التجارية تقوم بشراء أسهم شركات ضمن محفظتها المالية.

أما الفقرة (01) فقد احتلت المرتبة الحادية عشر بوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.687) وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة والبنوك التجارية يمكنها مرافقة آجال تمويلاتها بأجال مصادر تمويلها.

أما الفقرة (03) ذات الوسط الحسابي (3.63) والانحراف المعياري (0.586) فقد احتلت المرتبة الأخيرة وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة والبنوك التجارية تركز على تمويل الأموال الخاصة. وعموما فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد (3.9583) وانحراف معياري قدره (0.21845) مما يعني أن فقرات هذا البعد حصلت على موافقة من قبل أفراد العينة.

2 تحليل فقرات البعد الثاني المؤسسات المالية غير الوداعية

اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS، فإنه يمكن كتابة نتائج (اتجاهات) أفراد العينة اتجاه بعد المؤسسات المالية غير الوداعية، كما يلي:

الجدول 13: تحليل فقرات البعد الثاني المؤسسات المالية غير الوداعية.

مستوى القبول	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات		
موافق	11	0.816	3.73	تقدم شركات التأمين منتجات تأمين على الحياة والتقاعد التي تسمح للأفراد بتخطيط مالي طويل الأجل.	13	شركات التأمين
موافق	9	0.862	3.78	شركات التأمين تقدم التأمين على الممتلكات العقارية	14	
موافق	12	0.838	3.63	تقدم بعض شركات التأمين تغطية	15	

				للدیون والائتمان		
موافق	10	0.809	3.75	تقوم شركات التأمين بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط.	16	
موافق	3	0.751	4.00	تقدم شركات الاستثمار تمويلا للشركات والمشاريع الكبرى التي تحتاج إلى رأس مال طويل الأجل.	17	شركات الاستثمار
موافق	4	0.764	3.93	تستثمر شركات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى.	18	
موافق	1	0.632	4.10	تقدم شركات الاستثمار خدمات الاستشارات للأفراد والشركات حول كيفية تخطيط وإدارة الاستثمارات طويلة الأجل.	19	
موافق	5	0.997	3.93	تستعمل شركات الاستثمار صناديق الاستثمار للقيام بوظيفة الوساطة المالية.	20	
موافق	8	0.992	3.80	شركات التمويل توفر التمويل للأفراد والشركات لشراء العقارات السكنية والتجارية.	21	
موافق	6	0.966	3.88	شركات التمويل تستثمر في تمويل المشاريع العامة والمرافق العامة.	22	
موافق	7	0.874	3.83	تستخدم شركات التمويل الأموال لتقديم القروض لسد احتياجات المستثمرين و المستهلكين	23	
موافق	2	0.986	4.05	تقوم شركات التمويل بتمويل	24	

				المشروعات الصغيرة.	
موافق	/	0.44405	3.8646	المؤسسات المالية غير الوداعية	

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

التعليق على الجدول

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول السابق حول بعد المؤسسات المالية غير الوداعية، وبالاستعانة بجدول ليكارت الخماسي تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا البعد تتراوح ما بين (3.63-4.10) حيث جاءت النتائج مرتبة كآلاتي:

احتلت الفقرة (19) المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.10) والانحراف المعياري (0.632)، ويدل هذا على اهتمام العينة المبحوثة وشركات الاستثمار بتقديم خدمات الاستشارات للأفراد والشركات حول كيفية تخطيط وإدارة الاستثمارات طويلة الأجل.

ثم تليها الفقرة (24) التي احتلت المرتبة الثانية حيث بلغ الوسط الحسابي (4.05) والانحراف المعياري (0.986) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة وشركات التمويل تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة.

أما الفقرة (17) فبلغ وسطها الحسابي (4.00) وانحرافها المعياري (0.751) وبهذا فهي احتلت المرتبة الثالثة وهذا يدل على أن أفراد العينة المبحوثة وشركات الاستثمار تقدم تمويلا للشركات والمشاريع الكبرى التي تحتاج إلى رأس مال طويل الأجل.

حصلت الفقرة (18) على المرتبة الرابعة بوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.764) وهذا يدل على أفراد العينة وشركات الاستثمار تستثمر في مشاريع البنية التحتية الكبرى.

أما الفقرة (20) ذات المتوسط الحسابي (3.93) والانحراف المعياري (0.997) فقد احتلت المرتبة الخامسة مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة وشركات الاستثمار تستعمل صناديق الاستثمار للقيام بوظيفة الوساطة المالية.

احتلت الفقرة (22) المرتبة السادسة حيث بلغ وسطها الحسابي (3.88) وانحرافها المعياري (0.966) وهذا يدل على أن أفراد العينة وشركات التمويل تستثمر في تمويل المشاريع العامة والمرافق العامة.

أما الفقرة (23) التي بلغ وسطها الحسابي (3.83) وانحرافها المعياري (0.874) فاحتلت المرتبة السابعة وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة وشركات التمويل تستخدم الأموال لتقديم القروض لسد احتياجات المستثمرين والمستهلكين.

أما بالنسبة للفقرة (21) فقد احتلت المرتبة الثامنة بوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.992) وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة وشركات التمويل توفر التمويل للأفراد والشركات لشراء العقارات السكنية والتجارية.

واحتلت الفقرة (14) المرتبة التاسعة بوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.862) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة وشركات التأمين تقدم التأمين على الممتلكات العقارية.

أما الفقرة (16) فبلغ وسطها الحسابي (3.75) وانحرافها المعياري (0.809) وبهذا فهي احتلت المرتبة العاشرة وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة وشركات التأمين تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط.

أما الفقرة (13) فقد احتلت المرتبة الحادية عشر بوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.816) وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة وشركات التأمين تقدم منتجات تأمين على الحياة والتقاعد التي تسمح للأفراد بتخطيط مالي طويل الأجل.

أما الفقرة (15) ذات الوسط الحسابي (3.63) والانحراف المعياري (0.838) فقد احتلت المرتبة الأخيرة وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة وشركات التأمين تقدم تغطية للديون والائتمان.

وعموما فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد (3.8646) وانحراف معياري قدره (0.44405) مما يعني أن فقرات هذا البعد حصلت على موافقة من قبل أفراد العينة.

3 تحليل فقرات محور المتغير التابع مصادر الأموال طويلة الأجل

اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS، فإنه يمكن كتابة نتائج (اتجاهات) أفراد العينة اتجاه محور مصادر الأموال طويلة الأجل، كما يلي:

الجدول 14: تحليل فقرات محور المتغير التابع مصادر الأموال طويلة الأجل.

مستوى القبول	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
موافق	9	0.723	3.70	تقدم المؤسسات المالية الوسيطة القروض المضمونة بالأسهم للمستثمرين لتمويل عمليات شراء الأسهم.
موافق	8	0.832	3.78	تقدم الوساطة المالية المشورة للمستثمرين حول الأسهم.
موافق	7	0.883	3.80	تقوم الوساطة المالية بتنفيذ طلبات الشراء والبيع وتسوية المدفوعات بين المشتريين والبائعين.
موافق	4	0.917	3.93	المؤسسات المالية الوسيطة تقدم تحليلا دقيقا للأسهم والشركات.
موافق	5	0.939	3.88	توفر المؤسسات المالية الوسيطة الاستشارات للشركات أو الحكومات حول هيكلية السندات المناسبة لاحتياجاتهم.
موافق	6	1.001	3.85	تسهل الوساطة المالية في تنفيذ الصفقات وتسوية المدفوعات المتعلقة بالسندات بين الشركات المصدرة والمستثمرين.
موافق	3	0.679	4.00	تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بإصدار السندات لجمع الأموال من المستثمرين بمقابل دفع فوائد على فترات زمنية محددة.
موافق	10	1.114	3.70	تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات القروض.
موافق	2	1.050	4.03	تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتنظيم وترتيب عمليات القروض للعملاء.
موافق	1	0.904	4.05	تقدم الوساطة المالية الخدمات المالية المتخصصة التي تسهل عملية الحصول على القروض طويلة الأجل.
موافق	/	0.63213	3,8700	مصادر الأموال طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

التعليق على الجدول

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول السابق حول محور مصادر الأموال طويلة الأجل، وبالاستعانة بجدول ليكارت الخماسي تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين (3.70-4.05) حيث جاءت النتائج مرتبة كالاتي:

احتلت الفقرة (34) المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.05) والانحراف المعياري (0.904)، ويدل هذا على اهتمام العينة المبحوثة والوساطة المالية بتقديم الخدمات المالية المتخصصة التي تسهل عملية الحصول على القروض طويلة الأجل.

ثم تليها الفقرة (33) التي احتلت المرتبة الثانية حيث بلغ الوسط الحسابي (4.03) والانحراف المعياري (1.050) مما يدل على اهتمام العينة المبحوثة والمؤسسات المالية الوسيطة بتنظيم وترتيب عمليات القروض للعملاء.

أما الفقرة (31) فبلغ وسطها الحسابي (4.00) وانحرافها المعياري (0.679) وبهذا فهي احتلت المرتبة الثالثة وهذا يدل على أن أفراد العينة المبحوثة والمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بإصدار السندات لجمع الأموال من المستثمرين بمقابل دفع فوائد على فترات زمنية محددة.

وحصلت الفقرة (28) على المرتبة الرابعة بوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.917) وهذا يدل على أن أفراد العينة والمؤسسات المالية الوسيطة تقدم تحليلا دقيقا للأسهم والشركات.

أما الفقرة (29) ذات المتوسط الحسابي (3.88) والانحراف المعياري (0.939) فقد احتلت المرتبة الخامسة مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة والمؤسسات المالية الوسيطة توفر الاستشارات للشركات أو الحكومات حول هيكلية السندات المناسبة لاحتياجاتهم.

احتلت الفقرة (30) المرتبة السادسة حيث بلغ وسطها الحسابي (3.85) وانحرافها المعياري (1.001) وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة والوساطة المالية تسهم في تنفيذ الصفقات وتسوية المدفوعات المتعلقة بالسندات بين الشركات المصدرة والمستثمرين.

أما الفقرة (27) التي بلغ وسطها الحسابي (3.80) وانحرافها المعياري (0.883) فاحتلت المرتبة السابعة وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة والوساطة المالية تقوم بتنفيذ طلبات الشراء والبيع وتسوية المدفوعات بين المشتريين والبائعين.

أما بالنسبة للفقرة (26) فقد احتلت المرتبة الثامنة بوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.832) وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة والوساطة المالية تقدم المشورة للمستثمرين حول الأسهم.

واحتلت الفقرة (25) المرتبة التاسعة بوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.723) مما يدل على أفراد عينة الدراسة والمؤسسات المالية الوسيطة تقدم القروض المضمونة بالأسهم للمستثمرين لتمويل عمليات شراء الأسهم.

أما الفقرة (32) فبلغ وسطها الحسابي (3.70) وانحرافها المعياري (1.114) وبهذا فهي احتلت المرتبة العاشرة وهذا يدل على اهتمام العينة المبحوثة والمؤسسات المالية الوسيطة بتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات القروض .

وعموما فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (3,8700) وانحراف معياري قدره (0.63213) مما يعني أن فقرات هذا المحور حصلت على موافقة من قبل أفراد العينة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لاختبار صحة الفرضيات بين محور المتغير المستقل، ومحور المتغير التابع لمصادر الأموال طويلة الأجل لاختبار الفرضية الرئيسية.

1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

هناك دور للبنوك التجارية في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك التجارية وتمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لاختبار العلاقة حيث يظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 15: معامل الارتباط بين دور البنوك التجارية ومصادر الأموال طويلة الأجل.

الدلالة	معامل الارتباط	البنوك التجارية
0.007	0.518	دور البنوك التجارية في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

التفسير

إن من أهم العوامل الإحصائية الخاصة بقياس العلاقة بين البنوك التجارية ومصادر الأموال طويلة الأجل، نجد مستوى الدلالة (0.007) وهي أقل من (0.05)، وبهذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.007) بين البنوك التجارية ومصادر الأموال طويلة الأجل)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.007) بين البنوك التجارية ومصادر الأموال طويلة الأجل).

قيمة ارتباط البنوك التجارية ومصادر الأموال طويلة الأجل بلغت (0.518)، مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة، وهذا يدل على اهتمام البنوك التجارية بتقديم القروض طويلة الأجل من أجل توفير الفرص للنمو والاستثمار.

2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

هناك دور لمؤسسات الادخار والإقراض في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين مؤسسات الادخار والإقراض ومصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ تم استخدام اختبار معامل الارتباط، لإيجاد العلاقة بين مؤسسات الادخار والإقراض ومصادر الأموال طويلة الأجل، حيث يظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول 16: معامل الارتباط بين دور مؤسسات الادخار والإقراض ومصادر الأموال طويلة الأجل.

الدلالة	معامل الارتباط	مؤسسات الادخار والإقراض
0.000	0.669	دور مؤسسات الادخار والإقراض في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

التفسير

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي للجدول أن قيمة مستوى الدلالة (0.000) أقل من (0.05)، وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الثانية، والتي تنص على أنه: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) بين مؤسسات الادخار والإقراض ومصادر الأموال طويلة الأجل)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) بين مؤسسات الادخار والإقراض ومصادر الأموال طويلة الأجل).

وأن معامل الارتباط بين مؤسسات الادخار والإقراض ومصادر التمويل طويلة الأجل بلغ (0.669)، مما تبين على أنها علاقة طردية ايجابية بين دور مؤسسات الادخار والإقراض وتمويل مصادر الأموال طويلة الأجل، وبالرغم من أن هذه العلاقة طردية جاءت متوسطة حسب معامل الارتباط، وهذا يدل على تحفيز مؤسسات الادخار والإقراض للأفراد والشركات على توفير واستثمار الأموال على المدى الطويل وذلك من أجل تحقيق عوائد مستدامة وتعزيز قدرتهم على النمو والتوسع والتطور الاقتصادي.

3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

هناك دور لبنوك الادخار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين بنوك الادخار ومصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لاختبار العلاقة حيث يظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول 17: معامل الارتباط بين دور بنوك الادخار ومصادر الأموال طويلة الأجل.

بنوك الادخار	معامل الارتباط	الدلالة
دور بنوك الادخار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل	0.655	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

التفسير

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي للجدول أن قيمة مستوى الدلالة (0.000) أقل من (0.05)، وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على أنه: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) بين بنوك الادخار ومصادر الأموال طويلة الأجل)، لتحل محلها الفرضية

البديلة والتي تنص على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) بين بنوك الادخار ومصادر الأموال طويلة الأجل).

وأن معامل الارتباط بين بنوك الادخار ومصادر الأموال طويلة الأجل بلغ (0.655)، مما يدل على وجود علاقة طردية ايجابية بين دور بنوك الادخار ومصادر الأموال طويلة الأجل، وهذا يدل على أن بنوك الادخار تقدم خدمات الاستثمار والتمويل الشخصي للأفراد لهدف مساعدتهم في تحقيق أهدافهم المالية وتحقيق الاستقرار المالي.

4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

هناك دور لشركات التأمين في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين شركات التأمين ومصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لاختبار العلاقة حيث يظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 18: معامل الارتباط بين دور شركات التأمين ومصادر الأموال طويلة الأجل.

شركات التأمين	معامل الارتباط	الدلالة
دور شركات التأمين في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل	0.661	0.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

التفسير

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي للجدول أن قيمة مستوى الدلالة (0.00) أقل من (0.05)، وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الرابعة، والتي تنص على أنه: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.00) بين شركات التأمين ومصادر الأموال طويلة الأجل)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.00) بين شركات التأمين ومصادر الأموال طويلة الأجل).

قيمة الارتباط بين شركات التأمين ومصادر الأموال طويلة الأجل بلغت (0.661) مما يدل على وجود علاقة طردية ايجابية بين شركات التأمين ومصادر الأموال طويلة الأجل، وهذا يدل على أن شركات التأمين تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط من أجل تخفيف العبء المالي

على المؤمن لهم مما يساعد الأفراد والشركات على إدارة تكاليف التأمين بشكل أفضل كما يساعد أيضا في توفير الاستقرار المالي لشركات التأمين.

5 اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

هناك دور لشركات الاستثمار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين شركات الاستثمار ومصادر الأموال طويلة الأجل.

✓ تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لاختبار العلاقة حيث يظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 19: معامل الارتباط بين شركات الاستثمار ومصادر الأموال طويلة الأجل.

الدلالة	معامل الارتباط	شركات الاستثمار
0.00	0.650	دور شركات الاستثمار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

التفسير

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي للجدول أن قيمة مستوى الدلالة (0.00) أقل من (0.05)، وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الخامسة، والتي تنص على أنه: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.00) بين شركات الاستثمار ومصادر الأموال طويلة الأجل)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.00) بين شركات الاستثمار ومصادر الأموال طويلة الأجل).

قيمة الارتباط بين شركات الاستثمار ومصادر الأموال طويلة الأجل بلغت (0.650) مما يدل على وجود علاقة طردية ايجابية، وهذا يدل على أن شركات الاستثمار تقدم خدمات الاستشارات للأفراد والشركات حول كيفية تخطيط وإدارة الاستثمارات طويلة الأجل وذلك من أجل مساعدتهم على تحقيق أهدافهم المالية على المدى الطويل.

6 اختبار الفرضية الفرعية السادسة

هناك دور لشركات التمويل في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

- ✓ توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين شركات التمويل ومصادر الأموال طويلة الأجل.
- ✓ تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لاختبار العلاقة حيث يظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 20: معامل الارتباط بين دور شركات التمويل ومصادر الأموال طويلة الأجل.

الدلالة	معامل الارتباط	شركات التمويل
0.00	0.851	دور شركات التمويل في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

التفسير

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي للجدول أن قيمة مستوى الدلالة (0.00) أقل من (0.05)، وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية السادسة، والتي تنص على أنه: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.00) بين شركات التمويل ومصادر الأموال طويلة الأجل)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.00) بين شركات التمويل ومصادر الأموال طويلة الأجل).

إن معامل الارتباط بين شركات التمويل ومصادر الأموال طويلة الأجل بلغ (0.851)، مما تبين على أنها علاقة طردية قوية، وهذا يدل على أن شركات التمويل تستثمر في تمويل المشاريع العامة والمرافق العامة من أجل تطوير البنية التحتية للمجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي كما تعتبر هذه الاستثمارات مفيدة للشركات التمويلية نفسها، حيث تساهم في تحقيق عوائد مالية جيدة على المدى البعيد.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية التعرف على دور المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلا -، وذلك من خلال تصميم استبيان مكون من متغيرات فرعية لمحاور الدراسة، حيث قدر عدد المبحوثين 40 مبحوث وهو يمثل حجم عينة الدراسة، وتم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برنامج SPSS، ومن أجل القيام بالتحليل الإحصائي تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص العينة المدروسة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه العينة نحو متغيرات الدراسة، كما تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لاختبار صحة الفرضيات بين محور المتغير المستقل (المؤسسات المالية الوسيطة) ومحور المتغير التابع (مصادر الأموال طويلة الأجل) لاختبار الفرضية الرئيسية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها اتضح دور المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك التجارية، مؤسسات الادخار والإقراض، بنوك الادخار، شركات التأمين، شركات الاستثمار، شركات التمويل) في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل، فبشكل عام هذه المؤسسات تسهم في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات على المدى الطويل.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع اتضح أن الوساطة المالية تعتبر من بين الآليات الهامة التي يركز عليها النظام المالي، كما أنها تساهم بمختلف أنواعها بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فضلا عن ذلك، فالمؤسسات المالية الوسيطة لها دور كبير في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل وذلك من خلال تقديم قروض طويلة الأجل للأفراد والشركات لتمويل مشاريعهم الكبيرة، إضافة إلى صناديق الاستثمار والتأمين طويل الأجل، إذ تقوم هذه المؤسسات بإدارة صناديق استثمارية تستثمر في الأصول طويلة الأجل مثل العقارات والأسهم ذات القيمة العالية، وكذلك تقديم خدمات التأمين طويلة الأجل مثل التأمين على الحياة.

بشكل عام، تساهم المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل لتعزيز الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية الاقتصادية.

1 نتائج البحث

- كشفت نتائج الدراسة عن وجود دور للمؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل، وهذا نتيجة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل من خلال توفير التمويل والاستشارات المالية وإدارة المخاطر، مما يساعد على تعزيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي على المدى البعيد.
- تساعد المؤسسات المالية الوسيطة على جذب التمويل من خلال بيع الأسهم في السوق المالية، مما يوفر للشركات والمشاريع التمويل اللازم للنمو والتوسع على المدى الطويل.
- المؤسسات المالية الوسيطة لها دور فعال يتجسد في عملية تجميع الأموال من أصحاب الفائض المالي وإعادة توزيعها على أصحاب العجز المالي، كما أنها تساهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد ككل من خلال عمليات التمويل التي تقوم بها.
- يعتبر تواجد الوساطة المالية ضرورة حيوية، ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي ومالي مهم، ولكن لكونها تسمح بإيجاد الحلول للعديد من المشاكل المرتبطة بالتمويل، فهي عادة ما تساهم في القضاء على الصعوبات الناجمة عن العلاقة المالية المباشرة وتقادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي الذي قد ينتج عن عدم توافق الرغبات بين مختلف المتعاملين.

ومن خلال الدراسة الميدانية تم الخروج بمجموعة من النتائج وهي:

- هناك دور للبنوك التجارية في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لمؤسسات الادخار والإقراض في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لبنوك الادخار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لشركات التأمين في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لشركات الاستثمار في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.
- هناك دور لشركات التمويل في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل.

2 توصيات البحث

- في ظل هذه النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من التوصيات على النحو التالي:
- تطوير مؤسسات الوساطة المالية من أجل الوصول إلى تقنيات جديدة وحديثة للتمويل.
- يجب على المصارف ومؤسسات التأمين تعزيز انتشارهم الجغرافي لجذب مدخرات العملاء لديهم.
- انتهاج أنجع السياسات لتسيير السوق المالي وتفعيل دور الوساطة.

3 آفاق البحث

ركزت هذه الدراسة على موضوع المؤسسات المالية الوسيطة ومصادر الأموال طويلة الأجل، وبينت مدى مساهمة المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل، لذا يمكن اقتراح المواضيع التالية على الباحثين المهتمين بهذا المجال:

- واقع وآفاق المؤسسات المالية الوسيطة في النظام المالي.
- المؤسسات المالية الوسيطة ودورها في تمويل العمليات الاستثمارية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

1. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 7، ديوان المطبوعات الجامعية، بنعكنون، الجزائر، 2010.
3. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
4. حمدي عبد الحميد عبد القادر، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، الطبعة 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
5. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، الطبعة 01، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.
6. ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، الطبعة 01، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
7. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية: إطار نظري ومحتوى علمي التمويل - الاستثمار - التخطيط - التحليل المالي، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
8. مأمون علي الناصر، التمويل الدولي، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
9. طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة 01، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
10. جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد، موسوعة التمويل القروض المصرفية والتمويل (العولمة المالية - اضطرابات القطاع المالي - أسواق المال)، الطبعة الثانية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
11. محمد علي ابراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
12. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
13. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
14. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

15. فايز محمد حداد، الإدارة المالية، الطلعة الثانية، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. شقيري نوري موسى، وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
17. عبد المعطي رشيد، حسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
18. محمد طنبب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
19. فرج خير الله، إدارة الائتمان بالمصارف، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
20. عدنان هاشم السامري، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، الطبعة 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
21. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
22. إيهاب نظمي ابراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
23. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة 03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
24. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
25. اسماعيل علي عباس، هاني عبد الأمير الفيلي، محاسبة البنوك، الطبعة 03، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2011.
26. عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
27. منير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار و تحليل الأوراق المالية (الأسهم و السندات)، الطبعة 02، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015.
28. متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة 01، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

ثانيا: المجالات والمقالات

1. بن سعدة عبد الحليم، كبير مولود، قياس أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا، دراسة قياسية باعتماد - Dynamic Panel Analysis - للفترة 2008/1995، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2021.
2. روشو عبد القادر، الوساطة المالية ودورها في إنشاء سوق تمويلية للاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2018/2001، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، المجلد 3، العدد 1، مارس 2019.
3. مفلح حسيبة، خالفي وهيبة، تحليل وتقييم لواقع نشاط الوساطة المالية في بورصة الجزائر خلال الفترة 2017/2008، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 22، العدد 1، جويلية 2019.
4. رفيق غدار، الوساطة المالية ودعم النمو الاقتصادي أهميتها وآلياتها بين المدخلين التقليدي والإسلامي، دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، جوان 2021.
5. زهواني رضا، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية: قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.
6. اسماعيل بولرياح، تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)، دراسة حالة برنامج إحداث الشبكة اللوجستكية وشبكة التبريد العمومية (2021/2010)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2023.
7. بدر الدين قدوج، قياس أثر تكلفة الأموال على القيمة السوقية للمنشأة باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2018/2014، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، المجلد 13، العدد 02، أوت 2020.
8. غربي حمزة، بدروني عيسى، العوامل المحددة لحساب تكلفة رأس المال في المؤسسة، مجلة الحوكمة المسؤولة الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، سبتمبر 2019.
9. لونيبي بوعلام، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الإبداع، جامعة جيلالي بونعامه خميس مليانة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، ديسمبر 2019.

10. العربي نعيمة، الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 26، العدد 02، 2015.
11. زناترة ريمة، العيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، دراسة نظرية، مجلة المالية والأسواق، جيجل، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2023.
12. عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20/21 أكتوبر، 2009.
13. لمياء دالي، مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 21/22 نوفمبر 2006.

ثالثا: أطروحات الدكتوراه

1. مفلح حسيبة، خالفي وهيبة، تحليل وتقييم لواقع نشاط الوساطة المالية في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008/2017، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، المجلد 22، العدد 1، جويلية 2019.
2. بريشن عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
3. العربي نعيمة، دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمات المالية مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.
4. عمار بن حميدة، تأثير قرار التمويل على اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، جوان 2022.
5. طوبال لطيفة، أسواق الأوراق المالية كأداة لتمويل الاقتصاد دراسة تجربة البورصات العربية في ظل العراقيل القانونية والتحديات الهيكلية، أطروحة دكتوراه، تخصص أسواق مالية وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.

6. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004/2014، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.
7. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

رابعاً: المحاضرات

1. حريز هشام، ندوة في المالية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص علوم التسيير، 2023.
2. مواعي بحرية، تمويل المؤسسة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2023.

خامساً: المصادر

1. وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلا.

فائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق 01: الأساتذة المحكمون

المؤسسة	الرتبة	الاسم
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-	أستاذ محاضر قسم أ	أ.فريد مشري
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-	أستاذ محاضر قسم أ	أ.إبراهيم عاشوري
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-	أستاذ محاضر قسم أ	أ.جابر زيد

الملحق 02: الاستبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص: لإدارة مالية

استبيان حول:

دور المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة-

إشراف الدكتور:

هشام حريز

إعداد الطالبتين:

رميسة بن جدو

أمنية بوحلوفة

تم إعداد هذا الاستبيان في إطار دراسة تتعلق بدور المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل وفي سبيل تحقيق ذلك، نأمل منكم التكرم بتخصيص جزء من وقتكم لملء الاستمارة بالإجابة على العبارات من خلال وضع العلامة (X) في الخانات التي تعبر عن آرائكم، علما أن المعلومات التي سيتم تجميعها سنستعملها بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

2024/2023

المؤسسات المالية الوسيطة (المتغير المستقل): ويقصد بها المؤسسات المالية الوداعية والمؤسسات المالية غير وداعية.

مصادر الأموال طويلة الأجل (المتغير التابع): ويقصد بها أموال الملكية والأموال المقترضة.

ملاحظة: يرجى تعبئة الاستبانة بوضع العلامة (x) عند الإجابة المناسبة.

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجنس: أنثى ذكر

العمر: أقل من 30 سنة من 30 إلى 40 سنة

أكثر من 40 سنة

المستوى التعليمي: ثانوي ليسانس

ماستر

عدد سنوات الخبرة: من سنة إلى 5 سنوات من 6 إلى 10 سنوات

أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: المؤسسات المالية الوسيطة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
البعد الأول: المؤسسات المالية الودائية					
					1- يمكن للبنوك التجارية مرافقة آجال تمويلاتها بآجال مصادر تمويلها.
					2- تقوم البنوك التجارية بشراء أسهم شركات ضمن محافظتها المالية.
					3- تركز البنوك التجارية على تمويل الأموال الخاصة.
					4- تقدم البنوك التجارية قروض طويلة الأجل.
					5- تعمل مؤسسات الادخار والاقراض على قبولها لمختلف الودائع.
					6- تمنح مؤسسات الادخار والاقراض قروض عقارية طويلة الأجل.
					7- تحفز مؤسسات الادخار والاقراض الأفراد والشركات على توفير واستثمار الأموال على المدى الطويل.
					8- تستطيع مؤسسات الادخار والاقراض تمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة.
					9- تقدم بنوك الادخار الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير القروض التجارية طويلة الأجل.
					10- تقدم بنوك الادخار قروض عقارية.
					11- تقدم بعض بنوك الادخار خدمات الاستثمار والتمويل الشخصي للأفراد.

					12- بنوك الادخار تعزز الادخار عن طريق تقديم حسابات الادخار وصناديق الاستثمار التي تستهدف عائدًا على المدى الطويل.	
البعد الثاني: المؤسسات المالية غير الوداعية						
					13- تقدم شركات التأمين منتجات تأمين على الحياة والتقاعد التي تسمح للأفراد بتخطيط مالي طويل الأجل.	شركات التأمين
					14- شركات التأمين تقدم التأمين على الممتلكات العقارية.	
					15- تقدم بعض شركات التأمين تغطية للديون والائتمان.	
					16- تقوم شركات التأمين بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط.	
					17- تقدم شركات الاستثمار تمويلًا للشركات والمشاريع الكبرى التي تحتاج إلى رأس مال طويل الأجل.	شركات الاستثمار
					18- تستثمر شركات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى.	
					19- تقدم شركات الاستثمار خدمات الاستشارات للأفراد والشركات حول كيفية تخطيط وإدارة الاستثمارات طويلة الأجل.	
					20- تستعمل شركات الاستثمار صناديق الاستثمار للقيام بوظيفة الوساطة المالية.	
					21- شركات التمويل توفر التمويل للأفراد والشركات لشراء العقارات السكنية والتجارية.	شركات التمويل
					22- شركات التمويل تستثمر في تمويل المشاريع العامة والمرافق العامة.	
					23- تستخدم شركات التمويل الأموال لتقديم القروض لسد احتياجات المستثمرين والمستهلكين.	
					24- تقوم شركات التمويل بتمويل المشروعات الصغيرة.	

المحور الثالث: مصادر الأموال طويلة الأجل

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					25- تقدم المؤسسات المالية الوسيطة القروض المضمونة بالأسهم للمستثمرين لتمويل عمليات شراء الأسهم.
					26- تقدم الوساطة المالية المشورة للمستثمرين حول الأسهم.
					27- تقوم الوساطة المالية بتنفيذ طلبات الشراء والبيع و تسوية المدفوعات بين المشترين و البائعين.
					28- المؤسسات المالية الوسيطة تقدم تحليلا دقيقا للأسهم و الشركات.
					29- توفر المؤسسات المالية الوسيطة الاستشارات للشركات أو الحكومات حول هيكلية السندات المناسبة لاحتياجاتهم.
					30- تسهم الوساطة المالية في تنفيذ الصفقات وتسوية المدفوعات المتعلقة بالسندات بين الشركات المصدرة والمستثمرين.
					31- تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بإصدار السندات لجمع الأموال من المستثمرين بمقابل دفع فوائد على فترات زمنية محددة.
					32- تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات القروض.
					33- تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتنظيم وترتيب عمليات القروض للعملاء.
					34- تقدم الوساطة المالية الخدمات المالية المتخصصة التي تسهل عملية الحصول على القروض طويلة الأجل.

الملحق 03: نتائج التحليل الإحصائي

تكرار ونسبة:

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	26	65,0	65,0	65,0
	أنثى	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

		العمر			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 أقل من	13	32,5	32,5	32,5
	سنة 40 إلى 30 من	16	40,0	40,0	72,5
	سنة 40 أكثر من	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

		مستوى			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	10	25,0	25,0	25,0
	ليسانس	11	27,5	27,5	52,5
	ماجستير	19	47,5	47,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

		الخبرة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 أقل من	14	35,0	35,0	35,0
	سنة 10 سنوات إلى 5 من	9	22,5	22,5	57,5
	سنوات 10 أكثر من	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

يمكن للبنوك التجارية مرافقة آجال تمويلاتها بأجال مصادر تمويلها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	1	2,5	2,5	5,0
	محايد	5	12,5	12,5	17,5
	موافق	31	77,5	77,5	95,0
	موافق بشدة	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقوم البنوك التجارية بشراء أسهم شركات ضمن محفظتها المالية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	6	15,0	15,0	17,5
	موافق	32	80,0	80,0	97,5
	موافق بشدة	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تركز البنوك التجارية على تمويل الأموال الخاصة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	11	27,5	27,5	32,5
	موافق	27	67,5	67,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم البنوك التجارية قروض طويلة الأجل.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	9	22,5	22,5	22,5
	موافق	22	55,0	55,0	77,5
	موافق بشدة	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تعمل مؤسسات الادخار و الاقراض على قبولها لمختلف الودائع.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	6	15,0	15,0	17,5

موافق	26	65,0	65,0	82,5
موافق بشدة	7	17,5	17,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

تمنح مؤسسات الادخار و الاقراض قروض عقارية طويلة الأجل.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	10,0	10,0	10,0
	موافق	29	72,5	72,5	82,5
	موافق بشدة	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تحفز مؤسسات الادخار و الاقراض الأفراد والشركات على توفير واستثمار الأموال على المدى الطويل.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	10,0	10,0	10,0
	موافق	26	65,0	65,0	75,0
	موافق بشدة	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تستطيع مؤسسات الادخار و الاقراض تمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	8	20,0	20,0	25,0
	موافق	18	45,0	45,0	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم بنوك الادخار الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير القروض التجارية طويلة الأجل.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	7	17,5	17,5	22,5
	موافق	23	57,5	57,5	80,0
	موافق بشدة	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم بنوك الادخار قروض عقارية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	5	12,5	12,5	17,5
	موافق	21	52,5	52,5	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم بعض بنوك الادخار خدمات الاستثمار والتمويل الشخصي للأفراد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	4	10,0	10,0	12,5
	موافق	24	60,0	60,0	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

بنوك الادخار تعزز الادخار عن طريق تقديم حسابات الادخار وصناديق الاستثمار التي تستهدف عائدًا على المدى الطويل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	4	10,0	10,0	15,0
	موافق	29	72,5	72,5	87,5
	موافق بشدة	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم شركات التأمين منتجات تأمين على الحياة والتقاعد التي تسمح للأفراد بتخطيط مالي طويل الأجل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	غير موافق	1	2,5	2,5	7,5
	محايد	5	12,5	12,5	20,0
	موافق	30	75,0	75,0	95,0
	موافق بشدة	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

شركات التأمين تقدم التأمين على الممتلكات العقارية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	14	35,0	35,0	37,5
	موافق	17	42,5	42,5	80,0
	موافق بشدة	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم بعض شركات التأمين تغطية للديون والائتمان

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	12,5	12,5	12,5
	محايد	9	22,5	22,5	35,0
	موافق	22	55,0	55,0	90,0
	موافق بشدة	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقوم شركات التأمين بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	12,5	12,5	12,5
	محايد	4	10,0	10,0	22,5
	موافق	27	67,5	67,5	90,0
	موافق بشدة	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم شركات الاستثمار تمويلا للشركات والمشاريع الكبرى التي تحتاج إلى رأس مال طويل الأجل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	8	20,0	20,0	22,5
	موافق	21	52,5	52,5	75,0
	موافق بشدة	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تستثمر شركات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	1	2,5	2,5	5,0
	محايد	4	10,0	10,0	15,0
	موافق	28	70,0	70,0	85,0
	موافق بشدة	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم شركات الاستثمار خدمات الاستشارات للأفراد والشركات حول كيفية تخطيط وإدارة الاستثمارات طويلة الأجل.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	3	7,5	7,5	10,0
	موافق	27	67,5	67,5	77,5
	موافق بشدة	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تستعمل شركات الاستثمار صناديق الاستثمار للقيام بوظيفة الوساطة المالية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	7,5	7,5	7,5
	محايد	3	7,5	7,5	15,0
	موافق	25	62,5	62,5	77,5
	موافق بشدة	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

شركات التمويل توفر التمويل للأفراد والشركات لشراء العقارات السكنية والتجارية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	5	12,5	12,5	15,0
	محايد	3	7,5	7,5	22,5
	موافق	23	57,5	57,5	80,0
	موافق بشدة	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

شركات التمويل تستثمر في تمويل المشاريع العامة والمرافق العامة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	4	10,0	10,0	12,5
	محايد	3	7,5	7,5	20,0
	موافق	23	57,5	57,5	77,5
	موافق بشدة	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تستخدم شركات التمويل الأموال لتقديم القروض لسد احتياجات المستثمرين و المستهلكين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	12,5	12,5	12,5
	محايد	4	10,0	10,0	22,5
	موافق	24	60,0	60,0	82,5
	موافق بشدة	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقوم شركات التمويل بتمويل المشروعات الصغيرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	12,5	12,5	12,5
	محايد	3	7,5	7,5	20,0
	موافق	17	42,5	42,5	62,5
	موافق بشدة	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم المؤسسات المالية الوسيطة القروض المضمونة بالأسهم للمستثمرين لتمويل عمليات شراء الأسهم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	3	7,5	7,5	10,0
	محايد	3	7,5	7,5	17,5
	موافق	33	82,5	82,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم الوساطة المالية المشورة للمستثمرين حول الأسهم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	3	7,5	7,5	10,0
	محايد	4	10,0	10,0	20,0
	موافق	28	70,0	70,0	90,0
	موافق بشدة	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقوم الوساطة المالية بتنفيذ طلبات الشراء و البيع و تسوية المدفوعات بين المشتريين و البائعين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	4	10,0	10,0	12,5
	محايد	2	5,0	5,0	17,5
	موافق	28	70,0	70,0	87,5
	موافق بشدة	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المؤسسات المالية الوسيطة تقدم تحليلا دقيقا للأسهم و الشركات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	7,5	7,5	7,5
	محايد	9	22,5	22,5	30,0
	موافق	16	40,0	40,0	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

توفر المؤسسات المالية الوسيطة الاستشارات للشركات أو الحكومات حول هيكلية السندات المناسبة لاحتياجاتهم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	2	5,0	5,0	7,5
	محايد	8	20,0	20,0	27,5
	موافق	19	47,5	47,5	75,0
	موافق بشدة	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تسهيم الوساطة المالية في تنفيذ الصفقات و تسوية المدفوعات المتعلقة بالسندات بين الشركات المصدرة و المستثمرين.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	3	7,5	7,5	10,0
	محايد	8	20,0	20,0	30,0
	موافق	17	42,5	42,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بإصدار السندات لجمع الأموال من المستثمرين بمقابل دفع فوائد على فترات زمنية محددة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	3	7,5	7,5	12,5
	موافق	28	70,0	70,0	82,5
	موافق بشدة	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات القروض.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	7	17,5	17,5	20,0
	محايد	5	12,5	12,5	32,5
	موافق	17	42,5	42,5	75,0
	موافق بشدة	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتنظيم وترتيب عمليات القروض للعملاء.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	17,5	17,5	17,5
	موافق	18	45,0	45,0	62,5
	موافق بشدة	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقدم الوساطة المالية الخدمات المالية المتخصصة التي تسهل عملية الحصول على القروض طويلة الأجل.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	10,0	10,0
	محايد	3	7,5	17,5
	موافق	20	50,0	67,5
	موافق بشدة	13	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0

المتوسط الحسابي وانحراف المعياري للعبارات والمحاور:

	N	Moyenne	Ecart type
يمكن للبنوك التجارية مرافقة آجال تمويلاتها بأجال مصادر تمويلها.	40	3,80	,687
تقوم البنوك التجارية بشراء أسهم شركات ضمن محفظتها المالية.	40	3,83	,501
تركز البنوك التجارية على تمويل الأموال الخاصة.	40	3,63	,586
تقدم البنوك التجارية قروض طويلة الأجل.	40	4,00	,679
تعمل مؤسسات الادخار و الاقراض على قبولها لمختلف الودائع.	40	3,98	,660
تمنح مؤسسات الادخار و الاقراض قروض عقارية طويلة الأجل.	40	4,08	,526
تحفز مؤسسات الادخار و الاقراض الأفراد والشركات على توفير واستثمار الأموال على المدى الطويل.	40	4,15	,580
تستطيع مؤسسات الادخار و الاقراض تمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة.	40	4,00	,847
تقدم بنوك الادخار الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير القروض التجارية طويلة الأجل.	40	3,93	,764
تقدم بنوك الادخار قروض عقارية.	40	4,08	,797
تقدم بعض بنوك الادخار خدمات الاستثمار والتمويل الشخصي للأفراد.	40	4,13	,686

بنوك الادخار تعزز الادخار عن طريق تقديم حسابات الادخار وصناديق الاستثمار التي تستهدف عائداً على المدى الطويل.	40	3,93	,656
تقدم شركات التأمين منتجات تأمين على الحياة والتقاعد التي تسمح للأفراد بتخطيط مالي طويل الأجل.	40	3,73	,816
شركات التأمين تقدم التأمين على الممتلكات العقارية.	40	3,78	,862
تقدم بعض شركات التأمين تغطية للديون والائتمان.	40	3,63	,838
تقوم شركات التأمين بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط.	40	3,75	,809
تقدم شركات الاستثمار تمويلاً للشركات والمشاريع الكبرى التي تحتاج إلى رأس مال طويل الأجل.	40	4,00	,751
تستثمر شركات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى.	40	3,93	,764
تقدم شركات الاستثمار خدمات الاستشارات للأفراد والشركات حول كيفية تخطيط وإدارة الاستثمارات طويلة الأجل.	40	4,10	,632
تستعمل شركات الاستثمار صناديق الاستثمار للقيام بوظيفة الوساطة المالية.	40	3,93	,997
شركات التمويل توفر التمويل للأفراد والشركات لشراء العقارات السكنية والتجارية.	40	3,80	,992
شركات التمويل تستثمر في تمويل المشاريع العامة والمرافق العامة.	40	3,88	,966
تستخدم شركات التمويل الأموال لتقديم القروض لسد احتياجات المستثمرين والمستهلكين.	40	3,83	,874
تقوم شركات التمويل بتمويل المشروعات الصغيرة.	40	4,05	,986
تقدم المؤسسات المالية الوسيطة القروض المضمونة بالأسهم للمستثمرين لتمويل عمليات شراء الأسهم.	40	3,70	,723
تقدم الوساطة المالية المشورة للمستثمرين حول الأسهم.	40	3,78	,832

تقوم الوساطة المالية بتنفيذ طلبات الشراء و البيع و تسوية المدفوعات بين المشتريين و البائعين .	40	3,80	,883
المؤسسات المالية الوسيطة تقدم تحليلا دقيقا للأسهم و الشركات	40	3,93	,917
توفر المؤسسات المالية الوسيطة الاستشارات للشركات أو الحكومات حول هيكلية السندات المناسبة لاحتياجاتهم	40	3,88	,939
تسهل الوساطة المالية في تنفيذ الصفقات و تسوية المدفوعات المتعلقة بالسندات بين الشركات المصدرة و المستثمرين	40	3,85	1,001
تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بإصدار السندات لجمع الأموال من المستثمرين بمقابل دفع فوائد على فترات زمنية محددة	40	4,00	,679
تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات القروض	40	3,70	1,114
تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتنظيم و ترتيب عمليات القروض للعملاء	40	4,03	1,050
تقدم الوساطة المالية الخدمات المالية المتخصصة التي تسهل عملية الحصول على القروض طويلة الأجل	40	4,05	,904
لتجارية_البنوك	40	3,8125	,34784
الاقراض_الادخار_مؤسسات	40	4,0500	,41293
الادخار_بنوك	40	4,0125	,46323
التأمين_شركات	40	3,7188	,57509
الاستثمار_شركات	40	3,9875	,49013
التمويل_شركات	40	3,8875	,74453
الأجل_طويلة_الأموال_مصادر	40	3,8700	,63213
الاجمالي_الأول_البعد	40	3,9583	,21845
الاجمالي_الثاني_البعد	40	3,8646	,44405
لتابع_المحور	40	3,8700	,63213
N valide (liste)	40		

الصدق والثبات:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,832	34

التوزيع الطبيعي:

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		الاجمالي_الأول_البعد	الاجمالي_الثاني_البعد	لتابع المحور
N		40	40	40
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	3,9583	3,8646	3,8700
	Ecart type	,21845	,44405	,63213
Différences les plus extrêmes	Absolue	,134	,197	,219
	Positif	,134	,107	,134
	Négatif	-,124	-,197	-,219
Statistiques de test		,134	,197	,219
Sig. asymptotique (bilatérale)		,070 ^c	,000 ^c	,000 ^c

- a. La distribution du test est Normale.
b. Calculée à partir des données.
c. Correction de signification de Lilliefors.

ارتباط بين المحاور:

Corrélations

		الادخار_مؤسسات الاقراض	الادخار_بنوك	لتجارية_البنوك	الاجمالي_الأول_البعد
الاجمالي_الأول_البعد	Corrélacion de Pearson	,669**	,655**	,518	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,007	
	N	40	40	40	40

** La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Corrélations

		التأمين شركات	الاستثمار شركات	التمويل شركات	الاجمالي_الثاني_البعد
الاجمالي_الثاني_البعد	Corrélacion de Pearson	,661**	,650**	,851**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

* La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

** La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

حساب F و T:

		ANOVA				
		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الاجمالي_الأول_البعد	Inter-groupes	,974	17	,057	1,420	,017
	Intragroupes	,887	22	,040		
	Total	1,861	39			
الاجمالي_الثاني_البعد	Inter-groupes	6,241	17	,367	5,573	,000
	Intragroupes	1,449	22	,066		
	Total	7,690	39			

الانحدار البسيط

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,555 ^a	,308	,271	,53971

a. Prédicteurs : (Constante), الاجمالي_الأول_البعد, الاجمالي_الثاني_البعد

ANOVA^a

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,806	2	2,403	8,250	,001 ^b
	Résidu	10,778	37	,291		
	Total	15,584	39			

a. Variable dépendante : لتابع المحور

b. Prédicteurs : (Constante), الاجمالي_الأول_البعد, الاجمالي_الثاني_البعد

Coefficients^a

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
Modèle		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,745	1,576		2,376	,023
	الاجمالي_الأول_البعد	-,804	,430	-,278	-1,871	,069

الاجمالي_الثاني_البعد	,856	,211	,601	4,050	,000
-----------------------	------	------	------	-------	------

a. Variable dépendante : لتابع_المحور :

الملخص

تتمثل الوساطة المالية في مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية الوسيطة التي تتدخل من أجل تسهيل التقاء العرض والطلب على الأموال، وبذلك فهي تعتبر الدعامه الأساسية للتمويل وتحظى بأهمية كبيرة من خلال تأديتها لدورها الفعال في النظام المالي بفضل ما تقدمه من خدمات وما تقوم به من أدوار تساعد على تنشيطه والمتمثلة أساسا في تحويل الموارد المالية المجمعة إلى الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إليها، فهي كثيرا ما تعمل على تحقيق موازنة فعالة بين المدخرين والمستثمرين عن طريق توفير الأموال اللازمة وتسهيل المعاملات المالية وتفعيلها.

وباعتبار أن المؤسسات المالية الوسيطة هي الدعامه الأساسية للتمويل فإنها تحظى بدور كبير في تمويل مصادر الأموال طويلة الأجل للعديد من الكيانات الاقتصادية سواء كانت شركات أو حكومات أو مؤسسات أخرى، وذلك من خلال توفير الاستثمارات طويلة الأمد، تقديم قروض طويلة الأجل وغيرها.

وقد تم التوصل إلى ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة، وقد اعتمدنا في هذا الجانب على الاستبانة، حيث تم توزيع 40 استمارة، وفي ضوء ذلك جرى جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS .

بشكل عام، تلعب المؤسسات المالية دورا حيويا في توفير التمويل لمصادر الأموال طويلة الأجل، وهذا ما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الوساطة المالية، المؤسسات المالية الوسيطة، مصادر الأموال طويلة الأجل، القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.

Abstract

intermediation represents a set of tasks and activities carried out by intermediary financial institutions that intervene in order to facilitate the meeting of supply and demand for funds. Thus, it is considered the mainstay of financing and is of great importance by performing its effective role in the financial system thanks to the services it provides and what it does. One of its roles helps to activate it, which is mainly represented in transferring the collected financial resources to the economic agents who need them. It often works to achieve an effective balance between savers and investors by providing the necessary funds and facilitating and activating financial transactions.

Considering that intermediary financial institutions are the mainstay of financing, they play a major role in financing long-term sources of funds for many economic entities, whether companies, governments, or other institutions, by providing long-term investments, providing long-term loans, and others.

This was achieved through a field study that we conducted at the Algerian Popular Credit Bank, Mila Agency. In this aspect, we relied on the questionnaire, where 40 questionnaires were distributed. In light of this, data was collected, analyzed, and hypotheses were tested using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program.

In general, financial institutions play a vital role in providing financing for long-term sources of funds, and this contributes to driving economic growth, developing infrastructure, and achieving sustainable economic development.

Key words: Financial intermediation, intermediary financial institutions, sources of long-term funds, Algerian Popular Credit Mila Agency.